



السنة السادسة
العدد ٨٠ـ مارس ٢٠٠٧



- العراق بوابة انفتاح مراوغ بين إيران وأمريكا
- الخليج وتصورات تحقيق الأمن: الإقليمي أم فوق الإقليمي؟
- ميزانية ٨٦ اختبار لقدرة أحمدي نجاد على التغيير
- انتهاء صلاحية سياسات بوش في المنطقة
- التحزب في التعامل مع الملف النووي ممنوع
- العالم العربي بين إيران والولايات المتحدة

٨٠



السنة السادسة ـ العدد ٨٠ ـ مارس ٢٠٠٧

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف
ذهبت أمريكا إلي اجتماع بغداد لإنقاذ مشروعها في العراق، و ذهبت إيران لتخفيف المواجهة حول الملف النووي، لكن كل منهما كان حريصاً على أن يحصل اكثر مما يدفع، و من ثم كان الاجتماع مراوغاً سواء بالنسبة للعراق أو بالنسبة لأطرافه

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠/ ٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/ ٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتـويـات

افتتاحية

العـــــراق بوابـة انفـــــتـــــاح مــــــراوغ

بعد تردد وتحسب من جانب كل من الولايات المتحدة وإيران وسوريا لم توافق الدول الثلاث على المشاركة مع ١٣ دولة أخرى فى اجتماع على مستوى عال فى بغداد ضم الدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن ودول الجوار الإقليمى للعراق إضافة إلى مصر والبحرين، بل أعلنت قبولها المشاركة فى مؤتمر آخر على مستوى وزراء الخارجية قد يعقد فى اسطنبول أو فى القاهرة.

التردد والتحسب كانت له مبرراته وكانت له أسبابه التى قد تكون مجرد مبررات وأسباب مفتعلة حرصاً على إظهار "التمنع" وعدم الاندفاع فى علاقة قد تبدو مكروهة إن لم تكن محرمة، كان كل طرف حريصاً على أن يقيس وبدقة شديدة ردود فعل الأطراف الأخرى وكان هذا القياس أقرب إلى قياس وزن القوى لدى كل طرف ومدى استعداده التعاون، فى وقت كان كل من هذه الأطراف الثلاث: الولايات المتحدة وإيران وسوريا شديد الاهتمام باللقاء مع الآخر: إيران وسوريا فى جانب والولايات المتحدة فى جانب آخر، لكنه كان شديد الحرص أيضاً على ألا يكون هذا الاهتمام تعبيراً عن حالة من الضعف، وعن حاجة للتهدئة: الولايات المتحدة حريصة على التهدئة مع إيران وسوريا فى العراق، وإيران حريصة على التهدئة مع الولايات المتحدة فى الملف النووى، وسوريا حريصة على التهدئة مع الولايات المتحدة فى لبنان.

من هنا كان التساؤل منطقياً عما إذا كان من الممكن أن يكون اجتماع بغداد الإقليمى – الدولى بوابة انفراج للعلاقات بين إيران والولايات المتحدة وبين سوريا والولايات المتحدة، وجاءت الإجابة بعد انتهاء الاجتماع الذى لم يستمر غير يوم واحد هى: نعم، لكنها نعم مراوغة لإدراك كل منهما أن الظروف لم تنضج بعد، وأن الدوافع لم تكتمل بعد، هناك مظاهر تقول أن الولايات المتحدة باتت على يقين من أنها لن تخرج منتصرة من العراق، وهناك مؤشرات تقول أن الحل العسكري لم يستبعد بعد كأحد خيارات حل أزمة البرنامج النووى الإيرانى، إن لم يكن من جانب الولايات المتحدة، فإنه حتماً من جانب إسرائيل مازال مطروحاً بل ومازال ملحاً على حد تعبير افيجدور ليبرمان وزير الشئون الاستراتيجية الإسرائيلية (وهى وزارة أنشئت خصيصاً للتعامل مع الملف النووى الإيرانى)، فقد أعلن ليبرمان أن إسرائيل تستطيع أن تتصدى وحدها لأى تهديد نووى إيرانى إذا لم تعط العقوبات الدولية النتائج المرجوة، وأكد أن بلاده مستعدة لمواجهة المشكلة الإيرانية حتى وإن كانت وحدها، هذا التأكيد يكشف إدراكاً إسرائيلياً بخطورة البرنامج النووى الإيرانى لدرجة قد تدفع بالإسرائيليين إلى المغامرة بشن عمل عسكرى ضد إيران أياً كانت النتائج.

هذا يعنى أن الولايات المتحدة فى مأزق العراق، وإيران فى مأزق البرنامج النووى، ويبقى على كل منهما أن يعيد حساباته ويقرأ أوراق الطرف الآخر جيداً ليحدد ما هى حدود الالتقاء الممكنة مع الطرف الآخر، وما هى حدود التنازلات التى يمكن أن يقدمها، وما هى المكاسب التى يمكن أن يحصل عليها فى المقابل.

ربما كانت هذه هى أهم أسباب قبول الولايات المتحدة وإيران الذهاب إلى بغداد. فقد أدرك كل منهما أنه يريد قراءة الآخر عن قرب آخذاً فى الاعتبار المستجدات فى الأحداث وهى أغلبها سلبية بالنسبة للطرفين.

بالنسبة للولايات المتحدة أدرك الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه خسر أربعة رهانات فى وقت واحد. خسر الرهان أولاً على نجاح استراتيجيته الجديدة فى العراق التى بسببها استبعد توصيات "لجنة دراسة العراق" برئاسة كل من جيمس بيكر (جمهورى) ولى هاميلتون (ديمقراطى). لم تنجح استراتيجية بوش التى أعطت كل الأولوية للحل العسكرى للأزمة العراقية، فقد انهارت الخطة الأمنية التى حملت اسم خطة نورى المالكى رئيس الحكومة العراقية الموالية للاحتلال، وهاهو الجنرال ديفيد بترايوس القائد العسكرى الأمريكي الجديد فى العراق يجزم أنه "لا حل عسكرياً للوضع فى العراق"، ولم يجد ما يقوله إلا دعوة "قيادة وشعب هذا البلد إلى وضع خلافاتهم جانباً، والاتحاد لمواجهة العنف الطائفى الذى يعصف بالبلاد".

وخسر بوش ثانياً الرهان على تغيير الموقف الأمريكي من الحرب. فالديمقراطيون يواصلون ضغوطهم ويكرسون جهودهم لإجبار الرئيس الأمريكي على إنهاء الحرب فى العراق، وعلى المستويين الشعبى والإعلامى تتزايد الضغوط من أجل الانسحاب من العراق وبالذات بعد تأكد الجميع من أن استراتيجية بوش تسير فى طريق مسدود بالعراق.

وخسر بوش ثالثاً الرهان على استمرار ما يسمى بـ "التحالف الدولى" الذى استخدمته الإدارة الأمريكية ستاراً يتخفى من ورائه الاحتلال الأمريكي للعراق. فقد كان آخر المنسحبين وأهمهم هو الحليف البريطانى. وخسر بوش أخيراً الرهان على إمكانية فرض استقطاب إقليمى أحدهما معتدل موالٍ لواشنطن والآخر هو "محور الشر" الذى يضم، وفقاً للتصنيف الأمريكى، إيران وسوريا وحزب الله وحركة حماس.

كانت فرضية هذا الاستقطاب خاطئة لأنها لم تدرك أن أول من سيدفع ثمنها ليس دول "محور الشر" بل دول "محور الاعتدال". فقد افترضت الإدارة الأمريكية أن توريط دول محور الاعتدال فى مواجهة طائفية "سنية شيعية" مع دول الشر ستقود حتماً إلى تحويل إيران إلى عدو إقليمى للعرب بدلاً من إسرائيل وإلى فرض صراع عربى – إيرانى بدلاً من الصراع العربى – الإسرائيلى، وأعطت هذا المشروع اسم "الشرق الأوسط الجديد" كما اسمته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية، ولكن دول محور الاعتدال أدركت أن تفجير صراع طائفى فى المنطقة لن تدفع ثمنه إيران وسوريا وحزب الله فقط بل أغلبها نظراً لأنها تضم أقليات شيعية كبيرة، ووعت الدرس العراقى جيداً، وأدركت أيضاً أن الحرب الطائفية فى العراق إذا تفاقمت سوف تتجاوز الحدود العراقية إلى دول الجوار.

بين إيران وأمريكا

من هنا بالتحديد نشأت الدبلوماسية الجديدة بين المملكة العربية السعودية وإيران واتخذت من ملف الأزمة اللبنانية شعاراً لها، وبدأت تعمل فى اتجاه "إطفاء الحرائق وليس إشعالها"، كما كانت تأمل الإدارة الأمريكية.
هذه الخسائر المضاعفة للرهانات الأمريكية فى المنطقة وفى العراق كانت من أهم الدوافع لقبول المشاركة فى مؤتمر يعقد بالعراق تشارك فيه إيران وسوريا فى محاولة لجس النبض فى إمكانية توظيف كل منهما لإنقاذ المشروع الأمريكي فى العراق.
وفى المقابل أدركت إيران أن سياسة التشدد التى اتبعها الرئيس محمود أحمدى نجاد تقودها حتماً إلى الصدام مع الولايات المتحدة وإسرائيل، كما أدركت أن قراراً جديداً بفرض عقوبات عليها سوف يضطرها لدفع أثمان باهظة ليس فقط فى الملفات الإقليمية بل وفى الداخل الإيرانى نفسه وهو نقطة الضعف الأساسية للنظام الحاكم فى طهران الحريص دائماً على تأكيد أنه نظام شرعى يحظى بالدعم الكامل والقبول الطوعى من الشعب الإيرانى. لقد اضطرت السلطات الإيرانية إلى فرض نظام توزيع البنزين المدعوم بنظام الحصص الوطنية فى مؤشر يؤكد وجود أزمة حقيقية فى عجز الإنتاج الوطنى من مشتقات البترول عن الوفاء بالحاجات الداخلية. هذا العجز يمكن أن يتطور إلى ورقة ضغط خطيرة فى ظل فرض قيود على تصدير دول الجوار مشتقات البترول إلى إيران إذا صدر قرار جديد يفرض عقوبات أشد على إيران من بينها رفض التجارة معها. إيران تواجه أيضاً خلافات مع روسيا حول تمويل مشروع مفاعل بوشهر مما قد يؤدى إلى تأجيل استكماله فى الوقت اللازم. لكن الأهم من ذلك هو توقيت الخلاف مع روسيا حول مفاعل بوشهر. فهذا الخلاف يأتى فى وقت أضحت فيه إيران شديدة الحاجة إلى علاقة أكثر من حميمية مع روسيا والصين لمنع صدور قرار جديد يفرض عقوبات جديدة ضدها من مجلس الأمن، ناهيك عن أهمية هذه العلاقة فى منع أى حل عسكرى أمريكى للأزمة مع إيران حول ملفها النووى.
إيران تحسست أيضاً أن خطراً حقيقياً على دورها الإقليمى ومكانتها الإقليمية بدأ يتزايد بسبب سياستها الخاطئة فى العراق الداعمة لأحزاب وميليشيات شيعية تدعم الاحتلال وتمارس الإرهاب الطائفى ضد السنة. لقد عبر الشارع العربى عن غضبه ضد هذه السياسة الإيرانية بوضوح شديد، كما عبرت النخب العربية المحسوب أنها صديقة لإيران وحريصة على علاقاتها العربية عن ازدواجية الدور الإيرانى الداعم للمقاومة فى لبنان وفلسطين والمعادى لها فى العراق، لكن التعبير الأهم عن الغضب ضد السياسة الإيرانية كشفه مؤتمر إسلام أباد الذى شاركت فيه دول سبع كلها دول سنية هى باكستان وتركيا ومصر والسعودية وإندونيسيا وماليزيا والأردن، لكنها أيضاً دول صديقة للولايات المتحدة مع تعمد استبعاد كل من إيران وسوريا فى إشارة مهمة إلى تقاطع ملفات هذا المؤتمر مع السياسات الإيرانية والسورية.
إدراك الخطر من جانب كل من الولايات المتحدة وإيران كان دافعاً للذهاب إلى بغداد، الولايات المتحدة ذهبت لإنقاذ مشروعها فى العراق، وإيران ذهبت لتخفيف المواجهة مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووى، لكن كل منهما كان حريصاً على أن يحصل أكثر مما يدفع وكل منهما على يقين بأن الآخر فى حاجة ماسة إليه، لذلك جاءت مناقشات اجتماع بغداد وكأنها مبارزة إيرانية أمريكية، مبارزة بالاتهامات ومبارزة بالمطالب، الولايات المتحدة تطالب إيران بدعم أمن واستقرار العراق وإنهاء الإرهاب وكانت قد اتهمتها فى الأسابيع السابقة بتوريد الأسلحة والمتفجرات للإرهابيين.
رسالة السفير الأمريكى (المغادر) فى العراق زلماى خليل زاد الذى شارك فى المؤتمر مع ديفيد ساترفيلد مستشار وزارة الخارجية لشئون العراق كانت شديدة الوضوح عندما أكد أن "الفشل فى السيطرة على الأوضاع الأمنية المتردية فى العراق ستنعكس آثاره على كل دول المنطقة"، فى تحذير واضح مفاده "ألا على دول المنطقة أن تتصور أنها يمكن أن تصطاد فى المياه الأمريكية المتعكرة فى العراق". خليل زاد خاطب من يعنيهم الأمر قائلاً: "لا يمكن لأى دولة من المشاركين فى المؤتمر أن تستفيد من فشل مهمتنا بالعراق، وإنما فى الواقع سيعانى الجميع بشكل سيئ". وحرص ساترفيلد خلال هذه المناقشة على أن يشير إلى حقيبته قائلاً: "إنها تحوى وثائق تثبت تسليح إيران لميليشيات شيعية فى العراق".
وإذا كان خليل زاد قد قلل من أهمية فكرة حدوث تغيير فى السياسة الأمريكية تجاه إيران، ونفى إجراء محادثات ثنائية مع الوفد الإيرانى وقال: "تحدثت معهم مباشرة فى وجود آخرين"، فإن الوفد الإيرانى وعبر رئيسه عباس عراقجى نائب وزير الخارجية أوضح أن "الاجتماع اختبار لقياس السياسات الأمريكية ومعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة تحاول بحق حل المشاكل بالرغم من أنها لا تزال تبحث عن المغامرات". هكذا جاء الاجتماع جس نبض متبادل أمريكى - إيرانى، وإذا كان قد أسفر عن تشكيل ثلاث لجان فنية على مستوى الخبراء للتعاون والتنسيق الأمنى وتفعيل الاتفاقيات السابقة للمساعدة فى مكافحة "الإرهاب" ومنع التسلل وضبط الحدود، كما أسفر عن نية لعقد اجتماع آخر الشهر القادم على مستوى وزراء الخارجية، فإنه رغم ذلك لم يستطع الاقتراب بجدية من أزمة العراق الحقيقية وهى الاحتلال الأمريكى على النحو الذى كشفه بل وفضحه البيان الذى أعدته مجموعة من الشخصيات الوطنية العراقية وتضمن مشروعاً لبرنامج انتقالى للعراق ما بعد انسحاب القوات الأجنبية، البرنامج الذى جعل همه الأساسى عروبة العراق واستقلاله ووحدته كشف إلى أى مدى كان اجتماع بغداد مراوغاً بل ومزيفاً بالنسبة للعراق وشعبه بقدر ما كان كذلك بين أطرافه.

د. محمد السعيد إدريس



نقطة اللاعودة... عبور إيران إلى الديمقراطية (٢/٢)

The Point of No Return: Iran's Path to Democracy
Mohsen Sazegara, Ihe Washington Institute for Near East Policy, April 2006

إعداد: محمد عباس ناجى

بعد مرور أكثر من ربع قرن على نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، ما زال السؤال عن مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بلا إجابة، خصوصا فى ظل حالة التشابك والتعقيد التى يتسم بها هذا النظام والتى تبدو جلية فى مزجه بين عنصر الجمهورية بما يعنيه من إعلاء رأى الشعب ومشاركته فى اتخاذ القرار، وعنصر الإسلامية بما يفرضه من قواعد دينية تدعم من دور رجال الدين فى الحياة السياسية فى ظل تكريس نظرية ولاية الفقيه كأساس للنظام. التفاعل بين الجمهورية والإسلامية كان محور اهتمام العديد من مراكز الأبحاث الأكاديمية الأجنبية، ومنها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وفى هذا السياق قام محسن سازجار الصحفى والناشط الإصلاحى الإيرانى الذى ترشح فى انتخابات الرئاسة فى عام ٢٠٠١، وتم رفضه من جانب مجلس صيانة الدستور، ثم تعرض للاعتقال عام ٢٠٠٣ بسبب أفكاره المناهضة لولاية الفقيه وانتقاداته لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بإعداد دراسة بعنوان "نقطة اللاعودة.. عبور إيران إلى الديمقراطية" يتناول فيها التفاعل بين الديمقراطية والاستبداد فى إيران وصراع إيران من أجل الوصول إلى الحداثة، ودور القوى السياسية، وخاصة رجال الدين، فى هذا الصراع. وفيما يلى الجزء الثانى من الدراسة.

المجتمع المتحول:

خلال الثلاثين عام الأخيرة، تعرض المجتمع الإيرانى للتغيير، فى خصائصه الاجتماعية ومؤسساته وآراءه. ولم يستطع هذا المجتمع التماشى مع سياسات الحكومات إلى فترات طويلة، وبمعنى آخر، فشلت الحكومات المتعاقبة فى تلبية حاجات المجتمع ومن ثم تعرضت للتغيير المستمر.

المجتمع المتغير:

منذ وقوع الثورة عام ١٩٧٩، كان التغير الرئيسى الذى شهدته إيران هو توسيع المدن، وانتشار التعليم، ونمو الطبقة الوسطى، ومشاركة المرأة، والاتصالات العالمية، الصناعة.

اتساع الحضر:

لقرون عدة، عاش الإيرانيون فى القرى والقبائل، فقد احتوت ٨٦ ألف قبيلة فى إيران على ما نسبته ٨٥٪ من سكان إيران. هذا الرقم بدأ فى التغيير فى المائة عام الأخيرة، وفى عام ١٩٩٦، ارتفعت نسبة السكان فى المدن إلى ٦١٪. ويتوقع فى عام ٢٠٠٦، أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٠٪.

انتشار التعليم:

للمرة الأولى فى التاريخ الإيرانى، أصبح ٩٠٪ من الشباب الإيرانيين متعلمين، ولدى إيران حوالى ٢ مليون شاب جامعى، وعدة ملايين من الدراسات العليا، و١٦ مليون طالب مدرسى.

نمو الطبقة الوسطى:

شهدت الطبقة الوسطى ارتفاعا نسبيا، متماشيا مع زيادة معدل التحضر فى إيران، هذه الطبقة تمتلك الموارد التى تجلعها القوة الاجتماعية الأكثر قدرة على التغيير فى المجتمع، فكل الأحزاب السياسية والسياسيين ينتمون تقريبا إلى تلك الطبقة.

تزايد نسبة مشاركة المرأة فى الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية:

تبلغ نسبة النساء فى مرحلة ما قبل التعليم الجامعى٦١٪، ولدى المرأة المتعلمة وغير المتعلمة القدرة على المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، لتحقيق دخل واستقلال اقتصادى.وقد أدى استقلال المرأة اقتصاديا إلى حدوث تغييرات فى العلاقات الأسرية.

تزايد الاتصالات المعلومة:

عندما دخل التلغراف إيران فى بداية القرن الجديد، ساهم فى اندلاع الثورة الدستورية ١٩٠٦، كذلك دعمت أشرطة الكاسيت والتليفون من نجاح الثورة عام ١٩٧٩، وفى يومنا هذا، فإن الاتصالات التكنولوجية مثل الأقمار الصناعية والإنترنت، كان لها إسهام فى حالة الحراك الاجتماعى التى تشهدها إيران. لا توجد إحصائيات مؤكدة، لكننا نستطيع رصد ٧ مليون مستخدم للانترنت، ومن خمسة إلى سبعة مليون مستخدم للدش، وتنمو كلتا المجموعتين بطريقة سريعة(لأن متوسط الأسرة الإيرانية يبلغ حوالى ٤،٦ شخص، فإن من خمسة إلى سبعة مليون مستخدم للدش يترجموا إلى ما بين ٢٣ إلى ٣٢ مليون إيرانيا يعيشون فى أسر تستخدم الدش).

النمو الصناعى:

لأن إيران تاريخيا بلد زراعى، حكمته أنظمة فاشستية، لم تتكون الطبقات الاجتماعية، وقد كون المجتمع طبقات اجتماعية طفيلية كان لها استقلال اقتصادى نسبى عن الحكومة، استطاعت تأسيس منظمات أهلية واتحادات. أما الآن، ولأول مرة فى التاريخ الإيرانى، أصبح للدول طبقات اقتصادية قوية، اليوم ينتج القطاع الصناعى ما نسبته ٢٥٪ من إجمالى الناتج القومى، ومن خلال التأثير على القطاع الزراعى، فإن الإسهام غير المباشر فى القطاع الصناعى يبلغ ٥٠٪.

ويفتقد الصناع الإيرانيون للمنظمات القوية، وللمشاركة فى القوة السياسية فى الحكومة والبرلمان مثل قوتهم الاقتصادية. واليوم فى إيران، فإن بعض القضايا الخلافية التى تشهدها إيران يكون محورها الصناع ورجال الدين.

الرؤية العامة المتغيرة:

لقد ساعد كل ذلك على تغير اتجاهات الرأي العام الإيرانى، بالابتعاد عن الانغلاق الجامد على أفكار ومفاهيم قديمة لا تلائم العصر، ومن الواضح أن هذا التقابل بين مدخلات الحياة السياسية والاجتماعية ساعد على تفاعلها وإفرازها للنتيجة ذاتها، فالتناقض الواضح بين حالة الانغلاق ومراوحة المكان، والانفتاح الكبير الذي يجتاح العالم إعلامياً ومعلوماتياً، هذا التناقض ذاته ساعد على اندفاع الإيرانيين للخروج من القوالب المفروضة عليهم، والسعي حثيثاً إلى اللحاق ببقية الشعوب.

وقد ظهرت اتجاهات فكرية وسياسية عدة في عهد الثورة من ملكية وقومية ويسارية وإسلامية حيث لا تزال تلعب هذه التيارات دورا أساسيا في الحياة السياسية والثقافية للمجتمع الإيراني. فلا يمكن أن نتطرق إلى جذور الصراع بين علماء الدين والمثقفين العلمانيين، ولا نتطرق إلى الدور البارز الذي لعبه المفكر القومي العلماني احمد كسروي في الأربعينيات من القرن الماضي حيث انشأ مدرسة بل وادعى بدين جديد وصفه بـ(الباكدينان) أي أصحاب الدين النزيه، غير أن أهمية كسروي لم تأت من إنشائه دينا جديدا بل من بحوثه وكتاباته التي أثرت علي أجيال مختلفة. إذ فقد حياته بسبب نقده اللاذع لمؤسسة علماء الدين الشيعة وأدائهم التاريخي. وقد أطلق عليه نواب صفوي الرصاص عندما كان يهم للخروج من عمله في وزارة العدل في طهران عام ١٩٤٦.

وقد شهدت الاتجاهات الفكرية والسياسية المتنافسة، أوضاعا مختلفة، وتأرجحت بين الضعف والقوة في أدائها حيث شاهدنا انتعاشا للحركة اليسارية والشيوعية والمثقفين القائمين بها في الأربعينيات من القرن الماضي.

وقد اتجه المثقفون اليساريون من شيوعيين وعلمانيين إلى العمل المسلح لإسقاط النظام الملكي السابق وذلك تقليدا للثورة الكوبية والحركات المسلحة في أمريكا اللاتينية. وانشأ هؤلاء منظمات وفصائل لحرب العصابات في المدن، غير أن جميعها باءت بالفشل وكان الفوز في النهاية لثورة إسلامية هيمن عليها علماء الدين وعلي رأسهم آية الله الخميني.

وكرد فعل علي المعارضة اليسارية والشيوعية ضد الشاه في السبعينيات من القرن الماضي ظهر المفكر الديني علي شريعتي علي الساحة الفكرية والسياسية المعارضة، حيث اثر بكتاباته ومحاضراته علي جيل وهيأ بذلك الخلفية للثورة الإسلامية التي لو كان حيا لعارض العديد من سياساتها. ولا أبالغ إذا قلت أن شريعتي (المتوفي ١٩٧٨) كان الأب الروحي للثورة الإسلامية، حيث نجح في أدبياته الدينية والفكرية والأدبية أن يبعد فئات عديدة من المثقفين عن تأثير اليسار الشيوعي القوي الفاعلية آنذاك ويجذبهم إلى الخطاب الثوري ـ الإسلامي.

وقد كان شريعتي وريثاً لموروث إسلامي معاصر حاول منذ أواخر القرن التاسع عشر حتي الآن المزاوجة او المصالحة بين العقل والدين، أي بين الإسلام كدين ظهر قبل ١٤ قرنا والحداثة الغربية التي اخذت تغزو العالم خلال القرنين الأخيرين.

ومن أبرز ممثلي هذا الخطاب هم آية الله النائيني

الذي توفي في أوائل القرن العشرين وآية الله الطالقاني (المتوفي ١٩٨٠) ومهدي بازرجان (المتوفي ١٩٩٥).

التنمية والديمقراطية في إيران

قضية التنمية هي بالأساس تنمية للإنسان. بهذا الفهم لتلك العلاقة الرابطة بين التنمية وعملية توسيع خيارات البشر في العيش في ظل حياه كريمة، تبرز مدلولات تلك العلاقة من زاوية الحقوق الإنسانية في التنمية وفي الربط بينها وبين الديمقراطية.

هذا الربط انعكس أيضا وبالتبعية على صورة الدولة ومكانتها الدولية بعد أن أصبحت تقاس بمدى توافقها ومراعاتها للعديد من المعايير الدولية الخاصة بالحريات العامة والحقوق الأساسية. وبالتالي فإن تراجع موقع إيران على خريطة التنمية في العالم، بسبب تواضع مستوى معدلات التنمية البشرية، وتراجع مكانتها ودورها على الساحة الدولية بالتبعية يمثل واقعا مؤسفا، وهو ما يستدعي التساؤل حول حقيقة ومردود الكثير من خطط التنمية التي تم تبنيها والمبادرات والمنتديات المطالبة بالإصلاح خلال الخمس سنوات الماضية، والتساؤل أيضا عن قدرة إيران حكومة ومجتمع على التجاوب والاستفادة من تغير الواقع الدولي تجاه قضية التنمية مع كل ما يطرحه الواقع من فرص وتحديات.

فإذا كان "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم"، فإن النتيجة المنطقية هنا أننا كإيرانيين نبدد أهم وأغلى ثرواتنا في وقت لا يعترف فيه العالم إلا بالعلم والمعرفة ويحسب تقدم الدول بمدى إنتاجها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة. إذ تشير الإحصائيات إلى أن نسبة من يعيشون تحت خط الفقر والحرمان من الاحتياجات الأساسية بإيران، في تزايد. ومن المفارقات الواضحة في هذا السياق، أنه على الرغم من العقود الطويلة من التنمية وخطط الاقتصاد والنهوض بالمستوى العام للمجتمع الإيراني فإن العديد من الدراسات الاقتصادية تخلص إلى تزايد حدة الفقر خلال العقدين الماضيين.

كما أن حجم البطالة في إيران يشهد ارتفاعا ملحوظا، ومن المتوقع أن يزيد هذا الحجم إلى ثلاثة أضعاف في عام ٢٠١٠, كذلك يشير واقع الخدمات المقدمة للمواطن الإيراني، إلى أنها ما تزال قاصرة على المفهوم الخدمي والرعائي - رغم محدوديتها - وأن مفهومها لم ينتقل إلى المنظور الحقوقي كما هو الواقع في العديد من دول العالم المتقدم والديمقراطية، فعلى سبيل المثال نجد أن الرعاية الصحية تعاني من نقص كبير رغم التحسن النسبي خلال السنوات الماضية في المناطق الإيرانية.

وإذا ما أضفنا أن إيران تعاني من نقص كبير في القدرات المعرفية لاتضح لنا حجم الصورة الداكنة لمؤشرات التنمية البشرية. هذه الصورة للخيارات والحقوق تثير مسألة التأثير السلبي وتفشي العديد من المظاهر السلبية على حالة الاستقرار في المجتمع وعلاقته بدعم "الأمن الاجتماعي". فمظاهر العنف المسلح السياسي، وتفشي ظاهرة الإرهاب، ترتبط بمجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها انخفاض معدلات التنمية البشرية بكل ما تنطوي عليه من مؤشرات تتعلق بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا.

ولذا ارتبطت الكثير من المبادرات الإصلاحية الإيرانية، بالتركيز على كفالة الحريات العامة، وإجراء التعديلات التشريعية والقانونية اللازمة لضمان تداول السلطة، وتحقيق أكبر قدر من اللامركزية، وضمان حياة كريمة.

ولكن ظلت هذه المبادرات مفتقرة للقدرة على ترجمتها لسياسيات وآليات قابلة للتنفيذ وفق جدول زمني محدد، فضلا عن غياب البيئة المواتية والافتقار للرغبة والقرار السياسي الداعم لمنهج الإصلاح. وبالرغم من ذلك تظل أولوية تحسين آلية الحكم في إدارة شئون الدولة، مطلبا لمعالجة أوجه القصور التي تعاني منها سياسات التنمية. وهو ما يتطلب بدوره توفير بيئة مواتية تعتمد على توافر ثلاث أبعاد رئيسية تمثل مكونات الحكم الجيد: الأول سياسي، ويرتبط بطبيعة النظام السياسي وآلياته وشرعيتها، أما الثاني فهو بعد تقني، يتعلق بالإدارة وديناميكية إدارة الأمور بكفاءة وفاعلية، وهو ما يطرح نمط اللامركزية في إدارة شئون الدولة. في حين يقوم البعد الثالث على الجانب الاجتماعي - الاقتصادي، وحدود تأثير منظمات المجتمع المدني وفاعليتها واستقلاليتها من جانب، وطبيعة السياسات العامة وتداعياتها على المواطنين من جانب ثان، وعلاقة النظام الاقتصادي للدولة بالاقتصاديات الخارجية من جانب ثالث. وفي هذا السياق، فإن تكامل الأبعاد الثلاثة بمؤسساتها المختلفة وفق آلية قانونية وسياسية منظمة لأدائها، يفضي إلى تحقيق الحكم الجيد في إدارة شئون الدولة.

فهناك علاقة افتراضية بين الحكم الجيد، وبين مؤشرات التنمية البشرية وتوفير الحقوق الأساسية. ويتمثل الرابط الأساسي بين المفهومين في مؤشرات التنمية الإنسانية والتي يمكن الوقوف عليها فيما يلي:

- التمكين: ويعني توسيع قدرات المواطنين على الاختيار من بدائل متعددة فيما يتعلق بتحقيق الرفاهة الاجتماعية، إلى جانب توسيع مشاركتهم في صنع القرار.
- الاندماج والتعاون: وذلك عبر توافر محددات زيادة المشاركة المجتمعية في مجالات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- العدالة في التوزيع: ويقصد التوزيع النسبي العادل لمجموعة القيم في المجتمع، بما يضمن تحقيق المساواة

النسبية بين المواطنين في الدخل والتعليم والخدمات الصحية على سبيل المثال.

- الأمان الشخصي: إذ تعد حماية الأفراد من كل مصادر التهديد سواء المتعلقة بالحروب أو بالأمراض المعدية، من أبرز مؤشرات التنمية الإنسانية لما يعبر عنه تحقيق مبدأ الحق في الحياة للجميع.

- الاستدامة: وتعني القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين والأفراد مع تعاقب الأجيال، وهي بذلك عملية تحتاج إلى وضع استراتيجية تقوم على تحقيق رفاهية الفرد وتضمن مشاركته الفاعلة في صنع القرارات.

من هنا فإن الحديث عن نقلة نوعية للارتقاء بمستوى التنمية البشرية فى إيران يتطلب الاستناد للممارسة الديمقراطية فى إدارة الموارد المختلفة للدولة، إلى الحد الذى يدفع نحو مزيد من المساواة والمساءلة المرتكزة على مبدأ الشفافية، ويحقق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة تساهم فى تعميق قيم المواطنة والمشاركة كركائز لبناء الحكم الديمقراطي.

وقد أصبحت عملية الشراكة بين المجتمع المدنى وكل من القطاعين الحكومى والخاص، مرادفة لعمليتى التنمية والإصلاح وسمة لم تعد قاصرة على المستوى الداخلى للدول، بل أضحت أحد المطالب الدولية وسمة من سمات النظام الدولى الراهن.

ولذا أصبح الحديث عن الشراكة بمداخلها المختلفة تجاه عملية تنمية الموارد البشرية، وتجاه عملية الإصلاح مرتبطة بمجموعة من الآليات الدولية وبرؤية المنظمات والمؤسسات الدولية وبرامجها الهادفة لتعميق وتعزيز سبل هذه الشراكة.

وبطبيعة الحال لا تمثل إيران وضعا استثنائيا فى التواكب مع هذه التطورات، فقد شهدت فى السنوات القليلة الماضية الكثير من اللقاءات والاجتماعات التى أسفرت عن تأسيس العديد من المنتديات السياسية والاقتصادية والثقافية. ولكن يظل التساؤل قائما عن المردود الحقيقى لهذه اللقاءات وتلك المنتديات، ودرجة تعبيرها عن الواقع المجتمعى الإيرانى، وحدود انعكاسها على تطوير العلاقة بين الدولة والمجتمع، بما يساهم في إيجاد هامش أكبر يساعد المنظمات الأهلية على تطوير أدائها، والذي يدعم بدوره السعي نحو توفير مناخ ديمقراطي أفضل في إيران. وفى هذا الإطار يمكن الحديث عن إشكاليتين أساسيتين: الأولى، تتعلق بما تثيره محدودية التفاعلات البينية بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص، وتفاعلهما على أرضية القطاع الحكومي. والثانية، ترتبط بقضية الإصلاح وما خلفته قضية الركود السياسى من مشكلات متعددة ومتداخلة تفرض نفسها على منهج الإصلاح المنشود ومتطلباته.

بالنسبة للإشكالية الأولى، يمكن رصد مجموعة من المعانى الدالة على المستوى الإيرانى: أولها، يتعلق بعدم نضج هذه العلاقة، فلا تزال العلاقة البينية تتم في معظمها من خلال قنوات حكومية رسمية. وهى مسئولية يتحملها طرفي العلاقة، فالقطاع الخاص ما يزال يسير في كنف الدولة، بينما ما يزال القطاع الأهلي مفتقدا للكثير من مقومات الاستقلال عن الدولة.

أما ثانى هذه المعانى، فيرتبط بمحددات وطبيعة رؤية كل طرف لدور الطرف الآخر. فالقطاع الخاص يعتبر القطاع الأهلي أداة لفعل الخير وبالتالي يحدد دوره الاجتماعى كعامل داعم للأمن الاجتماعى، لذلك ينطلق القطاع الخاص - إذا جاز التعبير عنه ككيان واحد - من رؤية قاصرة لا تأخذ فى الحسبان إمكانيات القطاع الأهلي كقطاع تنموى، ومن ثم تقتصر أشكال التفاعل أو الدعم على تقديم المساعدات الاجتماعية سواء عن طريق الدولة فى أوقات الأزمات والكوارث، أو عن طريق الجمعيات الأهلية القائمة. فى المقابل يبدو القطاع الأهلي مفتقدا للعديد من المقومات والمصادر الداعمة لآلياته ودوره فى المجتمع.

فى حين يبرز ثالث هذه المعانى فى البيئة غير المشجعة لتعظيم العديد من القيم المجتمعية مثل المشاركة والتطوع، إلى جانب قصور الأطر القانونية والتشريعية عن توفير المناخ والآليات الداعمة لتعظيم فرص الشراكة بين القطاعات الثلاثة (الحكومة والخاص والأهلي) .

المعانى السابقة، لا تعكس بطبيعة الحال صورة التفاعل بين القطاعات الثلاثة بكافة ملامحها على المستوى الإيرانى، كما أنها لا توضح الآليات التى يجب الاستناد إليها للخروج من دائرة الدمج الوظيفى الذى نجحت الدولة فى رسمه للقطاعين الخاص والأهلي. ولكنها تشير إلى بعض ملامح الإدراك الخاطئ لطبيعة الدور القائم ومتطلبات تغييره، وخاصة فيما يتعلق بالتفاعل بين القطاعين الأهلي والخاص، كما أنها لا تشير إلى بعض ملامح التحسن التى برزت فى السنوات القليلة الماضية(على استحياء)، ومن هذه الملامح:

- اتجاه بعض رجال الأعمال العرب إلى المشاركة الفاعلة وتحمل مسئولياتهم الاجتماعية عبر مجموعة من الخطوات الملموسة التى يأتى فى مقدمتها تأسيس مؤسسات اجتماعية خاصة بهم، تعمل كمظلات لجمعيات أهلية أخرى توفر لها الدعم المالى والفنى.

- تعظيم قوانين المنظمات الأهلية التى صدرت خلال السنوات القليلة الماضية من قيمة العمل التنموى للجمعيات.

- دخول شرائح وفئات مجتمعية جديدة تؤمن بأهمية تفعيل دور القطاع الأهلي كشريك فى عملية التنمية

وتجاوز دوره التقليدى القاصر على تقديم الخدمات والإعانات.

ولكن يظل هذا التحسن محدودا ومرهونا أيضا بالقدرة على إنجاز العديد من المهام الصعبة والمرتبطة بتحديد دور كل طرف فى معادلة بناء المجتمع. وفى مقدمة هذه المهام دور الأطراف الثلاثة فى دعم عمليتى الديمقراطية والتنمية. وبعيدا عن الخوض فى تفصيلات العلاقة الوثيقة بين التنمية والديمقراطية وارتباط ذلك بضرورة وجود مجتمع مدنى قوى، يبدو أن تلك العلاقة تدفع للبحث عن الشروط الواجب توافرها لكى تقوم الديمقراطية.

وتقودنا هذه النتيجة إلى الإشكالية الثانية الخاصة بمنهج الإصلاح الراهن، فقد مرت البلدان العربية التى انتهجت نمط التعدد السياسي فى منذ منتصف السبعينيات بحالة من الركود السياسي، التي انعكست بدورها على كافة جوانب الدولة وعناصرها المختلفة، وبالتالي فإن منهج الإصلاح الجزئي الذي يطرح الآن فى إيران، يثير بدوره العديد من علامات التساؤل حول درجة توافقه مع متطلبات ودرجة الإصلاح المطلوبة.

فقد فرضت حالة الركود بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية غير مواتية لمنطق الإصلاح الجزئي فى الكثير من مواضع هذه البيئة، وإن كان من الممكن استثناء بعض الملامح الإيجابية التى تعبر عنها عمليات تحسين وضع المرأة الإيرانية وزيادة سبل تمكينها، وأيضا مظاهر الاهتمام بالطفل والنشء الإيرانى من منظور حقوقى، ولكن يبقى أيضا رغم هذه الإيجابيات إمكانية للقول أن المردود الحقيقى لا يوفر القدرة على النهوض المجتمعى المنشود ولا يوفر السرعة المطلوبة للإصلاح، وبالتالى ربما يكون من الضرورى أن يستند منهج الإصلاح إلى مجموعة من الآليات المتكاملة.

فالدول التي مرت بعملية التحول الديمقراطي بعد فترة طويلة من الركود، استندت على مجموعة من العناصر الرئيسية التى مثلت بدورها آليات لعملية الإصلاح.

وفي هذا الإطار يمكن رصد بعض عناصر وآليات عملية الإصلاح فى التالى:

١. وجود نخبة حاكمة مؤمنة بعملية الإصلاح وتمتلك المصداقية والشرعية لدي جموع الشعب، لتمكنها من اتخاذ الإجراءات المناسبة وتدفعها نحو التغيير.

٢. يعتبر الجانب التشريعي من أبرز الآليات التي تساعد على عملية الإصلاح. إذ يؤدى تغيير مجموعة القوانين والتشريعات المتعلقة بعملية الإصلاح إلى خلق بيئة مواتية لعملية الإصلاح، مع الأخذ فى الاعتبار أن لا تكون عملية تغيير التشريعات أو القوانين مرتبطة بفلسفة الإصلاح الجزئي بل بعملية الإصلاح الشامل.

٣. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني عبر دفعها بكل تشكيلاتها نحو المساهمة في دفع عملية التحول، من خلال امتلاكها للرؤية والقدرة على نشر القيم الثقافية المختلفة سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن قدرتها على تصميم البرامج التدريبية للممارسة العملية للديمقراطية.

٤. تلك العناصر والآليات السابقة تساهم بدورها في توجه البيئة السياسية نحو اعتماد تداول وتدوير السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى تغير النخبة السياسية بشكل منتظم يساعد على توسيع نطاق الممارسة والمشاركة السياسية التي تعد إحدى أركان الديمقراطية.

٥. النخبة المثقفة والسياسية يجب أن تلعب دورا في تفعيل وإحياء عملية النهوض بعناصر المجتمع، من خلال طرح خطاب يعبر عن طبيعة احتياجات المجتمع ونبضه. فضلا عن امتلاك أدوات من شأنها أن تثير حالة من حالات التجديد الفكري النهضوي.

فنجاح النموذج الديمقراطى يرتبط بدرجة توافر بنية سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية تساعد على تعزيز ما وصلت إليه عملية التحول من تطور. ولذا تلعب الثقافة السياسية و الحالة الاقتصادية والتركيبة المجتمعية دورا محوريا فى تدعيم وبناء النظام الديمقراطي.

وبالنسبة لإيران يمكن القول أنها قد تصلح معها تلك الآليات، ولكن بشرط أن يتم طرح نموذج نهضوي تحديثي نابع من البيئة الداخلية، يسمح في النهاية بنجاح عملية التحول الديمقراطي.

وهنا يمكن التأكيد على أن متطلبات المرحلة الراهنة تتجاوز عملية التدخل الحكومى فى الاقتصاد بغرض إعادة تنظيم العلاقة الاجتماعية، كما تتجاوز حالة الازدواج أو التضارب بين نشاط الدولة والنشاط التطوعى فى مجال الخدمات بطرح سياسات الدمج الوظيفى فى الأطر التنظيمية للدولة. فالنهج الديمقراطى فى تدخلها، يتطلب حدوث قدر من التنسيق القائم على المفاوضات وتوزيع الأدوار والاحتواء المالى والإداري، بالإضافة إلى الدفع نحو تعزيز المشاركة السياسية وترشيد المشاركة الاجتماعية عموما.

ومن ثم فإن أولى خطوات هذه النهج تقتضى إعادة صياغة القواعد بين القطاعات الثلاث (الأهلي، والحكومي، والخاص) من منظور شراكة كاملة تبدأ بالتخطيط وتنتهى بجملة من السياسات العامة وخطواتها التنفيذية، على أن يشكل القطاع الخاص قوة الدفع لقاطرة المجتمع المدنى. فقاطرة المجتمع المدنى تنطلق من موقع دور مؤسساته فى عملية تطوير الديمقراطية.

دراسة

القضايا العالقة فى العلاقات الإيرانية - التركية

إعداد: أحمد مجدى السكرى
دبلوماسى بوزارة الخارجية

تشهد العلاقات الإيرانية ـ التركية موجات متتابعة من المد والجزر بين التوتر تارة والتعاون تارة أخرى، كما تمر هذه العلاقات بالعديد من الأزمات التى قد ترتفع درجة حدتها حتى يعتقد البعض باحتمال نشوب حرب بين البلدين، إلا أنها سرعان ما تنتهى بتصريحات دبلوماسية "تهدئية" بحيث يمكن وصف هذه العلاقات بأنها ليست حميمية ولا عدائية .

ويعود ذلك الوضع ـ بصفة عامة ـ إلى الحساسية التى تحكم العلاقة بين الدولتين لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع الصفوى ـ العثمانى، وأسباب معاصرة تتعلق بالاختلافات الاستراتيجية والأيديولوجية والثوابت العليا التى يقوم عليها الحكم والمجتمع فى داخل كل منهما، وتحركهما السياسى فى الخارج، والتنافس بينهما على تحقيق النفوذ فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود.

ويمكن تبين مدخلات تفاعلات العلاقات الإيرانية ـ التركية فى حقبة التسعينيات فى الملفات العالقة التالية .

أولاً : القضية الكردية وتأثيراتها على العلاقات الإيرانية ـ التركية .

ثانياً : التحالف التركى ـ الإسرائيلى وتأثيراته على العلاقات الإيرانية ـ التركية .

ثالثاً : التنافس الإيرانى ـ التركى حول دور الدولة القائد فى الشرق الأوسط .

رابعاً : تصاعد تيار الإسلام السياسى وتأثيراته على العلاقات الإيرانية ـ التركية .

خامساً : أثر البيئة السياسية الداخلية فى كل من إيران وتركيا على العلاقات الثنائية .

أولاً : القضية الكردية وتأثيراتها على العلاقات الإيرانية - التركية

استطاع حزب العمال الكردستانى فرض القضية الكردية على الحكومات التركية المتعاقبة وجعلها عائقاً للدولة التركية على المستوى الداخلى والخارجى .

فقد أقام حرباً ضروساً معها منذ منتصف الثمانينيات تكلفها سنوياً ما يقارب ١٠ مليارات دولار إضافة إلى سوء سجلها فى مجال حقوق الإنسان . وظهرت ولادة حزب العمال الكردستانى من رحم منظمة الشباب الثورى (ديف كينج)، حيث تولى قيادته عبد الله أوجلان طالب العلوم السياسية، وأعلن الحزب عام ١٩٨٤م اعتماده استراتيجية المقاومة المسلحة، مما أكسبه احترام الأكراد ورهبة الأتراك وجعلته رمز الحركة الكردية فى تركيا بلا منازع .

وفى أبريل ١٩٩٠، حول حزب العمال الكردستانى مراسم جنازة أحد أعضائه إلى مظاهرة جماهيرية فى مدينة نصيبين وقع خلالها عشرات القتلى والجرحى، واشتعلت المظاهرات فى معظم المقاطعات الكردية وتبعتها سلسلة من الاضطرابات

الطلابية والعمالية أزعجت السلطة العسكرية التركية، مما دفع مجلس الأمن القومي التركي إلى إعلان القانون رقم ٤١٣ الذي خول الحاكم العام في ١١ ولاية صلاحيات استثنائية مثل رقابة الصحف وحق تجاوز السلطة القضائية وتعيين وطرد القضاة.

وفي نهاية أبريل ١٩٩٠، صرح الرئيس التركي تورجوت أوزال بأن حكومته تبحث عن صيغة جذرية لحل المسألة الكردية .

وأدى دخول تورجوت أوزال حرب الخليج الثانية حليفاً للغرب . لأنه كان يعتقد بأن تركيا إذا كانت ستخسر واحداً، فإنها في النتيجة النهائية ستربح ثلاثة . إلى حدوث تطورات إقليمية لم تكن في مجمل حسابات الأمن القومي التركي، لأنها نقلت القضية الكردية إلى مرحلة تاريخية جديدة عندما قام العراق بحملته العسكرية على أكراد العراق في ٢٧مارس١٩٩١ فكانت هجرة حوالي نصف مليون كردي من سكان الشمال العراقي إلى جنوب شرقي تركيا وإيران .

وإذا كان بعض المؤرخين الأتراك والبريطانيين يؤكدون أن في تركيا ٤٢ قومية وأقلية، فإن الأوساط السياسية التركية لم تكن تعترف بها، بل إنها كانت تعد الأقلية الكردية الكبيرة (حوالي ١٢ مليون نسمة) من مواطنيها أتراك الجبل .

غير أن هذه الهجرة الكبيرة لأكراد شمال العراق إلى منطقة جنوب شرقي تركيا التي تقطنها الأقلية الكردية قد أجبرت رئيس وزراء تركيا آنذاك سليمان ديميريل على التصريح بما يلي : " نرحب بأقارب اخوتنا الأكراد في تركيا "

فكان ذلك أول اعتراف تركي بالهوية الكردية في تركيا . كما دفعت قوات التحالف الدولي التي طردت القوات العراقية من الكويت إلى تشكيل قوة المطرقة من قوات أمريكية وبريطانية وفرنسية رمزية تعسكر في قاعدة انجرليك الجوية التركية لحماية أكراد شمال العراق من اعتداءات الجيش العراقي، وحظرت طلعات الطيران العراقي شمال خط العرض ٣٦، كما أعلنت المنطقة المحاذية للحدود التركية " منطقة أمنية " لا يجوز التواجد العسكري التركي فيها .

فانتهز الأكراد هذه الفرصة لإجراء الانتخابات النيابية تحت إشراف مندوبي الدول الضامنة لأمنهم في شمال العراق .

ولكن رغم فوز مسعود بارزاني ونوابه بأكثرية الأصوات، إلا أنه عد تلك الأصوات متساوية مع الأصوات الممنوحة لجلال طالباني ونوابه، وبذلك تم الاتفاق على شخص رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة الكردية المحلية في ٤ أكتوبر ,١٩٩٢

وبذلك تحقق هاجس تركيا، وخوفها من قيام العرب بإعادة تنفيذ بنود اتفاقية سيفر لعام ١٩٢٠التي رفضها مصطفى كمال أتاتورك خلال حرب التحرير الشعبية لإيمانه بأنها تسعى لتقييم تركيا لتحقيق مصالح الاستعمار.

غير إن وجود تركيا في الحلف الأطلسي وخوفها من التهديد الروسي لم يكونا يسمحان لها في الدخول بمواجهة مكشوفة مع حلفائها الغربيين الذين ساندوا إقامة الحكومة المحلية الكردية في شمال العراق، فحاولت الالتفاف على قرار حلفائها بدعوة كل من إيران وسوريا إلى أنقرة بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ لبحث مستجدات الموقف في الشمال العراقي، حيث تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الثلاثية بمستوى وزراء الخارجية للاجتماع دورياً، مرة في السنة للتداول في القضايا الأمنية مع امتناع دولهم عن استخدام القضية الكردية ورقة ضغط ضد بعضهم البعض ومعارضة تقسيم المنطقة.

بل إن وفداً رسمياً تركيا برئاسة وزير الداخلية عصمت سزكين زار دمشق في ١٧ أبريل ١٩٩٢ووقع اتفاقية أمنية مع السلطات السورية مؤلفة من ثماني مواد . عدت في حينها تجديداً لاتفاقية ١٩٨٧. تنص على :

- اعتراف الدولتين بحدودهما الإقليمية .
- محاربة الإرهاب الموجه ضدهما .
- عدم تقديم المساعدات المادية والمعنوية للأفراد والمنظمات الإرهابية أو عقدها اجتماعات على أراضيها أو المرور خلالها إلى الدولة الأخرى وإلقاء القبض على الأفراد المطلوبين من قبل أحد الطرفين لتسليمه إلى الطرف الآخر .

وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من اللواء عدنان بدر حسن مدير شعبة الأمن السياسي عن الجانب السوري والجنرال أشرف بتليس مدير الحركات في الاستخبارات العسكرية عن الجانب التركي.

وقد تجددت مطالبة تركيا بطرد أوجلان من الأراضي السورية . ولهذا فإن تركيا تعتقد بأن سوريا تسعى من خلال استعمال ورقة أوجلان للضغط عليها لتغيير موقفها من مسألة المياه بتحويل موقفها من فكرة التخصيص التي تصر عليها تركيا إلى فكرة " التقاسم " التي تدعو إليها سوريا بمساندة العراق. ومن هنا تؤكد تركيا . في علاقاتها مع سوريا . على أن سوريا لا تنفذ تعهداتها التي قطعتها لتركيا في عدم مساندة إرهاب حزب العمال الكردستاني ضدها بموجب اتفاقيتي ١٩٨٧و١٩٩٢ إضافة إلى أنها تحاول استخدام ورقة PKKأداة ضغط تجاه تركيا للحصول منها على المزيد من مياه نهر الفرات.

ومن ثم، يمكن اعتبار عام ١٩٩٢بمثابة نقطة تحول فى تاريخ الصراع بين حزب العمال الكردستانى وتركيا من حيث تصاعد حدة الصراع من صراع متوسط إلى حرب كاملة لها آثارها وتداعياتها الإقليمية الواسعة، حيث تقع فى إطار صراع واسع ومنتشر بين الأكراد وحكومات المنطقة خاصة إيران والعراق .

وفى هذا العام، اخترقت القوات التركية حدود العراق لمطاردة قوات المعارضة الكردية فى عملية لم تخل من التنكيل بالمدنيين الأبرياء من الشعب الكردى فى مخيمات اللاجئين الأتراك من الأكراد فى شمال العراق .

وأعلن رئيس الوزراء التركى، أن قواته سوف تحتل شريطاً حدودياً فى شمال العراق لإقامة منطقة عازلة لمنع هجوم الأكراد الأتراك ضد بلاده .

ولم تهتم تركيا وهى تقوم بهذه العملية بإبلاغ أى طرف إقليمى سوى إيران لتشابه أهداف الدولتين فى مواجهة الأكراد، وفى التعامل مع العراق فى ذلك الوقت.

وفى هذا، يعتبر الملف الكردى من بين القضايا المسببة للتباعد بين كل من إيران وتركيا . فهناك اتهامات تركية متكررة بدعم إيران للانفصاليين الأتراك . حيث ترى تركيا أن إيران على علاقة بحزب الله التركى وحزب العمال الكردستانى .

وقد بدأ التقارب بين إيران وحزب الله التركى - طبقاً لبعض المصادر - عام ١٩٩٤ فى إثر قيام أمين عام الحزب بزيارة طهران، وأثمرت هذه الزيارة عن توقف الصراع الدامى بين حزب الله وحزب العمال الكردستانى، حيث تلقى الحزبان معاً الدعم من إيران التى بدأت فى استخدام عناصر الحزبين ضد معارضى الثورة الإسلامية .

وطبقاً لهذه المصادر، تمتلك المخابرات التركية معلومات وافية عن علاقات حزب الله التركى بطهران التى قامت بتدريب العديد من قياداته وعناصره فى مناطق مختلفة، إضافة إلى تقديم العديد من قياداته وعناصره فى مناطق مختلفة، إضافة إلى تقديم مساعدات مالية كبيرة .

وفى هذا السياق، قام الحزب باغتيال العديد من الشخصيات من الصحفيين والأساتذة والجنرالات المتقاعدين، وذلك تنفيذاً لأوامر إيرانية كانت تستهدف النظام العلمانى .

كما تتهم تركيا إيران بدعم وإيواء حزب العمال الكردستانى، والسماح للحزب بشن هجمات من أراضيها على تركيا، الأمر الذى دفع تركيا أكثر من مرة إلى التسلل إلى شمال العراق وشمال غرب إيران، بحجة ملاحقة عناصر هذا الحزب، ولكن فى المقابل تنفى طهران أية صلة بهذه المؤسسات.

ومن ثم، فعلى الرغم من النوايا الحسنة التى تظهر على أسلوب الحكومة الإيرانية فى معالجتها للمشكلة الكردية، إلا أنها تنظر بعين القلق والريبة لأى تطور قد ينشأ عن نتائجه إمكانية قيام الدولة الكردية التى حتماً ستنعكس على وضع أكراد إيران، فمازالت تجربة جمهورية مهاباد عالقة فى الأذهان، فالجمهورية الكردية التى أقيمت فى الأربعينيات من القرن العشرين تحت رعاية سوفيتية بإيران، من الممكن إقامتها فى التسعينيات أو بعدها بزمن قليل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية .

لذا فإن إيران تنظر للمنطقة الآمنة فى شمال العراق على أنها تهديد للأمن والاستقرار فى المنطقة، ولذا شاركت بفاعلية فى كل المؤتمرات التى ضمت الدول الثلاث (تركيا - سوريا بالإضافة إلى إيران) للتداول فى وضع شمال العراق وإبداء معارضة شديدة لقيام كيان كردى وتعريض العراق للتقسيم .

وتحرص إيران ألا تكون خارج دائرة الحسابات الكردية فى أن تقيم علاقات سياسية واقتصادية مع معظم القوى الكردية العراقية خصوصاً الحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود بارزانى والاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال طالبانى، إضافة إلى الحركات الكردية الإسلامية مثل الحركة الإسلامية بزعامة الشيخ عثمان بن عبد العزيز وحزب الله الكردى، وهو ما كان مصدر إزعاج وقلق لتركيا والولايات المتحدة، فقد نجحت إيران أحياناً فى الوفاق بين الحزبين الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الكردستانى فى فترة لم تستطع الولايات المتحدة وتركيا عمل ذلك.

كما قامت إيران بعملية وساطة بين الاتحاد الكردستانى وحزب العمال الكردستانى التركى فى ظل المعارك التى تدور بين الجانبين فى شمال العراق، حيث كان الأول يحمل الثانى أسباب عمليات الهجوم المتتالية التى تقوم بها القوات التركية لمنطقة شمال العراق التى يتولى إدارتها أكراد العراق.

وقد كان الوجود الإيرانى فى المنطقة، حتى وقت قريب مقتصراً فقط على دعم الحركة الإسلامية الكردستانية ودخول إيران إلى معترك الصراع بين الاتحاد الوطنى الكردستانى وحزب العمال الكردستانى أو بين الأول أو الثانى و" الحزب الديمقراطى الكردستانى " الذى يتزعمه مسعود بارازانى يمكن أن يعيد رسم التوازنات والتحالفات فى منطقة شمال العراق أو ما يسمى بمنطقة الحكم الذاتى الكردستانى.

وقد أكد أنوش احتشامى مدير مركز دراسات الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية بجامعة درهم أن تركيا قلقة للغاية بسبب قواعد حزب العمال الكردستانى فى إيران ومن المساندة الإيرانية المزعومة للإسلاميين فى تركيا .

ومن ثم، ترفض إيران التفريط فى الورقة الكردية وتؤكد على كونها شريك أساسى فى القضية الكردية له حق التوقيع على أى مخطط للمستقبل الكردى.

والمفارقة أن المشكلة التى تثير توتراً أكثر حدة بين كل من إيران وتركيا تتعلق بدعم كل من الدولتين لقوى مناوئة للأخرى، ولكن بعيداً عن هذا التناقض الدينى - العلمانى، فالطرف التركى الذى تدعمه إيران ليس إسلامياً وإنما هو كردى (حزب العمال الكردستاني) ، والطرف الإيرانى الذى تدعمه تركيا يعتبر علمانياً بدرجة أو بأخرى مجاهدى خلق .

وعلى الرغم من أن وصول الرئيس الإيرانى الإصلاحى محمد خاتمى الأكثر اعتدالاً والمنفتح على الغرب إلى السلطة وصعود جيل الإصلاح الجديد من أبناء الثورة الإسلامية الحديثة فى ٢٣ مايو١٩٩٧لم يُحدث تغييراً باقياً فى التصور التركى للعلاقات الثنائية. إلا أن الرئيس خاتمى رفض استضافة حزب العمال الكردستانى على أراضى إيران تحت أى مسميات لتنأى بنفسها - أى إيران - بعيداً عن أى أزمات خارجية.

فبعد الإطاحة بحكومة أربكان والتضييق على نشاط الإسلاميين فى تركيا، تأثرت العلاقات ودأبت تركيا على اتهام إيران بالعمل على تقويض نظامها العلمانى .

مما ساعد على ذلك، تصريحات أطلقها بعض المحافظين فى إيران فى أوقات الاضطرابات فى تركيا غداة حل حزب الرفاه.

إيران والأزمة التركية - السورية فى عام ١٩٩٨

يمكن تلخيص الموقف الإيرانى من الأزمة التى نشبت بين تركيا وسوريا فيما يلى :

أ - إيران تعلن وقوفها بجانب سوريا فى الأزمة التركية - السورية

عبرت إيران عن وقوفها إلى جانب سوريا فى الأزمة مع تركيا وأعلنت وكالة الأنباء السورية أن وزير الخارجية الإيرانى فى هذا الوقت كمال خرازى أعرب عن دعم بلاده هذا فى اتصالا مع نظيره السورى فاروق الشرع . وقد عبر خرازى عن وقوف إيران إلى جانب سوريا وأكد قلق إيران البالغ من التصريحات والتهديدات التركية الموجهة إلى سوريا "كما أشاد بموقف سوريا فى معالجة الأزمة الراهنة فى العلاقات السورية -التركية عبر الحوار الدبلوماسى .

وكانت إيران قد دعت ٤ أكتوبر ١٩٩٨ تركيا إلى ضبط النفس فى "حربها الكلامية " مع سوريا على إثر تهديدات أنقرة باللجوء إلى القوة ضد دمشق واعتبرت إيران أن " كل توتر بين الدول الإسلامية لا يمكن إلا إن يعزز الموقف العدوانى للنظام الصهيونى " .

وفى ٥ أكتوبر ١٩٩٨، كشفت صحيفة " طهران تايمس " أن الحكومة الإيرانية تعد خطة لنزع فتيل الأزمة بين سوريا وتركيا، وأنها يمكن أن ترسل مبعوثاً إلى هذين البلدين . ونقلت الصحيفة عن مسئول إيرانى ما يلى : " أن التوترات الحالية بين أنقرة ودمشق لا تفيد أحداً إلا إسرائيل . وتعمل إيران على خطة تسمح بتخفيف هذه التوترات بين البلدين الذين هما صديقان لها " .

ب - طهران على اتصال بالجانبين

صرح الناطق باسم الرئاسة السورية جبران كورية فى ٧ أكتوبر ١٩٩٨أن الرئيس الإيرانى محمد خاتمى أعرب خلال اتصال هاتفى مع الرئيس السورى حافظ الأسد عن تفهمه لموقف سوريا فى نزاعها مع تركيا . وقال ما يلى : " إن الرئيس السورى شكر للجمهورية الإسلامية الإيرانية والرئيس خاتمى الموقف الأخوى مبدياً الارتياح إلى علاقات الأخوة والتعاون بين سوريا وإيران ". وحض وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى تركيا وسوريا على تسوية خلافاتهما عن طريق الحوار تمهيداً لحل سياسى . وقال : " واجبنا هو تجنب نشوب نزاع بين البلدين واعتماد الحوار السياسى. وإننا على اتصال بالجانبين لتشجيع الحوار بينهما " .

ج- خرازى يتوسط بين سوريا وتركيا لتجنب حرب أخرى

دخلت الجهود الدبلوماسية فى سباق مع التصعيد فى الموقف التركى من سوريا التى تتهمها أنقرة بدعم حزب العمال الكردستانى وبإيواء زعيمه عبد الله أوجلان . فقد زار وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى سوريا فى ٨ أكتوبر ١٩٩٨، والتقى الرئيس حافظ الأسد على أن ينتقل فى ٩ أكتوبر ١٩٩٨ إلى تركيا سعياً إلى نزع فتيل الأزمة وسط أنباء عن اعتزام الحكومة التركية توجيه إنذار إلى سوريا فى ٩ أكتوبر .

وقبل توجه خرازى من طهران إلى دمشق، أفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "ارنا " الإيرانية أن جمهورية إيران الإسلامية بصفتها الرئيس الحالى لمنظمة المؤتمر الإسلامى ستبذل جهوداً عملية لإنهاء التوتر المتنامى بين تركيا وسوريا . وذكر الشرع بأن الموقف السورى من التهديدات التركية عبر عنه بيان لمصدر مسئول أوضح مختلف جوانب الاستفزازات

والتصريحات التركية المفاجئة، وأكد حرص سوريا على حل أية إشكالات عبر الحوار وهذا ما تفعله . وقبيل مغادرة طهران، أعلن خرازى أنه يقوم بمهمة وساطة بين سوريا وتركيا للحيلولة دون نشوب حرب أخرى فى الشرق الأوسط . وبعد عودته من القاهرة تلقى وزير الخارجية السورى فاروق الشرع اتصالاً هاتفياً من نظيره الإيرانى كمال خرازى الذى أطلعه على نتائج مهمته فى العاصمة التركية . وقالت وكالة "ارنا " الإيرانية، أن خرازى رصد مؤشرات إيجابية من جانب تركيا وسوريا فى الجهود المبذولة لحل خلافهما، لكن الطريق إلى السلام لا يزال طويلاً وصعباً . وأشارت وكالة أنباء الأناضول التركية شبه الرسمية إلى أن خرازى نقل إلى السلطات التركية رسالة شفوية من الأسد يعد فيها باتخاذ إجراءات ضد حزب العمال الكردستانى فى سوريا.

فى ١٣ أغسطس ١٩٩٨، وجه الرئيس الإيرانى محمد خاتمى رسالتين إلى الرئيسين السورى حافظ الأسد والتركى سليمان ديميريل . وقالت وكالة "ارنا " الإيرانية، أن الرسالتين اللتين لم تكشف مضمونهما ستسلمان إلى الرئيسين بواسطة سفيرى إيران فى العاصمتين دمشق وأنقرة وأضافت أن خرازى أبلغ ذلك إلى نظيريه السورى والتركى فى اتصال هاتفى معهما .

وقد نُقل عن مصادر دبلوماسية إيرانية، أن طهران بعثت باقتراح خطى إلى كل من دمشق وأنقرة عن طريق السفيرين الإيرانيين لدى سوريا وتركيا لنزع فتيل الأزمة بين الجانبين. وأشارت المصادر إلى أن وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى الذى صاغ الاقتراح بناء على زيارته للعاصمتين سيحدد موعداً لزيارتين آخرتين لمعرفة رد الجانبين عليه.

وعندما أثيرت قضية عبد الله أوجلان بين تركيا وسوريا، انتقل حزب الـ PKKبقواعده من سوريا إلى إيران ـ نظراً للتحالف الاستراتيجى بين إيران وسوريا ـ وأدى هذا إلى حدوث توتر فى العلاقات الإيرانية ـ التركية فى عام ٢٠٠٠ .

ورغم النفى المتكرر من إيران لاتهام تركيا لها بأنها تدعم حزب العمال، تضمنت اعترافات زعيمه عبد الله أوجلان بعد اعتقاله ما يفيد تقديم إيران تسهيلات له مكنته من شراء أسلحة روسية وبناء مستشفى داخل الأراضى الإيرانية .

وحتى إذا كانت هذه الاعترافات مشكوكاً فى صحتها، فهناك دلائل على أن السلطات الإيرانية تتغاضى على الأقل عن تحركات عناصر حزب العمال الكردستانى إن لم تكن تقدم تسهيلات لها .

وقد ادعت تركيا حق التتبع الساخن لها داخل الأراضى الإيرانية، واتفق الطرفان (الإيرانى والتركي) على تشكيل لجنة مشتركة .

وإن كانت وعورة التضاريس فى منطقة الثلث الحدودى الإيرانى ـ التركى ـ العراقى تجعل من الصعب على القوات التركية تفادى حدوث اختراق الحدود الإيرانية أثناء مطاردتها لبعض عناصر ذلك الحزب .

وفى يوليو ١٩٩٩، تصاعد التوتر اثر إعلان طهران أن طائرات مقاتلة تركية قصفت قرية بيرانشن الإيرانية قريبة من الحدود بين البلدين، واستدعاء القائم بالأعمال التركى وتسليمه مذكرة احتجاج رسمية تطالب بتقديم اعتذار ودفع تعويضات عن الخسائر التى نجمت عن القصف .

وردت أنقرة بإعلان عدم صحة الادعاءات الإيرانية، والقول بأن تحقيقاً أجرته سلطاتها أثبت أن شيئاً من ذلك لم يحدث وأن الموقع الذى تعرض للقصف يقع فى شمال العراق لا فى إيران .

وكان أهم ما صدر عن تركيا على لسان رئيس وزرائها بولند أجاويد يتضمن قيام إيران بتعديل حدودها الدولية مع العراق مستغلة الظروف التى يمر بها .

ورفضت طهران النفى التركى وقامت باستعراض للقوة عبر تحليق طائرات استطلاع فى أجواء المنطقة للرصد والمراقبة، وعاودت اتهام تركيا بشن هجوم عسكرى جديد على أراضيها بعد أربعة أيام على قصف القرية، واعتقلت جنديين تركيين قالت أنقرة أنهما دخلا إلى الأراضى الإيرانية بطريق الخطأ.

ولم تكن هذه المشكلة جديدة تماماً، فقد اشتبكت إيران وتركيا مرات عديدة من قبل بسبب قيام قوات تركية بهجمات على أراضيها خلال مطاردة عناصر من حزب العمال الكردستانى فى الثلث الحدودى أو أثناء بعض العمليات العسكرية التى تشنها هذه القوات فى شمال العراق ضد مواقع لذلك الحزب .

ومما أضفى على توترات صيف ١٩٩٩سخونة أكثر أنها تزامنت تقريباً مع انتفاضة الطلاب فى طهران، والتى اتهم بعض قادة النظام الإيرانى تركيا بالمساهمة فى التحريض عليها .

ولكن لأن هناك سقفاً لهذا النوع من النزاعات الذى يغلب عليه الطابع الأمنى ويطغى على الجانب الأيديولوجى، فقد فتح تصاعد التوتر الباب أمام مفاوضات أمنية، فى الوقت الذى كان بعض المراقبين يحذرون من نشوب حرب، بينما كان بعض العرب منهم خائفين من أن تدور رحى هذه الحرب على أرض العراق التى لا سيطرة لأحد عليها .

وتذكر البعض الحروب المتقطعة التى دارت بين

البلدين على مدى فترة طويلة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (الصراع الصفوى ـ العثمانى) .

غير أن المفاوضات التى أجريت من خلال لجنة أمنية بين البلدين فى مدينة أورومية اعتباراً من ٢٨ يوليو ١٩٩٩ حققت نجاحاً فى أسبوعها الثالث وأسفرت عن اتفاق للتعاون الأمنى ومكافحة الإرهاب تم توقيعه فى ١٣ أغسطس ١٩٩٩.

ونص الاتفاق على التنسيق فى أعمال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات وإجراء عمليات تفتيش مشتركة للتأكد من عدم وجود عناصر تهدد أمنهما .

ولم تستطع تركيا إقناع إيران بطلبها الأساسى وهو منحها الحق فى الملاحقة المباشرة لعناصر حزب العمال الكردستانى فى الأراضى الإيرانية .

ولكن أهم ما كشفت عنه مواجهة صيف ١٩٩٩ وما انتهت إليه هو أن البلدين اللذين نجحا فى استخدام أسلوب التلويح بالقوة العسكرية ضد طرفين آخرين فى عام ١٩٩٨ (إيران ضد حركة طالبان الأفغانية وتركيا ضد سوريا) أدركا عدم إمكان الالتجاء إلى هذا الأسلوب ضد بعضهما البعض.

وتتفق كل من إيران وتركيا فى ضرورة عدم السماح بإقامة دولة كردية تقتضى اقتطاع جزء من أراضى كلا الدولتين . حيث تتسم القضية الكردية بخاصية جوهرية وهى أن أى انفصال ناجح فى إحدى الدول الأربعة المعنية بها سيثير دعاوى انفصالية لدى الأطراف الأخرى، ولا شك أن مثل هذا التمزق يعتبر تهديداً مرفوضاً ليس فقط من قبل الدول المعنية والدول الغربية ولكن أيضاً من جانب كل دول الإقليم.

وبوجه عام، فإن وضع الأكراد فى العراق ربما يكون أحسن حالاً منه فى إيران وتركيا.

ففى يوليو ١٩٩٩، تأججت العلاقات بين كل من إيران وتركيا عندما اتهمت إيران تركيا بقتل خمسة أفراد على الحدود الإيرانية بواسطة طائراتها وطالبت باعتذار.

وتمثل الموقف التركى من الاتهام الإيرانى فى تهوين الرئيس التركى سليمان ديميريل من هذا الحادث مؤكداً رغبة تركيا فى إقامة علاقات طيبة مع جارتها إيران.

ولكن نقل عن قائد القوات الجوية التركية قوله، إن طائرات تركية قتلت ضباطاً إيرانيين كانوا يحاولون تدريب ثوار أكراد فى معسكر بشمال العراق.

واتهم رئيس الوزراء التركى بولند أجاويد إيران بمساعدة ثوار انفصاليين من أعضاء حزب العمال الكردستانى وهى مزاعم تنفيها طهران .

وفى الواقع، ووفقاً لمصادر مخابرات غربية، لا توجد إشارات على مساندة حكومة إيران بشكل مباشر لثوار حزب العمال الكردستانى، وإنما توجد أدلة على عبور ثوار إلى إيران فراراً من الهجمات العسكرية التركية على شمال العراق وعلى أنهم أقاموا قواعد هناك .

ويرى محمد على بيراند المعلق الإستراتيجى البارز فى تركيا، إنه بالرغم من عدم وجود أدلة حقيقية على مساندة الجيش الإيرانى أو الحرس الثورى، إلا أن أنقرة تريد من إيران أن تبذل قصارى جهدها لوقف ما وصفه بزيادة وجود حزب العمال الكردستانى هناك .

ثانياً : التحالف التركى ـ الإسرائيلى وتأثيراته على العلاقات الإيرانية ـ التركية

١ – تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية فى حقبة التسعينيات

تسجل العلاقات التركية ـ الإسرائيلية منذ مطلع التسعينيات، ولا سيما منذ نشوب أزمة الخليج الثانية وبدء عملية تسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى أسبانيا فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، تطورات متنامية بلغت ذروتها بعقد اتفاق التعاون العسكرى بين البلدين فى ربيع ١٩٩٦.

ويقتضى التحليل المتعمق للتطورات الأخيرة فى العلاقات بين تركيا وإسرائيل واتفاق التعاون العسكرى بينهما، النظر إلى هذه التطورات وهذا الاتفاق كنتيجة لعوامل وتطورات داخلية وإقليمية ودولية فاعلة منذ بداية التسعينيات من ناحية، وكذا نتيجة لتطورات متواصلة فى العلاقات بين البلدين منذ الاعتراف التركى بإسرائيل فى ٢٨ مارس ١٩٤٩ وحتى نهاية الثمانينيات من ناحية أخرى.

٢ – تداعيات التحالف التركى ـ الإسرائيلى على العلاقات التركية ـ الإيرانية

يمكن التأكيد على أنه قد جاء نتيجة لموازين القوى الدولية والإقليمية فى التسعينيات من جهة ومتناغماً إلى حد كبير ومصالح الدولة التركية ـ كما تراها المؤسسة العسكرية التى تحرك خيوط سياستها ـ من جهة أخرى، وبدا بمثابة توزيع جديد للأثقال النسبية فى الشرق الأوسط لغير مصلحة إيران والدول العربية، فأصبح هذا التحالف بهذا المنطق تهديداً مباشراً للمصالح الإيرانية وأحد ركائز النقاط الخلافية بين البلدين وترمومتراً لقياس حرارة العلاقات الإيرانية – التركية التى تنخفض حرارتها بتفعيل التحالف التركى مع إسرائيل وترتفع قليلاً بتجميده.

والواقع أن التحالف التركى ـ الإسرائيلى يعتبر جزء من الاستراتيجية الأمريكية التى تقوم على الهيمنة على تركيا وتطويعها للسياسة والاستراتيجية

الأمريكية والعمل على بقاء النظام الأتاتوركى بها حتى لا تتحول إلى دولة إسلامية كما حدث لإيران وفى النهاية ربطتها بتحالف إستراتيجى ثلاثى يضم الولايات المتحدة وإسرائيل يمثل عنصر ردع رئيسى ضد من يخرج عن خط السياسة والاستراتيجية الأمريكية.

والواقع أن إسرائيل تسعى للتعاون والتحالف مع تركيا باعتبارها دولة لديها مشاكل مع بعض الدول العربية وتحديداً سوريا والعراق من أجل تحقيق إستراتيجية إسرائيل المائية التى لا تنفصل عن عملية الصراع العربى ـ الإسرائيلى من حيث استخدام المياه كورقة للضغط على الدول العربية.

ويرى ندان سفران، الأستاذ فى جامعة هارفارد Harvard Universityالأمريكية أن إسرائيل ترى فى تركيا ثقلاً مضاداً لإيران والعراق على السواء، وفى حالة الضرورة ثقلاً مضاد لسوريا .

وقد علل رأيه هذا بجملة من الأسباب يمكن إجمالها فيما يلى:

١, تعتبر تركيا حليفة مخلصة للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطى وتتمتع بمؤسسة عسكرية ضخمة أصبحت متحررة من الخطر السوفييتى .

٢, تعانى تركيا من مشاكل مع إيران بخصوص مسألة :

أ - النفوذ فى آسيا الوسطى.

ب - الاختلاف المذهبى بين الشيعة فى إيران والسنة فى تركيا . مما يجعلهما تتنافسان على التفرد والسيطرة على هذه المنطقة .

٣, قدرة تركيا على الضغط على سوريا والعراق .

٤, وجود مصالح كثيرة وتاريخية متبادلة بين إسرائيل وتركيا .

أما عن الموقف الإيرانى، فإن إيران وعلى الرغم من أنه نتيجة التعارض بين القومية الفارسية والقومية العربية ومبررات الارتباط بالغرب من حيث التحالف التام للشاه مع الغرب ومحاولته إحياء القومية الفارسية لاعتبارات شوفينية اعترفت إيران بإسرائيل عقب قيامها لكونها شوكة فى ظهر القومية العربية، وبالتالى فالاعتراف بإسرائيل يمثل إضعافاً للقومية العربية لصالح القومية الفارسية .

وعلى الرغم من ذلك، فإن حرص الجانب التركى على علاقاته مع إسرائيل وحرصه على المضى قدماً فيها، فإن هذا الأمر يثير التحفظ الإيرانى، حيث ينظر الإيرانيون بقلق إلى التطورات المتنامية على صعيد العلاقات التركية ـ الإسرائيلية الحليفتان للولايات المتحدة والمشاركان فى محاربة النفوذ الإسلامى الراديكالى فى المنطقة .

لذلك ترى إيران أن اتفاق التحالف التركى ـ الإسرائيلى يهدد أمنها القومى لعدة أسباب، من بينها :

١ - أن مثل هذا الاتفاق يخل بموازين القوى فى منطقة الشرق الأوسط ليس على الصعيد العسكرى فقط بل على الصعيد الاستراتيجى أيضاً حيث تعتبر تركيا ـ وفق هذا الاتفاق ـ مجالاً عسكرياً لإسرائيل، كما أن هذا الاتفاق هو فى التحليل الأخير عودة إلى سياسة الأحلاف فى منطقة الشرق الأوسط . حيث بادرت طهران بعرض التحالف العسكرى مع سوريا لمواجهة هذا الخطر الإقليمى .

٢ - تنظر إيران إلى أن إقامة تحالفات عسكرية فى المنطقة أو محاور أمنية من شأنه أن يؤدى إلى عمليات استقطاب مضادة، ومن ثم يدخل المنطقة فى حالة صراع مكشوف، ومن ثم هناك ضرورة لوقف هذا النوع من التعاون ومحاصرة أى آثار جانبية له .

٣ - التطور الذى اتسمت به هذه العلاقات وبلوغها مستويات جديدة من التنسيق فى مناطق تعتبرها إيران مصدر قلق لها على صعيد نفوذها الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى .

٤- التعاون التركى ـ الإسرائيلى فى مجال الاستخبارات والشئون العسكرية . وفى هذا تؤكد التقارير الصحفية تعاونهما وتنسيقهما المشترك الذى يستهدف فى المقام الأول المصالح الإيرانية، خاصة أن إيران خبرتها فى التعاون الإستخباراتى مع البلدين منذ عام ١٩٥٨ حتى سقوط الشاه. حيث أبرمت إسرائيل وتركيا وإيران اتفاقية الرمح الثلاثى عام ١٩٥٨ كانت تنص على أمرين هما: تبادل المعلومات الأمنية و عقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة مخابرات الدول الثلاث لتبادل المعلومات. وبموجبها أنشأ الموساد مركزا استخبارياً فى تركيا وفى إيران، وازدهر نشاط مركز الموساد فى تركيا بوجه خاص فى الثمانينيات بعد سقوط الشاه .

ومن ثم فإن التحالف التركى ـ الإسرائيلي، لم تقتصر نتائجه المترتبة على ذلك على صعيد العلاقات الإيرانية ـ التركية فى التسعينيات متمثلة فى ظهور انخفاض حاد فى مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين فحسب، بل توجهت الحكومة الإيرانية إلى تقارب أكثر مع الدول العربية للقيام بضغط على محور أنقرة - تل أبيب الذى هو من وجهة النظر الإيرانية محور لتغيير المحيط السياسى الأمنى بالشرق الأوسط .

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية لحكومة الرئيس خاتمى قد حققت إنجازات هامة فى دوائر

كثيرة كالعلاقات مع أوروبا والدول العربية خاصة السعودية، إلا أن العلاقات الإيرانية ـ التركية بقيت ـ فى مجملها – فاترة كما كانت .

ثالثاً : التنافس الإيرانى ـ التركى حول دور الدولة القائد فى الشرق الأوسط

عندما يُنظر إلى المشهد الإقليمى من طهران وأنقرة، فإن الصورة تبدو مفارقة تماماً من زاوية علاقات القوة والاستقطاب فى منطقة الشرق الأوسط، ذلك أنه فى الوقت الذى تحاول إيران ـ فى ضوء برنامج الرئيس المنتخب محمد خاتمى ـ إصلاح صورتها عبر نزع معالم التشدد والمغالاة عن سياساتها الإقليمية، واعتماد حكومة خاتمى سياسة التهدئة مع الولايات المتحدة وفتح مسارات غير رسمية للاتصال بينها وبين الحكومة الأمريكية . وسمى خاتمى هذه السياسة بسياسة حوار الحضارات وقد نجح بالفعل فى تخفيف العداء الكامل ضد إيران فى المؤسسات الحاكمة فى الولايات المتحدة . وبدأ تيار مهم بين الفئات المثقفة فى الولايات المتحدة يطالب بإعادة النظر فى سياسة الاحتواء الأمريكية ضد إيران.

كما انتهجت الحكومة الإيرانية فى عهد خاتمى سياسة خارجية تتسم بالمرونة والعملية معطية بذلك مؤشراً على أن إيران مستعدة للتعايش السلمى مع الدول الأخرى فى الشرق الأوسط والعالم ولحل نزاعاتها من خلال الحوار، بالإضافة إلى إعطائها أهمية لتطوير علاقات متبادلة تجارياً واقتصادياً، مما أدى لوجود شعور بالارتياح لها فى المجتمع الدولى وخاصة من قبل دول الشرق الأوسط، ومن بينها تركيا .

أما تركيا، فتظهر فى صورة سيطرة المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرار فى أنقرة نزوعاً نحو التخلى عن الاعتدال والتوازن فى الصراع الإقليمى، من خلال الإصرار على المضى فى تطوير التعاون العسكرى مع إسرائيل ـ كما سبق توضيحه .

ويمكن الحديث بالنسبة إلى القطبين الإيرانى والتركى عن انكفاء نسبى للأول على المسرح الإقليمى، وتقدم نسبى للثانى، بل عن نزعة " دفاعية " لدى القطب الأول تقابلها نزعة هجومية لدى الثانى، فى ظل استمرار مشكلة الفراغ الاستراتيجيى الناجم عن الوهن الذى يحكم آليات العمل العربى المشترك.

ومما لاشك فيه، أن الأدوار التى لعبتها ولا تزال تلعبها كل من إيران وتركيا فى النظام الإقليمى الذى تريد الولايات المتحدة إنشاؤه على حساب النظام الإقليمى العربى، مرتبط بطبيعة النظامين الحاكمين فى كل من إيران وتركيا، ولا يجب إغفال تلك العلاقات التاريخية بين الأمة العربية من ناحية وبين الأمتين الفارسية والتركية من ناحية أخرى .

ولأن الولايات المتحدة تدرك جيداً حجم المشاعر المعادية لها فى إيران والزخم الكبير الذى تمتاز به الحركة الثورية والشعبية فى إيران – بخلاف الوضع فى تركيا – فإنها تضع فى حساباتها – وباستمرار – الاعتماد على تواجد قواتها العسكرية فى المنطقة لحماية مصالحها النفطية بدلاً من الاعتماد على أنظمة تعبر شعوبها يومياً عن عدائها الكبير للولايات المتحدة.

وقد يتصور البعض أن كافة أوراق اللعبة فى أيدى إيران وتركيا ـ لا سيما بعد حرب الخليج الثانية ـ وهذا تصور خاطئ . فما تؤكده الخبرة السياسية المعاصرة، أن أى طرف من الأطراف لا يملك كافة الأوراق بشأن أى مشكلة، وإنما قد يملك بعض الأوراق الهامة، وهذا ما هو قائم الآن .

فإيران لديها بعض الأوراق الهامة بوصفها القوة الاستراتيجية النسبية فى منطقة الخليج ولديها أيضاً ورقة الشيعة فى العراق وفى كافة الأقطار العربية المجاورة، ولديها الاعتراف العراقى بحقوقها فى شط العرب، هذه أوراق هامة بلا شك تمثل رصيداً من القوة تحاول الدبلوماسية الإيرانية تعظيمه ولابد أن تتحرك الدبلوماسية العربية بما يقلل من أهمية هذه الأوراق، ويحد من فاعليتها، خاصة وأن القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة ترفض الهيمنة الإيرانية على الخليج، كما أن الإرادة العربية قد اتفقت على الحفاظ على النظام الإقليمى عربياً .

إن طرح أفكار كالتعاون الاقتصادى والثقافى المشترك مع إيران أمراً هام خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعانى منها إيران، وكما أن إيران كانت تثير الشيعة فى العراق وتحرضهم على إقامة دولة مستقلة فى الجنوب، فإن لدى العراق فصائل من المناهضين للنظام الإيرانى، بل إنهم يكونون جيشاً شعبياً كبيراً .

ومن ثم فمصلحة العرب وإيران تلتقيان فى ضرورة إقامة علاقات حُسن الجوار والابتعاد عن التدخل فى الشئون الداخلية لكافة الأطراف. كما سيتضح فى الباب الثالث من الدراسة .

بالنسبة لتركيا، فلا شك أن الظروف قد أوضحت أن لها أطماعاً تحد منها إمكاناتها الفعلية فتركيا تضغط بورقة مياه الفرات، وكذلك بقضية الأكراد فى شمال العراق وعينها على حقول كركوك الغنية، كما تحتل تركيا لواء الإسكندرونة العربى .

رابعاً : تصاعد تيار الإسلام السياسى وتأثيراته على العلاقات الإيرانية ـ التركية

يعتبر اختلاف الأيديولوجيا السياسية التى تتبناها

كل من إيران وتركيا من بين الأسباب الاستراتيجية للتوتر بين البلدين . حيث تعرض إيران وتركيا لنموذجين مختلفين تماماً، يمثل كل منهما تهديداً للآخر، حيث النموذج الإسلامي الشيعي الثوري في إيران يقابل النموذج العلماني المتطرف في تركيا .

فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، تعتقد تركيا العلمانية أن إيران الراديكالية تشكل خطراً على نظامها . وترى أن صعود التيار الإسلامي في تركيا سببه - إلى حد ما - إيران التي تمارس جهوداً كبيرة لتصدير الثورة الإسلامية إلى تركيا .

والواقع، أنه على امتداد الشطر الأكبر من السبعينيات والثمانينيات، قدمت تركيا المثل العلماني لأولئك الذين نظروا إلى الإحياء الإسلامي بحذر وريبة . وأيا ما كان يبدو أنه يجري في مناطق أخرى من العالم، فإن العارفين ببواطن الأمور اتفقوا على أن العلمانية التركية محصنة ضد التهديد الذي يشكله الإسلام السياسي .

ومع انهيار الاتحاد السوفييتي، خاف كثيرون من التأثير الإسلامي لإيران والمملكة العربية السعودية وباكستان، وأخطار النشاط الإسلامي في دول وسط آسيا المستقلة حديثاً، وحبذوا النموذج العلماني التركي، الذي كان يُشار إليه أحياناً باعتباره " علمانية مسلمة " أو " إسلام علماني".

ورغم أنه من الصعب تقدير الدور الذي قامت به إيران في بعث الحركة الإسلامية في تركيا وصلاتها بالجماعات الإسلامية داخلها، إلا أن تأثر المجتمع التركي بالثورة الإيرانية هو أمر يتماثل مع تأثر العديد من الحركات الإسلامية بالعالم العربي بهذه الثورة.

وفي المقابل، ترى إيران أن مجال السياسة التركية التي تحارب النشاط الإسلامي باسم حماية المبادئ العلمانية التركية، إضافة إلى علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تشكل تحدياً أساسياً بالنسبة لها .

كما ترى الحكومة الإيرانية، أن تركيا تمارس نهجاً إقصائياً ضد الإسلام والنشاط الإسلامي باسم حماية العلمانية التركية، فضلاً عن تقديم نفسها كنموذج منافس لإيران في آسيا الوسطى، وذلك في الوقت الذي أصبحت فيه أنقرة حساسة جداً لأية إشارة إيرانية مباشرة أو غير مباشرة يمكن أن يُفهم منها أنها تأييد للتيار الإسلامي التركي .

وعلى الرغم من ذلك، يجادل البعض بأن أزمة الخلاف الأيديولوجي بين البلدين لم تبدأ مع الثورة الإسلامية في إيران، حيث بادرت تركيا إلى الاعتراف بالثورة عام ١٩٧٩، كما أنها لم تتدخل لتحديد نتائج الثورة، ورفضت أن تحتضن أعدائها، وقد بلغ حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين في هذه الأثناء رقماً قياسياً إلا أن التوتر بين البلدين بدأ يظهر مع بروز وتزايد قوة الإسلاميين في تركيا . فمنذ منتصف الثمانينيات، وعقب الانقلاب الذي قام به العسكريون في عام ١٩٨٠، استخدمت القوى التي تصف نفسها بأنها المدافعة عن العلمانية - العسكريين - والرئيس المنتخب تورجوت أوزال، الذي كان عضواً سابقاً في حزب الخلاص الوطني، استخدموا الدين جزءاً من برنامجهم التحرري وجزءاً من سياساتهم الخارجية . ومن بين تنازلاتهم، كان تقديم التعليم الديني في مدارس الدولة وإعادة التأكيد على هوية تركيا الإسلامية في السياسة الخارجية .

وعلى الرغم من أن وجود الدين قد تنامى وانتشر، فإن الدولة كانت تأمل في أن تسيطر على تعليم الدين (المدرسون والمناهج)، وهكذا فإن نوع الإسلام (المعادي للأصولية أو غير الأصولي) الذي كان يتم تدريسه، يستخدم الدين لتقوية النسيج الأخلاقي للمجتمع، ويواجه تأثير اليسار (الشيوعي والماركسي) ويوجه جهوده سياستها الخارجية الإسلامية أي العلاقات الاقتصادية والأسواق في البلاد المسلمة.

وقد أدى انتخاب تورجوت أوزال وحزبه الوطن الأم في مايو سنة ١٩٨٣ إلى تقوية منحى السياسة التحررية التي كانت تتضمن اقتصاد السوق الحرة، وكذلك التأكيد الأكبر على ثقافة تركيا الدينية وقيمها .

ومن ثم، فمنذ الثمانينيات بدأت حركة إحياء إسلامي في تركيا، وبدأ نشاط الإسلاميين يتعاظم، مما يهدد النظام العلماني الذي يحميه العسكريون . حيث يُلاحظ أن التوتر يزداد بين البلدين كلما زاد نفوذ الإسلاميين الأتراك، وهو ما أوضحته فترة التوتر الحادة بين البلدين إبان حكم حزب الرفاه الإسلامي في تركيا والتي وصلت إلى درجة سحب السفراء . وعلى الرغم من رجوع سفراء كلا البلدين إلى تهران وأنقرة بعد انقضاء فترة استدعاء طويلة إلا أن هناك أموراً تعد بمثابة مشكلات فعلية وجوهرية تعترض مستقبل العلاقات بين البلدين.

فعلى الرغم مما اتسمت به العلاقات الإيرانية - التركية في النصف الأول من التسعينيات وتحديداً في عهد الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني من تطور، نتيجة جهوده الهادفة إلى إعادة العلاقات الإيرانية مع مختلف دول العالم، وفي هذا يُلاحظ أنه في إطار توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تم زيادة التعاون مع كل من تركيا وباكستان خاصة في إطار مجلس التعاون الاقتصادي.

إلا أنه خلال حقبة التسعينيات، بدأت تتكشف

دلائل على علاقات إيرانية بالقلاقل التى أثارها الإسلاميون فى تركيا .

ففى عام ١٩٩٥، طردت تركيا السفير الإيرانى فى أنقرة لأنه شارك فى مظاهرة علنية أقامها الإسلاميون قرب العاصمة أنقرة، وعبرت تركيا مراراً عن استيائها من دعم إيران للقوى الإسلامية التركية .

وقد بلغت العلاقات الإيرانية - التركية أفضل مستوياتها فى عهد حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

حيث يتفق نجم الدين أربكان وإن جاز التعبير، فلنقل يتفق الإسلام السياسى فى تركيا، مع إيران، اقتصادياً، لكنه يختلف عن الأخيرة فى مسائل عديدة من أهمها :

١) الاختلاف الثقافى . فالأتراك لهم ثقافة فى الإطار العام للثقافة الإسلامية، يختلف اختلافاً بيناً عن الثقافة الإيرانية فى ظل الإسلام .

٢) الاختلاف المذهبى . فإيران شيعية، والأتراك أهل سنة والفارق بينهما واضح . كما سبق توضيحه .

٣) إيمان إيران بمبدأ الثورة لتغيير الأوضاع، فهكذا المذهب الشيعى، على حين يؤمن الأتراك بالدعوة إلى تغيير الأوضاع، ويرفضون فكرة الثورة تماماً .

٤) قلق كبار رجال حركة الإسلام السياسى فى تركيا]نجم الدين وصحبه [من المحاولات الإيرانية لبث الفكر الثورى الإسلامى بين شباب الرفاه ويتصدون له صراحة وبوضوح .

٥) يرفض الإسلام السياسى فى تركيا العنف واستخدام الشدة .

٦) اتجاه نجم الدين أربكان إلى إرسال شبابه إلى مصر للدراسة فى الأزهر، ورفضه إرسالهم إلى إيران. ويرى أربكان أن الأزهر هو ممثل فكر أهل السنة والجماعة، وأن الأزهر معروف باعتداله، وهو ما يتفق مع ما يهدف إليه الإسلام السياسى فى تركيا من إنشاء كوادر معتدلة.

إلا أن هناك عاملان بدا أنهما السبب فى منع تركيا من أن تكتسحها الموجة الإسلامية التى ظهرت وكأنها تتحرك عبر معظم مناطق الشرق الأوسط والعالم الإسلامى :

١- ذكرى وتراث أتاتورك (١٨٨١ - ١٩٣٨م) وتقاليده ومؤسساته العلمانية القوية .

٢ - الدور الذى يزعمه الجيش لنفسه باعتباره حامى الجمهورية العلمانية، أى المدافع عن الأيديولوجية العلمانية واستقرار الدولة .

وبحلول عام ١٩٩٦، كان لتركيا العلمانية أول رئيس وزراء من التيار الإسلامى هو نجم الدين أربكان. كما أن أكثر من ٨٢ مدينة انتخبت عُمداً إسلاميين فى الانتخابات التى حصد فيها حزب الرفاه، وهو حزب إسلامى، ٢١٪ من الأصوات .

وبحلول عام ١٩٩٧، كان أربكان قد أُجبر على الخروج من الحكم تحت وطأة المؤسسة العسكرية التركية. ومثلما هو الحال فى أجزاء أخرى من العالم الإسلامى، كانت التغيرات التى طرأت على السياسة والمجتمع التركى نتاجاً لكل من الاقتصاد السياسى والثقافة السياسية. وفى تحليل أسباب الإطاحة بحكومة أربكان، اتهم وزير العدل التركى السابق شوكت كازان وأحد أبرز قيادات حزب الرفاه الإسلامى السابق إسرائيل بأنها كانت وراء الإطاحة بحكومة أربكان وأنها وقفت وراء ما يعرف فى تركيا بعملية " ٢٨ فبراير ١٩٩٧ " التى أدت فى نهاية المطاف لاستقالة أربكان وتنفيذ سلسلة من الإجراءات الشديدة لوقف مظاهر المد للتيار الإسلامى .

ووفقاً لما قاله كازان الذى كان يتولى أيضاً منصب نائب رئيس حزب الرفاه الذى حكمت المحكمة عليه بالحرمان من العمل السياسى لخمسة أعوام تنتهى فى فبراير ٢٠٠٣، فإن الزيارة التى قام بها رئيس الأركان العامة التركى السابق الجنرال إسماعيل حقى قرضاى لإسرائيل التى كانت الأولى من نوعها كانت أحد العوامل الأساسية المهمة فى هذا الخصوص. ويمكن اعتبار أن من أهم الأسباب التى سيقت لإقالة نجم الدين أربكان من رئاسة الوزراء وحظر حزب الرفاه هو اتصاله بإيران.

وباستثناء أربكان وأتباعه، تبقى المؤسسة التركية مقتنعة بأن الحكومة الإيرانية دائبة على دعم الحركات الإسلامية فى تركيا، على الرغم من قلة ما هو مشترك بين الطبعتين الإيرانية والتركية للإسلام . وقد نظرت نخبة الدولة الكمالية فى تركيا بشيء من القلق إلى تحسن العلاقات التركية - الإيرانية خلال فترة ولاية رئيس الوزراء الإسلامى نجم الدين أربكان.

كما احتجت وزارة الخارجية التركية رسمياً - وبصورة عنيفة - على صدور سلسلة من التعليقات المعادية لتركيا من جانب مسئولين إيرانيين مع تظاهرات مناوئة لتركيا رداً على حادثة مروة قاواقجى خلال جلسة أداء القسم للبرلمان المنتخب حديثاً فى مايو سنة ١٩٩٩، واعتبرته تركيا مؤشراً جديداً على إصدار الأوساط الرسمية الإيرانية على الاستمرار فى اتخاذ مواقف معادية لتركيا.

كما أن هناك قضية الجنديين التركيين المعتقلين فى إيران بعد دخولهما بطريق الخطأ إلى الأراضى الإيرانية ورفض إيران إطلاق سراحهما . إلا أن

الموقف التركى، فيتمثل فى تقليل أهمية تلك القضية على العلاقات الثنائية، فقد اعتبر بولند أجاويد رئيس الوزراء التركى الأمر عبارة عن سوء تفاهم، مؤكداً أن القضية ستسوى فى وقت قريب.

وبالإضافة إلى القضية الكردية، فقائمة المضايقات المتبادلة طويلة، الرغم من محافظة كلا البلدين على علاقات ثنائية ودية خلال عقدين بعد الثورة الإسلامية الإيرانية جزئياً من جراء سعيهما لاحتواء القوة العسكرية العراقية . وقد تبادل البلدان الاتهامات بالتدخل فى الشئون الداخلية لبعضهما البعض، وفيما يلى بعض الأمثلة على ذلك : فى عام ١٩٩٩، غضبت السلطات العلمانية التركية من صدور تصريحات إيرانية بمساندة عضوة البرلمان التركى الإسلامى مروة قاواقجى التى طردت من البرلمان وانتزعت منها الجنسية التركية لإصرارها على ارتداء الحجاب داخل البرلمان . وغضبت الحكومة الإسلامية الإيرانية من تصريحات الرئيس التركى سليمان ديميريل فى شهر يوليو عام ١٩٩٩ بأن الاحتجاجات الطلابية التى قامت فى طهران أمر طبيعى لأن الشعب الإيرانى لم يكن من المتوقع أن يحمل نظاماً حاكماً قمعياً لفترة طويلة.

وفى الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٠، شهدت العلاقات الإيرانية - التركية كثيراً من التفاعلات مثل اعتداءات البوليس التركى على الإيرانيين المقيمين بتركيا.

خامساً : أثر البيئة السياسية الداخلية فى كل من إيران وتركيا على علاقاتهما الثنائية

يمكن التأكيد على أن الاتجاهات التى تصوغها فى الوقت الراهن ديناميات الدائرة الإيرانية تختلف عن تلك التى تكشف عنها ديناميات الدائرة التركية . ولا يُخفى على المراقب للمزاج الشعبى العام فى كل من إيران وتركيا، أن ثمة افتراقاً بين الحالتين الإيرانية والتركية، وإن كانتا تشتركان فى إظهارا حيوية لا سابق لها لجهة السعى إلى ملء الفراغ واستعادة الدور المفقود إقليمياً :

١ - ففى الحالة الإيرانية، ينفتح النقاش فى شأن التنمية السياسية الذى أطلقته النخب قبل سنوات وكرسته الانتخابات الرئاسية التى جرت فى مايو ١٩٩٧، على المطالبة بالعودة إلى " الداخل " للمراجعة وإعادة تأسيس مفهوم القوة فى عالم تتغير فيه البنى والمفاهيم والرؤى بسرعة مذهلة . وإذا توسع النقاش فى أوساط الدولة والمجتمع فى آن، تطرح مجدداً مسألة كانت على الدوام منذ ١٩٧٩ مثار جدل فكرى وسياسى، وهى تتعلق بالنظام فى إشكالية "الإسلام أم إيران أيهما أولاً"؟. وتتجرأ أصوات أكاديمية فى جامعة طهران على القول أنه آن الأوان لدفع "الشأن الأيديولوجى" إلى مرتبة دنيا فى جدول الأعمال القومى بحيث يُفسح المجال أمام انتقال العامل الاقتصادى والتكنولوجى إلى موقع القيادة. ولا يفوت أصوات أخرى توجيه انتقادات شديدة إلى "النزعة الأيديولوجية " الطاغية على إدارة وتخطيط السياسة الخارجية الإيرانية، معتبرة أن هذه السياسة لك تكن تستند فى أغلب الأحيان إلى دراسات موضوعية أو افتقدت التنسيق بين مراكز القوى التى تساهم فى صنع القرار . والحصيلة أنه منذ مطلع الثمانينيات عكست جمهورية إيران الإسلامية صورة لقوتها لا تعبر عن حقيقة الأوضاع والاتجاهات والموازين داخل المجتمع الإيرانى .

٢ - أما فى الحالة التركية، فإن لعبة الحوار الديمقراطى تنكمش، وينغلق النظام فى وجه ديناميات المجتمع المدنى، فيما تجتاح الأوساط الثقافية والإعلامية موجة ذعر حيال صعود الإسلام السياسى وتتلقف المؤسسة العسكرية - التى تعتبر نفسها وصية على الدولة - مظاهر القلق فى أوساط الجمهور للجم ما ترى أنه أخطار محدقة بالجمهورية العلمانية . إلا أن ما يطفو على السطح فى تركيا من مظاهر الانقسام حول الهوية الثقافية والحضارية، يكاد يكون أمراً ملازماً لأزمة نمو طبيعية، ومنها هذا التطلع لدور إقليمى تعتقد تركيا فى مقدورها أن تجده عبر استغلال الفرص التى تراكمت على نحو استثنائى خلال السنوات الماضية . ويبدو أن عناصر القوة باتت مجتمعة لبلوغ هذه الغاية، فعلى سبيل المثال لا الحصر تضاعف عدد سكان تركيا خلال القرن العشرين ٣ مرات، وهو يبلغ حالياً حوالى ٦٥ مليون نسمة، وقد يتجاوز الـ ١٠٠ مليون نسمة فى العام ٢٠٢٥.

٣ - وبالنسبة لتأثير البيئة السياسية الداخلية فى إيران وتركيا على العلاقات الثنائية، فإن أنقرة تراقب بحذر عملية الصراع على السلطة الجارية فى طهران بين المعتدلين والمتشددين وما زالت ترى أن هناك قوى تحاول التدخل فى نظام تركيا السياسى العلمانى.

دراسة

السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج (الفارسى) (١)

The Persian Gulf States: Issues For US Policy

Kenneth Katzman
Congressional ReaSearch Service

إعداد: د . فوزى درويش

منطقة الخليج غنية بالنفط والغاز، لكن تاريخها بالنسبة للصراع المسلح، وللأمن القومى الأمريكى يتسم بدرجة عالية من التعقيد. فدول الخليج - السعودية، الكويت، الإمارات المتحدة، قطر، البحرين، وعمان - والتى ترتبط "بمجلس التعاون الخليجى"، قد مرت بثلاثة حروب كبرى خلال ربع القرن الماضى: وهى الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وحرب الخليج (١٩٩١)، وعملية تحرير العراق (والتى لا تزال رحاها دائرة منذ ٢٠٠٣).

وهذا التقرير يناقش جهود كل من الولايات المتحدة للتصدى للتحديات الجديدة التى أفرزتها هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، وكذلك الأوضاع عقب الإطاحة بصدام حسين. ويستمد التقرير ما تضمنه من معلومات من مجموعة واسعة من المصادر، بما فى ذلك التقارير الصحفية، والوثائق "غير المصنفة" لدى حكومة الولايات المتحدة، ووثائق الأمم المتحدة، ومن ملاحظات المؤلف أثناء قيامه بزيارات لدول الخليج، والمناقشات التى أجراها مع المسئولين الأمريكيين، والأوروبيين، والإيرانيين، والمسئولين فى دول الخليج، والصحفيين، والأكاديميين.

أولاً: التعاون الأمنى الأمريكى مع دول الخليج

لقد تدخلت الولايات المتحدة فيما قبل حرب ٢٠٠٣ ضد العراق فى صراعات وقعت فى الخليج للتصدى لاعتداءات من جانب إيران أو العراق والتحكم فى التصعيد الإقليمى لهذه الصراعات. ففى الحرب الإيرانية - العراقية، قامت العراق بحربها ضد إيران وذلك فى عهد صدام فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ حتى ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ بما ألحق الضرر بأمن دول الخليج (الملكية)، والتى قامت بصورة جماعية بمساندة العراق. وبنفس الكيفية، فإن الولايات المتحدة انحازت إلى صف العراق فى تلك الحرب من أجل إلحاق الهزيمة بالتهديد الإسلامى الراديكالى الذى كانت تشكله الحكومة الثورية الإسلامية فى إيران، والتى أتت إلى السلطة فى فبراير ١٩٧٩ بعد الإطاحة بالشاه الذى كان يحظى بدعم الولايات المتحدة. ولقد اشتبكت كل من إيران والولايات المتحدة فى صدامات بحرية صغرى فى الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ فى أواخر الحرب الإيرانية - العراقية.

وأثناء واحدة من هذه الصدامات (فى ٨ أبريل ١٩٨٨) خاضت الولايات المتحدة معركة بحرية بطول اليوم تم فيها تدمير نحو نصف السفن البحرية الإيرانية. وفى ٣ يوليو ١٩٨٨ أصابت الولايات المتحدة - بطريق الخطأ - إحدى طائرات الركاب الإيرانية التى كانت تمر عبر الخليج مما أسفر عن مقتل كافة من كان على ظهرها وهم ٢٩٠ راكباً. وبعد خسائر قدرت بنحو ٤٠٠,٠٠٠ عراقى، ونحو مليون إيرانى انتهت الحرب الإيرانية - العراقية فى أغسطس ١٩٨٨ بعد أن انهارت القوات الإيرانية خلال سلسلة من الهجمات العراقية، وقبلت إيران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ بما يمكن القول بأنه كان نصراً عراقياً فى هذه

الحرب.

وهذه الانتصارات فى الحرب الإيرانية - العراقية شجعت صدام حسين على أن يعتبر نفسه الرجل القوى فى الخليج. وقام بغزو الكويت واحتلالها فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ مؤكداً أنه قام بذلك لأن الكويت (والإمارات المتحدة) كانت تنتج نفطاً زائداً، ومن ثم خانت العراق (بتخفيض الثمن العالمى للبترول). ويعتقد آخرون أن صدام حسين كان يضع العراق فى موضع للسيطرة المباشرة وبطريقة غير مباشرة على صادرات الخليج من النفط. ومن أجل تحرير الكويت أرسلت الولايات المتحدة ٥٠٠,٠٠٠ من قواتها، ومعهم ٢٠٠,٠٠٠ من القوات الأخرى من ٣٣ دولة أخرى. وهذه الحرب التى أطلق عليها عاصفة الصحراء (من ١٦ يناير - ٢٧ فبراير ١٩٩١) أسفرت عن مقتل ١٤٨ من جنود الخدمة الأمريكيين، ونحو ١٣٨ لقوا مصرعهم فى غير أرض المعارك - بالإضافة إلى ٤٥٨ من الجرحى خلال العمليات. والواقع أن حرب الخليج ١٩٩١ قللت قدرات العراق بالنسبة للأسلحة التقليدية بنحو النصف. ولكن قبل عملية ما يسمى "بحرب تحرير العراق" فى مارس ٢٠٠٣ كان العراق لا يزال متفوقاً على إيران والدول الخليجية بالنسبة للقوات الأرضية.

لقد كان الخليج واحداً من المناطق القليلة التى شهدت استخدام أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية. وأثناء الحرب الإيرانية - العراقية لقيت برامج العراق من الصواريخ، والبرامج الكيماوية، والبيولوجية دفعة متسارعة، وبالخصوص لدى قيام العراق بغزو الكويت. ولقد كانت إسرائيل شديدة الاهتمام بالبرنامج النووى العراقى حتى أنها قامت بتوجيه ضربة جوية للمفاعل النووى العراقى "أوزيراك" - التى كانت فرنسا قد بنته للعراق - وذلك فى ٧ يونيو ١٩٨١ مما عطل جهود العراق فى المجال النووى. وأثناء الحرب الإيرانية - العراقية قام العراق بتوجيه بعض الصواريخ من طراز سكود Scud إلى المدن الإيرانية، وقامت إيران أيضاً بإطلاق صواريخها من طراز سكود على المدن العراقية فيما سمى حينذاك "بحرب المدن".

وعلى مدى عشرة مرات أثناء الحرب الإيرانية - العراقية استخدمت العراق الأسلحة الكيماوية ضد القوات الإيرانية، والعصابات الكردية والمدنيين مما تسبب فى مقتل ٢٦٠٠٠ إيرانى وكردى.

وقد وجدت بعثات التقصى التابعة للأمم المتحدة أن إيران قد استخدمت أيضاً الأسلحة الكيماوية ضد العراق أثناء الحرب، رغم أن قدرات إيران كانت أقل تقدماً عن العراق فى تلك الحرب.

وأثناء حرب الخليج فى ١٩٩١ أطلق العراق ٣٩ صاروخاً من طراز سكود المطور على إسرائيل - أحد حلفاء الولايات المتحدة - وكذلك ٣٩ صاروخاً من ذات الطراز المطور على أهداف فى المملكة السعودية. وقد تسببت أحد الصواريخ العراقية الذى أطلق على قوات التحالف فى ٢٥ فبراير ١٩٩١ (أثناء حرب عاصفة الصحراء) على أحد الثكنات الأمريكية قرب الظهران فى المملكة السعودية - تسبب فى مقتل ٢٨ فرداً من العسكريين، وأصاب ٩٧ آخرين بجروح. وقد تمكن مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة من تفكيك الكثير من البنية التحتية لأسلحة الدمار الشامل العراقية أثناء الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٨، ولكنهم غادروا فى عام ١٩٩٨ - بسبب العقبات التى كان يضعها العراق فى سبيلهم - دون حل المشكلة الكبرى المتعلقة "بأسلحة الدمار الشامل" العراقية. وبدأ مفتشون آخرون تابعون للأمم المتحدة تحت ضغط تهديدات قوات الولايات المتحدة عملهم فى نوفمبر ٢٠٠٢، ولكن عملهم انتهى بعد أن قررت إدارة بوش وحلفاؤها بأن نظام صدام حسين لم يتم نزع سلاحه بعد، وأنه من الضرورى الإطاحة بنظامه بالقوة (وهى العملية التى أطلق عليها "عملية تحرير العراق").

ثانياً: الحصار المزدوج Dual Containment فى التسعينيات

أثناء الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٧ أعدت حكومة كلينتون سياسة أطلق عليها "الحصار المزدوج" بهدف جعل كل من إيران والعراق فى حالة ضعف، وليس الانحياز لجانب دون الآخر للإبقاء على ميزان القوى. وأثناء هذه الفترة، كانت كل من السعودية والكويت مهتمتين فى المقام الأول بالتهديد من جانب العراق، وكانتا تنظران إلى إيران باعتبارها الثقل المعادل للقوة العراقية. وكانت الدول التى تقع فى الخليج الأدنى أكثر بعداً عن العراق، وكانت تميل من ثم إلى اعتبار إيران هى الأكثر خطراً عليها.

فالبحرين مرت فى ١٩٩٦، وقبلها فى عام ١٩٨١ بفترة من القلاقل الشيعية المتطرفة. وفى ١٩٩٢ أصبحت دولة الإمارات فى حالة من القلق حول النوايا الإيرانية حينما سيطرت إيران سيطرة كاملة على الجزر غير المأهولة بالسكان "أبو موسى" - والتى كانت إيران والإمارات العربية تتقاسمان السيطرة عليها فى ظل الاتفاق الثنائى الموقع فى ١٩٧١ .

وقد عملت كافة دول الخليج على تحسين علاقاتها مع إيران بشكل كبير فى نهاية ذلك العقد الزمنى خاصة بعد انتخابات الرئاسة الإيرانية فى مايو ١٩٩٧ التى جاءت بالرئيس محمد خاتمى الأكثر اعتدالاً، والذى عمد إلى تخفيض الدعم الإيرانى للحركات المنشقة من الشيعة فى دول الخليج. وعلى الرغم من هذا التقارب، والذى تواكب مع محاولات لم يكتب لها النجاح من جانب الرئيس كلينتون لفتح محادثات مباشرة مع حكومة خاتمى، فإن الولايات المتحدة دأبت على محاولة الرقابة على برامج

أسلحة الدمار الشامل الإيرانية. ولكن ذلك لم يحرز النجاح المأمول. وعلى عكس ما حدث بالنسبة للعراق، الذى كان هدفاً للعقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة بعد أن قامت بغزو الكويت، فإن إيران لم تواجه أية قيود إجبارية دولية على وارداتها من الأسلحة التقليدية، أو التكنولوجيا "الثنائية الاستخدام" (بمعنى السلع المدنية التى يمكن استخدامها فى إنتاج أسلحة الدمار الشامل). وقفزت بعض برامج أسلحة الدمار الشامل الإيرانية قفزات كبيرة أثناء عقد التسعينيات. وقد وردت التقارير أن ذلك كان بمساعدة كبيرة من جانب كل من روسيا، والصين، وكوريا الشمالية، ودول أخرى، وهيئات مثل الشبكة الباكستانية للعالم النووى عبد القدير خان.

كذلك فإن سياسة "الحصار المزدوج" لم تحرز سوى القليل من النجاح فى تحجيم الدعم الإيرانى أو العراقى للإرهاب الدولى. ولقد كانت إيران على قائمة الإرهاب الأمريكية Terrorism List منذ ١٩٨٤ . وكانت العراق على قائمة الإرهاب من ١٩٧٩ - ١٩٨٢, ومرة أخرى من ١٩٩٠ حتى الإطاحة بحكم صدام حسين. وعلى مدى العقد الزمنى الماضى، كانت التقارير السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب قد وصفت إيران على أنها "أنشط دولة فى دعم الإرهاب". ولقد استبقى النظام الإسلامى فى إيران الدبلوماسيين الأمريكيين بصفة رهائن خلال الفترة من نوفمبر ١٩٧٩ حتى يناير ١٩٨١، ولم تقدم إيران أى اعتذار عن ذلك. كذلك نجد أن حزب الله اللبنانى المدعوم من جانب إيران قد قام بالقبض على الرهائن الأمريكيين فى لبنان فى الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩١، وكان يفرج فى بعض الأحيان عن بعضهم، ويقول بعض المسئولين الأمريكيين أن بعض النشطاء الإيرانيين كانوا ضالعين فى قصف أبراج الخبر السكنية فى المملكة السعودية فى يونيو ١٩٩٦ والتى كان يسكنها بعض الضباط الأمريكيين، حيث لقى ١٩ ضابطاً من سلاح الجو الأمريكى حتفهم، رغم أن بعض الدلائل المستقاة من التقرير النهائى للجنة المشكلة حول أحداث ١١ سبتمبر تقول بأن نشطاء تنظيم القاعدة ربما كان لهم دور فى عملية القصف هذه، وطبقاً لتقرير صدر مؤخراً عن وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب الدولى، يقول بأن إيران كانت تقوم بتزويد الجماعات المناهضة للعملية السلمية العربية - الإسرائيلية برعاية الولايات المتحدة وهى: حزب الله، وحماس، ومنظمة الجهاد الإسلامى، وكتائب شهداء الأقصى، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

لقد كان النظام العراقى السابق على قائمة الإرهاب". وكان يدعم أعمال العنف الفلسطينى ضد إسرائيل - وطبقاً لتقرير اللجنة المشكلة حول هجمات ١١ سبتمبر، فإنه لا علاقة لإيران، ولا لنظام صدام حسين بتنظيم القاعدة. وعلى أية حال، فإن المصادر الصحفية تقول أن بعض نشطاء القاعدة الهاربين من أفغانستان اتخذوا لهم ملاذاً فى كلا البلدين بما فى ذلك قائد القاعدة السابق فى العراق أبو مصعب الزرقاوى. وهناك فيما يبدو بعض الاتصالات المحدودة بين القاعدة وصدام حسين قبيل سقوطه. أما الحكومة الجديدة فى العراق، والتى تتكون من قادة سياسيين لهم اتجاهات طيبة مع الولايات المتحدة، قد أمكن استبعاد أسمائهم من "قائمة الإرهاب" فى ٢٤ سبتمبر , ٢٠٠٤ وليس هناك أى واحد من المراقبين يتوقع أن يتم استبعاد إيران فى القريب من قائمة الدول الداعمة للإرهاب. (Terrorism List).

ثالثاً: المشهد فى منطقة الخليج لما بعد صدام

لقد انقلب مسرح الأحداث فى الخليج رأساً على عقب بعد الإطاحة بنظام صدام حسين. فسقوط صدام قد أوجد فى البداية نوعاً من الارتياح لدى دول الخليج، لأن التهديدات سواء كانت بالأسلحة التقليدية أم بأسلحة الدمار الشامل التى كانت تأتى من جانب العراق قد انتهت بصفة أساسية، ولكن دول الخليج بدأت تشعر بتهديدات أخرى مختلفة رغم عدم ظهور أزمات أمنية كبرى فى دول مجلس التعاون الخليجى منذ سقوط صدام حسين. ويرى بعض المراقبين أنه خلال الأزمات الماضية كانت الأزمات تدلع فجأة بما فى ذلك قيام صدام بغزو الكويت، وكذلك القلاقل التى حدثت فى البحرين فى التسعينيات فلم يكن أحد يتوقع أياً من الأزمتين.

رابعاً: تنامى الاستراتيجية الإيرانية

تعتقد دول الخليج اعتقاداً جازماً بأن ضعف العراق فى ظل سقوط صدام حسين قد عمل على تقوية شوكة إيران لكى تلعب دوراً أكثر نشاطاً بالنسبة لأمن الخليج، وأنها تتجه للبحث عن أن تجعل دول الخليج داخلة فى هيكل أمنى تتولى هى قيادته. ذلك أن لإيران ساحل ممتد وشعور قوى بالقومية، وأن من حقها أن تلعب دوراً أكبر فى أمن الخليج. وتخشى كافة دول الخليج من زعامة أحمدى نجاد المتشددة. فقد قام بتعيين زملاء له فى مراكز هامة فضلاً عن وجود زملاء له فى الحرس الثورى، وكلا الأمرين - المتشددون منهم ومشاعرهم المتشددة - والقوة المسلحة تدعم اتجاهاته. وعلى أية حال، فإنه حتى اليوم، فإن زعماء دول المجلس الخليجى لم يشهدوا أية أنشطة متشددة أو متطرفة تتم عن تدخل إيران فى هذه الدول، كما أن قادة هذه الدول لا يزالون يستقبلون مسئولون من القادة الإيرانيين بما فى ذلك أحمدى نجاد نفسه.

ومع ذلك، فإن مخاوف دول الخليج والولايات المتحدة تظل قائمة بأن مزيداً من برامج أسلحة الدمار الشامل، وعلى الأخص البرنامج النووى الإيرانى يمكن أن يشجع إيران على محاولة تخويف دول الخليج. فدولة قطر على سبيل المثال، تنتابها الهواجس من أن إيران يمكن أن تحاول التعدى على آبار الغاز الطبيعى الهائلة فى الحقل

الشمالى North Field، والذى تتقاسمه الدولتان.

وفى مواجهة كل ذلك، فإن دول الخليج والولايات المتحدة قامتا بتجديد التباحث حول بعض المبادرات الدفاعية المشتركة، والتى كانت قد تراخت خلال السنوات الخمسة الماضية. وبعض هذه الخطوات سوف تجرى الإشارة إليها لاحقاً فى هذه الدراسة عند التطرق إلى شئون الدفاع. ويعتقد كثير من الخبراء الأمريكيين أن دول الخليج سوف تدعم فى أكثر الاحتمالات أية إجراءات تقوم بها الولايات المتحدة، بما فى ذلك الإجراءات العسكرية من أجل وقف أو تعطيل البرنامج النووى الإيرانى رغم الخوف من رد الفعل الانتقامى الإيرانى ضدهم بالنسبة لأى تحرك عسكرى أمريكى ضد إيران.

وفى نفس الوقت، فليس من المتصور أن تكون لدى إيران القدرة العسكرية على الهجوم عبر الخليج لغزو أية دولة من دوله - حتى ولو لم تكن الولايات المتحدة متواجدة فى الخليج لمجابهة هذا التحرك الإيرانى. ويقول كبار المسئولين العسكريين الأمريكيين أن بإمكان إيران أن تستخدم بسواحلها لإطلاق صواريخها وكذلك قوارب الحراسة الخاصة بها، والألغام، والطائرات، والغواصات، وباقى قدراتها الأخرى لإعاقة المرور فى مضيق هرمز، الذى يعتبر الطريق الملاحى الهام لنقل النفط.

ولكن المسئولين الأمريكيين يعبرون عن اعتقادهم بأن التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج يمكن أن يسيطر على المعدات الإيرانية العتيقة نسبياً وتلاشى أى عمل إيرانى من هذا القبيل، فى حين يرى آخرون أنه حتى فى فشل أية محاولة إيرانية لسد المضيق، فإن ذلك سوف يرفع أسعار التأمين الملاحى، ويرفع أسعار النفط إلى مستويات لم تحدث من قبل.

خامساً: الشجاعة تدب فى أوصال الشيعة

يندرج ضمن التهديدات المرتقبة بالنسبة لدول الخليج تنامى وزن الشيعة الإسلاميين فى عراق ما بعد صدام- وبخاصة زعيمهم الذى يحظى باحترام كبير آية الله على السيستانى القائد الأعلى لمجلس الثورة الإسلامية فى العراق وحزب الدعوة الإسلامية، وطائفة العالم الدينى الشاب مقتدى الصدر. فلقد سيطر الشيعة على الانتخابات العراقية البرلمانية مرتين- فى شهر يناير مرة وفى ديسمبر ٢٠٠٥ مرة أخرى. ويدعو ارتفاع أسهم أحزاب الشيعة فى العراق بالنسبة للسلطة فى دول الخليج إلى تزايد مطالب الشيعة على نصيب أكبر فى هذه السلطة لصالحهم. فدول الخليج تضم سكاناً كثيرين من الشيعة. ففى البحرين يشكلون الأغلبية (نحو ٦٠٪) وغالبية المجتمعات الشيعية فى دول الخليج يعتبرون أنفسهم غير ممثلين التمثيل الكافى فى الحكومة، وأنهم محرومون من الفرص الهامة بالنسبة للاقتصاد فى بلادهم. ونجد أن تجمعات الشيعة فى البحرين بمن فيهم أولئك الذين قاطعوا الانتخابات البرلمانية عام٢٠٠٤ كانوا يعدون أنفسهم للمنافسة فى الانتخابات البرلمانية التى عقدت فى أكتوبر ٢٠٠٦ على أمل توكيد الحقوق الشيعية ضد السنة الذين يسيطرون على الحكومة. ولكى لا يتسنى ظهور توترات بين السنة والشيعة هناك، مثل تلك التى ظهرت فى العراق، فإن الزعماء فى البحرين بدأوا فى إجراء عمليات للتصالح مثل إنهاء التمييز بين مساجد الشيعة والسنة، وتشجيع عملية العبادة المشتركة.

أما المخاوف فى الكويت، فإنها قائمة على الرغم من أن الشيعة هناك (نحو ٢٥٪) مندمجون فى النظام السياسى.

لقد قامت الفئات المتطرفة من الحزب الشيعى العراقى، وحزب الدعوة بمهاجمة السفارتين الأمريكية والفرنسية فى الكويت فى ديسمبر ١٩٨٣، كما هاجموا موكب سيارات الأمير فى مايو ١٩٨٢ مما تسبب فى إصابته بإصابات خفيفة. ورغم أن المخاوف الكويتية من تجدد مثل هذه الأنشطة قد خفت حدتها، فإن الكويت لا تزال تتوجس من احتمالات ارتكاب الأعمال المعادية من جانب الشيعة، فشجعت رجال الدين من الشيعة وقدمت نحو ٥٠٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية للعراق من خلال مركز خيرى للمساعدات الإنسانية مقره فى الكويت ووعدت الكويت بإرسال سفير لها فى بغداد، ولو أن لم يتم تسمية شخصية لهذا المنصب بعد.

أما فى المملكة السعودية، فهناك مخاوف شديدة من حدوث قلاقل كامنة للشيعة بسبب أن الشيعة يتركز وجودهم فى المقاطعات الشرقية حيث توجد كثير من الآبار البترولية، وحيث يوجد أيضاً كثير من البنية التحتية لتصدير البترول فى تلك المنطقة. ونظراً لأن السعودية تبغض السيطرة الشيعية فى العراق، فإن المملكة قامت بتقديم للعراق الذى بلغ بليون دولار فى إجمالية، فى حين أنها لم تلتزم بتعيين سفير لها فى العراق.

سادساً: الانعكاسات التى خلفتها حرب العراق على دول الخليج

قبل التدخل الأمريكى فى العراق، كانت دول الخليج قد تنبأت بأن الإطاحة بصدام حسين سوف لا ينجم عنه بالضرورة حلول استقرار بالعراق. وكان العديد منهم لا يؤيدون هذا التدخل. كما أن الغالبية منهم أشاروا علانية بأنهم سوف لا يدعمون الهجوم الأمريكى إلا إذا كان ذلك الهجوم مدعوماً من جانب الأمم المتحدة، ويلقى دعماً واسعاً من المجتمع الدولى.

وكانت دولتان من دول الخليج هما الكويت وقطر أكثر دعماً للموقف الأمريكى، واستضافت كل منهما على أراضيها تعزيزات من القوات الأمريكية، ومن التجهيزات الخاصة بهذه القوات والتى تم استخدامها فى الهجمات على العراق. فالكويت وهى الدولة التى كانت تتوق لرؤية

صدام حسين الذى قام بغزوها وقد تمت الإطاحة به استضافت على أراضيها الجانب الأكبر من العسكريين الأمريكيين والتجهيزات التى تم استخدامها فى هذا الغزو. أما المملكة السعودية، فإنها كانت أبرز من عارض الهجوم على صدام حسين- ولو أن الأمر أسفر عن وجود ٦٠٠٠ جندى أمريكى تمركزوا هناك فى عمليات الاحتواء للعراق، ثم تسنى لهم الرحيل، وإعادة الانتشار هذه تمت بعد سقوط صدام.

ومما يتضح من التصريح النهائى لقمة مجلس التعاون الخليجى فى أبو ظبى فى ديسمبر ٢٠٠٥ أن الزعماء فى هذا المجلس عبروا عن مخاوفهم من أن ما تطاير من شظايا الحرب العراقية يمكن أن يكون أسوأ مما كانوا يتوقعونه. فقد حاول بعض الإسلاميين النشطاء من السنة- أو نجح بعضهم- فى الدخول إلى بعض دول الخليج خاصة إلى الكويت لارتكاب أعمال انتقامية ضد حكومات دول الخليج، أو محاولة الهجوم على القوات الأمريكية التى تستعد للذهاب إلى العراق. فالميليشيات من السنة كانت ترى فى حكومات الخليج- رغم كونها تحت قيادات سنية- أنهم بمثابة خونة لأنهم قاموا بدعم الغزو الأمريكى للعراق، أو أنهم تخاذلوا لدى حدوث هذا الغزو والإطاحة بنظام صدام حسين. وتعتقد دول الخليج أن أجزاء من العراق ربما تصبح ملاذاً آمناً بالنسبة للميليشيات الإسلامية من السنة إذا ما قدر للولايات المتحدة أن تسحب عسكرياً من العراق، وهو وضع تخشى دول الخليج من أن يسفر عنه الحال لو أن الخسائر البشرية الأمريكية استمرت فى تصاعد. وسوف يتم مناقشة هذه المسالة بتعمق أكبر فى الجزء التالى من هذه الدراسة.

وفى نفس الوقت، فإن جهود الخليج الرامية إلى إيجاد نوع من التوازى الطائفى فى العراق ربما زادت من تأثير الانعكاسات المترتبة على الوضع فى العراق فيقال مثلاً أن المملكة السعودية، وربما دولاً خليجية أخرى قد سمحت بدخول بعض السعوديين سراً إلى العراق لمساعدة طائفة السنة هناك. ويقول بعض المراقبين أن هناك نقاشاً يدور فى المملكة حول ما إذا كان الأجدى تقديم دعم إضافى للسنة، لكن الملك السعودى كان يرى خلاف ذلك لخشيته من أنه إذا تم فعل ذلك، فسوف يكون من شأنه أن تقوم إيران بزيادة دعمها للجماعات الشيعية فى العراق. ويقول العسكريون الأمريكيون أن المقاتلين السعوديين بلغوا نحو نصف مثيرى الاضطرابات الذين لقوا حتفهم فى العراق فى عام ٢٠٠٥، وفى نوفمبر ٢٠٠٤ أصدر ٢٦ من رجال الدين المتطرفين فى السعودية إعلاناً يدعون فيه العراقيين لقتال القوات التى تقودها القوات الأمريكية فى العراق - وذلك رغم أن المؤسسة الدينية السعودية عادت وألغت هذا الإعلان. وفى نفس الوقت، فإن السعودية اتبعت دبلوماسية من شأنها زيادة حجم الدور السنى فى حكومة العراق. وتقول التقارير الصحفية أن السعوديين كان لهم أثر ملحوظ فى تحريض رجال الدين المتشددين من أهل السنة لحضور اجتماع المصالحة الذى عقد برعاية الجامعة العربية فى القاهرة فى نوفمبر ٢٠٠٥.

سابعاً: أوجه التعاون الأمريكي - الخليجى لما بعد صدام:

لقد أصبح الخليج بعد سقوط صدام أقل استقراراً عما كانت تتوقعه له الولايات المتحدة. كذلك فإن ركائز الدفاع التى كانت تشكل أوجه التعاون بين دول الخليج والولايات المتحدة تستدعى مزيداً من الدعم نظراً لتنامى قوة إيران. والعلاقات القائمة بين الولايات المتحدة مع دول الخليج تهيئ لها المعنى فى عملياتها العسكرية فى العراق، كما أنها سهلت العمليات العسكرية القائمة حالياً فى أفغانستان. وبعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، استضافت دول الخليج بكامل رغبتها، وعلى نحو صريح القوات الأمريكية التى كانت تقوم بعمليات عسكرية فى أفغانستان بما سمى "عملية الحرية المستدامة" Operation Enduring Freedom ويرمز لها بالرمز OEF ضد طالبان، وتنظيم القاعدة.

ونظراً لأن دول الخليج كانت تتوقع إمكانية انعكاس الوضع عليها، فإنها لم تكن منسجمة لحرب الإطاحة بصدام حسين، على الرغم من أن كافة دول الخليج قدمت بالفعل تسهيلات "لعملية تحرير العراق" وسميت Operation Iraq Freedom ويرمز لها OIF.

لقد كان حجر الزاوية فى العلاقات الدفاعية الأمريكية - الخليجية يتمثل فى معاهدات ثنائية واسعة النطاق بين الولايات المتحدة وكافة دول الخليج فيما عدا المملكة السعودية. على أن نصوص هذه المعاهدات والتى تم عقدها فى أغلبها بعد أزمة العراق وجرى تصنيفها (Classifed). وعلى أية حال، فإن المراقبين يقولون أن هذه المعاهدات تنص على السماح للقوات الأمريكية بالدخول إلى أراضيها، وكذلك لتلقى النصح والمشورة من جانب الولايات المتحدة، والتدريبات المشتركة، والأجهزة والتجهيزات التدميرية، وغير التدميرية، وكذلك مبيعات الأسلحة. غير أن هذه المعاهدات لا تتضمن ضمانات الأمن - الأمر الذى يتطلب الطلب رسمياً من الولايات المتحدة أن تهب لمساعدة أى من دول الخليج، فى حالة تعرضها للهجوم. كذلك يقول المسئولون أن هذه المعاهدات لا تخول للولايات المتحدة السماح تلقائياً بالقيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من التسهيلات الخليجية، إذ ينبغى على الولايات المتحدة الحصول على الأذن بذلك على أساس كل حالة على حدة. ولم تقم أية دولة خليجية بتعليق، أو إنهاء هذه المعاهدات الرسمية الآن، وبعد أن تمت إزاحة صدام حسين من السلطة.

فى أواخر عام ٢٠٠٥ . وأثناء عمليات الحصار الذى تزعمته الولايات المتحدة ضد العراق خلال التسعينيات، كان هناك نحو ٢٠,٠٠٠ فرد عسكرى متمركزين فى الخليج غالبية الوقت، ولو أن ٦٠٪ من هؤلاء العسكريين كانوا على ظهر السفن. ورغم أنه كانت هناك قوات أمريكية أقل فى غالبية دول الخليج عما كان هناك فى قمة "حرب التحرير المستدامة" ضد القاعدة، و "حرب تحرير العراق"، فإن العدد المتجمع لا يزال أكثر من ٢٠,٠٠٠ جندى متمركزين على الخط الأساسى Base Lineأثناء التسعينيات. ويرجع ذلك فى الأغلب إلى وجود عدد ضخم بين الأفراد العسكريين الأمريكيين الذين بقوا فى الكويت من أجل دعم "قوات تحرير العراق"، ويبلغ عددهم ١٢٠,٠٠٠ جندى وفيما يلى نظرة شاملة على التعاون الدفاعى مع دول الخليج.

فالسعودية، والتى تتشابها المخاوف من المعارضة الداخلية للتواجد الأمريكى، لم توقع مع ذلك على أى اتفاقية دفاعية رسمية مع الولايات المتحدة. وعلى أية حال، فإنها وقعت عدداً من الاتفاقيات الخاصة للتدريبات (سواء بالنسبة للأفراد العسكريين النظاميين، أو الحرس الوطنى السعودى) مع الولايات المتحدة. وأثناء الفترة ١٩٩٣- ٢٠٠٣ كانت الطائرات المقاتلة الأمريكية المتمركزة فى المملكة السعودية تحلق فى طلعات استكشافية للحراسة من أجل تنفيذ ما أطلق عليه "المناطق غير المسموح بالطيران فوقها" no Fly Zoneفوق جنوب العراق. لكن السعودية لم تكن تسمح بالضربات الجوية المعدة سلفاً preplannedضد الدفاعات الجوية العراقية، وإنما بالضربات الانتقامية فقط. وانتهت عملية مراقبة جنوب العراق Operation Southern Watch بسقوط صدام، وتم انسحاب ٦,٠٠٠ جندى أمريكى كانوا متمركزين فى السعودية، وكافة الطائرات الأمريكية المقاتلة المتمركزة فى السعودية فى شهر سبتمبر ٢٠٠٣. أما بالنسبة "لعملية الحرب فى أفغانستان"، فإن السعودية لم تقدم أية تسهيلات للسماح للطيارين الأمريكيين بطلعات لأفغانستان انطلاقا من السعودية. لكن التقارير تقول بأنها سمحت للولايات المتحدة باستخدام مركز العمليات المشتركة The Combined Air Operationفى قاعدة الأمير سلطان الجوية جنوبى الرياض، وذلك للتنسيق فى عمليات السلاح الجوى الأمريكى فى أجواء أفغانستان. ورغم التحفظات التى تبديها المملكة حول الحرب ضد العراق، فإنها سمحت وبهدوء باستخدام "مركز العمليات المشتركة" بالنسبة "لحرب تحرير العراق"، كما سمحت ببعض العمليات الخاصة للأمريكيين للقيام من هناك إلى العراق.

وبالنسبة للبحرين، فإنها كانت تتمركز فيها القوات البحرية الأمريكية فى الخليج منذ ١٩٤٨، وقبل أن تصبح الولايات المتحدة هى القوة الغربية الكبرى فى منطقة الخليج (وأثناء السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى كان التواجد الأمريكى له قواعده على شواطئ البلاد). وقد وقعت البحرين اتفاقاً دفاعياً منفصلاً للتعاون مع الولايات المتحدة فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١، ولا يزال هذا الاتفاق سارى المفعول. وفى يونيو ١٩٩٥، تمركز الأسطول الأمريكى الخامس المسئول عن منطقة "الخليج الفارسى" مرة أخرى متخذاً قيادته فى البحرين. وقد سمحت البحرين بطلعات قتالية جوية من البحرين فى كل من "الحرب على أفغانستان" عملية تحرير العراق"، كما أنها زودت بشكل علنى الفرقاطات فى كلتا العمليتين، طبقاً لتصريحات وزارة الخارجية الأمريكية. وكانت البحرين هى الدولة الوحيدة التى أرسلت قواتها الذاتية من أجل تقديم مساعدات إنسانية داخل أفغانستان.

وأما عمان، فإنها بعد الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ قامت فى ٢١ إبريل ١٩٨٠ بتوقيع اتفاقية لتقديم التسهيلات لدخول القوات الأمريكية إلى القواعد الجوية فى عمان لتزويد القوات الأمريكية الجوية بما يلزم من قواعد لتجهيزاتها العسكرية. وتم تجديد الاتفاقية فى عام ١٩٨٥، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، وطبقاً لما تم الاتفاق عليه بالسماح بدخول الأراضى العمانية، وتجديد الاتفاقية قدمت الولايات المتحدة مبلغ١٢٠ مليون دولار كسلفة لتحسين أوضاع القاعدة الجوية بالقرب من "المثنى".

وبالنسبة للكويت، فإنه فى ١٩ سبتمبر ١٩٩١ كانت ترى أنها أكثر هذه الدول عرضة للعدوان العراقى، لذا فقد وقعت اتفاقية مدتها ١٠ سنوات مع الولايات المتحدة، تم تجديدها فى ٢٠٠١ لمدة عشر سنوات أخرى، بما يسمح للولايات المتحدة بأولوية التزويد بما يلزم من معدات لتجهيز كتيبتين أمريكيتين.

كذلك كانت تتم تدريبات عسكرية أمريكية- كويتية مشتركة بصفة دائمة تقريباً. كما كان هناك نحو ٤,٠٠٠ جندى أمريكى فى الكويت فى كافة الأوقات أثناء عقد التسعينيات. وأنشأت الولايات المتحدة مراكز للقوات المشتركة Joint Task Forceفى الكويت، وأنفقت الولايات المتحدة نحو ١٧٠ مليون دولار فى الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠١ من أجل تحسين قاعدتين جويتين فى الكويت (على السالم، وعلى الجابر) تمركزت فيهما القوات الأمريكية أثناء فترة التسعينيات التى مثلت فترة الحصار Contain-mentضد العراق. كذلك أغلقت الكويت نحو ثلث أراضيها فى الشمال لكى تكون قاصرة على وجود القوات التى قامت بما يسمى "حرب تحرير العراق".

وأما قطر، فإنه قبل الحرب ضد القاعدة فى أفغانستان، و"حرب تحرير العراق" كانت تقوم بعملية إقامة علاقات دفاعية وثيقة مع الولايات المتحدة. ووقعت اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة فى ٢٣ يونيو ١٩٩٢

تسمح بوجود مدرعات Propositioning لتجهيز كتيبتين أمريكيتين فى موقع "الصلاية" والذى تم إضافة تحسينات دفاعية عليه بمعرفة الولايات المتحدة. وقد تم استخدام معظم هذه المدرعات فى "حرب تحرير العراق".

وقد قامت الولايات المتحدة ببناء قاعدة للعمليات الجوية بما أسمته "مركز العمليات الجوية المشتركة" Combained Air Operation فى قاعدة "العديد" الجوية والتى حلت بحلول ٢٠٠٣ محل إحدى القواعد فى المملكة السعودية. وصارت قطر الآن تضم فى أراضيها القيادة العسكرية المركزية U.S Central Command وتعترف قطر علانية باستخدام أراضيها فى "الأوديد" Udeid فى عملية الحرب ضد تنظيم القاعدة فى أفغانستان ولا تزال تدعم هذه الحرب، وكذلك الحرب الأمريكية لتحرير العراق- طبقاً لتصريحات وزارة الخارجية الأمريكية.

وأما دولة الإمارات العربية المتحدة، فلم يكن لها علاقات وثيقة من الناحية الدفاعية مع الولايات المتحدة فيما قبل حرب الخليج لعام ١٩٩١ , ولكن بعد هذه الحرب قامت دولة الإمارات بإبداء عزمها على إيجاد علاقات أكثر توثقاً مع الولايات المتحدة، وذلك لتلافى الخطر الإيرانى. وفى ٢٥ يوليو ١٩٩٤ أعلنت دولة الإمارات أنها قد وقعت اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة. ورغم أنه كانت هناك اختلافات تتعلق بالتشريع خاصة بالأفراد العسكريين الأمريكيين فى دولة الإمارات حسب آراء بعض المراقبين، فقد سمحت الإمارات لبعض القوات الأمريكية بالتمركز فيها، وكذلك بزيارات للسفن الحربية الأمريكية لموانيها فى مينائها الضخم فى "جبل على"، كما سمحت بتزويد الطيران الأمريكى فى قاعدة "الضافرة" الجوية على حد سواء بالنسبة للحرب على القاعدة فى أفغانستان، وحرب تحرير العراق.

افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر بهمن ١٣٨٥هـ.ش. الموافق يناير/فبراير ٢٠٠٧م

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

تنوعت اهتمامات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر بهمن ١٣٨٥هـ.ش. الموافق يناير/فبراير ٢٠٠٧م، ما بين المحلى والإقليمى والدولي، وقد ظهر هذا جليا فى افتتاحيات هذه الصحف، إلا أنه يمكن القول أن حدثين وطنيين مهمين لقيا اهتماما أكبر، الأول يتعلق بتقديم الرئيس (محمود أحمدى نجاد) مشروع ميزانية العام الإيرانى القادم ١٣٨٦هـ.ش. إلى مجلس الشورى الإسلامي، والثانى هو احتفال إيران بعيد انتصار الثورة الإسلامية فى ٢٢ من شهر بهمن، الموافق الحادى عشر من شهر فبراير.

فيما يتعلق بالحدث الأول فقد كانت الصحف ميدانا للمساجلة بين الأصوليين والإصلاحيين، حيث حشد كل فريق الصحف التى تؤيده من أجل أن يثبت صحة موقفه من المسائل المصيرية، فكانت الصحف ذات التوجه الإصلاحى عنيفة فى نقدها لمشروع الميزانية الذى قدمه الرئيس لمجلس الشورى الإسلامي، فقد جندت كل منها افتتاحيات مجموعة من أعدادها لهذا الغرض، كما فعلت صحيفة الشمس (آفتاب) فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١و٢و٣و٤و٥و٦و٢/٢/٧/٢٠٠٧م، وصحيفة اعتماد ملى فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٣و٢٤و٢٥و٢٦و٢٧و٢٩/١ و٣و٤و٢/٧، وصحيفة التضامن (همبستكي) فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٣و٢٤و٢٩/١ و٦و٢/٧، حيث ركزت على مواطن ضعف مشروع الميزانية، وهو ما كان مدخلا للهجوم على الرئيس (أحمدى نجاد) وحكومته، مشيرين إلى فشل إدارته، متعللين بأنه مع مضى سنتين من حكمه لم يتحقق شعار أن يرى المواطن الإيرانى دخل النفط على مائدته ، بل إن معدل التضخم قد زاد بشكل واضح، كما ارتفعت الأسعار بشكل خطير، إلى جانب زيادة معدل البطالة، خاصة بين الشباب، وهو ما يشير إلى عدم قدرة الحكومة على الإصلاح الاقتصادي، وأن المبلغ الذى رصده مشروع الموازنة للنفقات، ويبلغ ٥٣٨٠٠ مليون دولار لا يكفى لتغطية بنود الميزانية من ناحية، والتجاوب مع المتطلبات الاقتصادية للعام القادم من ناحية أخرى، فهذا الرقم فضلا عن أنه أقل بكثير من اعتمادات العام الجارى ١٣٨٥هـ.ش. لا يضع فى اعتباره نفقات حتمية مستمرة إلى العام القادم، مثل مشروعات عمرانية قائمة،

ويجرى العمل فيها، ومطالب المحافظات من الحكومة خلال الاجتماعات الميدانية التى تعقد الحكومة جلساتها كل شهر فى محافظة من محافظات إيران، وحجم البنزين الذى تفرضه حاجة الاستهلاك، وهذا يعنى أن يتم تغطية العجز من خلال دخل النفط، وهو ما يتناقض مع شعار الرئيس بالعمل على تخليص الاقتصاد من تبعيته لدخل النفط، خاصة مع احتمال انخفاض أسعاره، فالشتاء أوشك على الانتهاء وليس هناك ما يشير إلى استمرار العمل بالأسعار الحالية، بل إن الأسعار تتجه إلى الانخفاض.

وعلى الجانب الآخر انبرت الصحف ذات التوجه الأصولى للدفاع عن مشروع الميزانية وعن الرئيس أحمدى نجاد وحكومته، كما فعلت صحيفة الدنيا (كيهان) فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٣و٢٤و٢٥و٢٦و٢٧/١ و٦و٢/٧، وصحيفة رسالت فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٤و٢٥و٢٦/١ و٢و٦و٢/٧، حيث أشارت إلى أن مشروع هذه الميزانية قد تميز بتقليل حجم الإنفاق الحالي، فى الوقت الذى تزيد فيه مخصصات التعمير، وأن تحقيق الانضباط المالى سوف يقلل النفقات إلى حد كبير منعا للتضخم، فضلا عن أن ما تم تخفيضه أو إلغاؤه مسائل لا تفيد الجماهير. وهو ما يحقق فائضا يضاف إلى فارق ارتفاع أسعار النفط فى السوق العالمي، يمكن استثماره فى المشروعات العمرانية الجديدة، والانتهاء منها فى وقت قياسي. وكذلك المشروعات التى لم تكتمل بعد، حيث وضع مشروع الميزانية فى اعتباره إتمام هذه المشروعات خلال الفترة المتبقية من فترة رئاسة (أحمدى نجاد). فضلا عن أن المشكلات الاقتصادية هى ناتج تراكمات الأعوام السابقة منذ الحرب العراقية الإيرانية، وأخطاء فترة التعمير وإعادة البناء، بل إن ما يميز هذه الميزانية أنها أكثر الميزانيات واقعية فى تاريخ الجمهورية الإسلامية، بل فى تاريخ إيران كله.

لقد اهتمت الصحف جميعها اهتماما كبيرا بذكرى انتصار الثورة الإسلامية، وقد انعكس هذا الاهتمام فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٦و٧و٨و١٠و١٢و١٣و١٤و٢/١٥، حيث تناولت بالحديث إنجازات الثورة وأهدافها وطموحاتها، والاحتفال بعيدها، والمسيرة الحاشدة التى قامت بها الجماهير فى هذه المناسبة الوطنية، وقد اتجهت بعض الصحف إلى تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة، وتقييم المرحلة الراهنة وتحدياتها، وما تتطلبه هذه التحديات من التماسك وبذل أقصى الجهد، والابتكار فى العمل، واستثمار كافة الإمكانيات المادية والبشرية والمعنوية.

تابعت الصحف بدقة الجهود الدبلوماسية من أجل الخروج من الأزمة النووية، من خلال المهام الدبلوماسية التى يقوم بها المسئولون، خاصة رحلة الدكتور على لاريجانى إلى ميونيخ، ومباحثاته مع المسئولين الغربيين، خاصة مفوض الاتحاد الأوروبى. وفى هذا الإطار هاجمت الصحف على اختلاف توجهاتها السياسة الأمريكية والرئيس بوش، وموقفه المتشدد من إيران، والحرب النفسية التى تقوم بها حكومته ضد إيران، مشيرة إلى أن هذه الحرب لم تحقق أية نتيجة، بل على العكس أثبتت قوة إيران وضعف المحافظين الجدد فى الولايات المتحدة، وعدم إمكانية الثقة بهم، كما سعت الصحف إلى تقديم مرئياتها بالنسبة للمرحلة القادمة، ونصائحها للحكومة وفريق المفاوضين حول البرنامج النووى الإيرانى.

كذلك اهتمت الصحف بمتابعة أعمال الإرهاب فى العراق، مؤكدة على أن بقاء قوات الاحتلال هو أكبر أسباب استمرار العمليات الإرهابية هناك، ومشيرة إلى أن الولايات المتحدة هى التى تدعم هذا الإرهاب، لأنه يجعل وجودها فى العراق مبررا، وهى التى هيأت المناخ له، وأوجدت الفوضى المنظمة، وفى هذا الإطار اتهمت الصحف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بدعم الإرهاب فى كل مكان، مشيرة لوجود صلة بين منظمة جند الله التى قامت بالتفجيرات الأخيرة فى إيران، وبين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا.

قضية العدد

ميزانية ٨٦ اختبار لقدرة أحمدى نجاد على التغيير

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

أثار مشروع الميزانية العامة الذى قدمه الرئيس (محمود أحمدى نجاد) عن العام الإيرانى الجديد ١٣٨٦هـ.ش. (يبدأ فى ٢١/٣/٢٠٠٧م) إلى مجلس الشورى الإسلامى الكثير من الجدل ليس داخل أروقة المجلس وقاعاته فحسب، بل بين الأوساط السياسية والاقتصادية الإيرانية، ما بين مادح وقادح ومقترح التعديل، حتى أن الرئيس الإيرانى ذاته طلب تحت الضغط أن يسحب المشروع لتعديله، فى حين أصر المجلس على عدم سحبه قبل تقويمه، واستطاع (أحمدى نجاد) أن يسحبه ويعدل فيه، ثم يعود لتقديمه مرة أخرى مع ملحق جديد، وهو ما أخر مناقشة هذه الميزانية، بل بات متوقعا أن لا تنتهى مناقشتها، أو إقرارها قبل نهاية العام الإيرانى الحالي، فما الجديد فى مشروع الميزانية الذى أدى إلى كل هذا اللغط؟ وما هى تداعياته على الاقتصاد الإيراني؟

لقد رفع الرئيس (أحمدى نجاد) منذ بدء ولايته شعار أن يرى المواطن الإيرانى دخل النفط على مائدته، وهو ما كان مدخلا لمعارضيه إلى التشكيك فى حسن إدارته، متعللين بأنه مع مضى سنتين من حكمه لم يتحقق هذا الشعار، بل إن معدل التضخم قد زاد بشكل واضح، كما ارتفعت الأسعار بشكل خطير، وهو ما يشير إلى عدم قدرة الحكومة على الإصلاح الاقتصادي، ومع تسليم الجميع بأن المشكلات الاقتصادية هى ناتج تراكمات الأعوام السابقة منذ الحرب العراقية -الإيرانية، وأخطاء فترة التعمير وإعادة البناء، إلا أن تركيز المعارضة على عدم كفاءة المسئولين فى حكومة (أحمدى نجاد) لا يبشر باقتراب الخروج من الأزمة الاقتصادية. وإذا كانت مسيرة الإصلاح الاقتصادى الإيرانى فى المرحلة الراهنة ترتكز على رؤية العشرين سنة القادمة التى وضعها مجمع تشخيص مصلحة النظام، فإنه يتم تنفيذها من خلال الخطط الخمسية، والموازنة السنوية للحكومة، مما يجعل الحكومة بين شقى الرحى، حيث عليها أن تلتزم بالرؤية وتسد فجواتها، وأن تعالج المستجدات الناتجة عن الحصار الاقتصادى الغربى لإيران من ناحية، وأن توقف تبعية الاقتصاد الإيرانى للنفط من ناحية أخرى، باعتبار أن النفط ملك للأجيال القادمة، ولا ينبغى لهذا الجيل أن يبدده فى دفع نفقات استهلاكه اليومي، فضلا عن منع تأثير تداعيات الملف النووى الإيرانى على الظروف الاقتصادية للمجتمع.

وإن كانت هذه الميزانية هى الثانية فى عهد الرئيس (أحمدى نجاد)، إلا أن الخبراء يرون أنها أكثر الميزانيات انقباضا منذ انتصار الثورة الإسلامية، وهى على عكس الميزانية السابقة التى قدمها الرئيس، والتى كانت أكثر الميزانيات انبساطا، فالمسألة التى ارتكز عليها مشروع هذه الميزانية هى تقليل حجم الإنفاق الحالي، فى الوقت الذى تزيد فيه مخصصات التعمير، حيث يراهن (أحمدى نجاد) على أن تحقيق الانضباط المالى سوف يقلل النفقات إلى حد كبير، فهناك ٨ آلاف مشروع انخفضت نفقاتها فى مشروع الموازنة بنسبة ٢٠٪ منعا للتضخم، فضلا عن أنها لا تفيد الجماهير. وهو ما يحقق فائضا يضاف إلى فارق ارتفاع أسعار النفط فى السوق العالمي، يمكن استثماره فى المشروعات العمرانية الجديدة، والانتهاء منها فى وقت قياسي. وهناك مشروعات لم تكتمل بعد، حيث تم بناء سدود، ولم تحفر القنوات، وقد وضع مشروع الميزانية فى اعتباره إتمام

هذه المشروعات خلال الفترة المتبقية من فترة رئاسة (أحمدى نجاد)، وهو ما دفع كثير من الخبراء إلى التفاؤل، حيث أن الرئيس (أحمدى نجاد) وهو يتابع إعداد مشروع الميزانية الجديدة، كان حريصا على وضع ميزانية أكثر واقعية ومعالجة للتضخم، لتتناسب مع تداعيات الظروف الراهنة التى تمر بها إيران، لكن تقليل النفقات لم يحل دون وجود علامات استفهام كبيرة على بعض عناصره، وغموض مشروعاته.

لقد وضع (أحمدى نجاد) أمام عينيه مؤشران كبيران أولهما دخل النفط، حيث عمد فى مشروع الميزانية إلى تقليل تبعية هذه الميزانية لدخل النفط بنسبة ١٩,٦٪، وتقليل اعتماد سعر النفط من ٤٤ دولارا للبرميل فى الميزانية الحالية إلى ٣٣,٧ دولارا فى المشروع الجديد، فضلا عن تقليل سعر صرف الدولار من ٨٩٥ تومانا فى ميزانية ٨٥ إلى ٨٩٠ تومانا فى هذا المشروع، مما يقلل الدخل فى هذا المشروع إلى نسبة ١٠٪ على الأقل، رغم زيادة النفقات فى الميزانية بنسبة ٢٠٪، مما يعنى أن دخل النفط الذى يغطى حوالى ٦٠٪ من النفقات، سيقل حوالى ١٠٪ من هذه النسبة، وهو ما يجعل الحكومة تسعى إلى تغطية الفرق من بنود أخرى غير النفط، على عكس ما كان يحدث سابقا، ودون زيادة الضرائب، بينما هناك شك فى أن يغطى دخل خصخصة شركات الحكومة هذا الفرق.

أما المؤشر الثانى الذى يسعى (أحمدى نجاد) إلى الاستفادة منه فهو وضع المؤسسات المدنية غير الحكومية، بما لها من قدرات بشرية ومادية، والتى تتمتع بحجم كبير، وقدرة على الحركة السريعة لتلبية احتياجات المجتمع، وهو ما يتناغم مع الأسلوب الثورى لحكومة الرئيس (أحمدى نجاد)، طمعا فى قدرة هذه المؤسسات على خلق فرص عمل للشباب، وتحقيق زيادة فى الدخل تقدر بحوالى ١٨,٤٪ من خلال نظرة شاملة وعامة لظروف المجتمع. خاصة مؤسسة مساعدات الإمام الخميني، ومؤسسة المستضعفين، ومؤسسة قدامى المحاربين. وعلى هذا الأساس زادت الميزانية حجم العمالة بنسبة ١٣,٥٪. حيث يحاول مشروع الميزانية مواجهة زيادة العرض فى القوى العاملة وارتفاع حجم البطالة.

وفى إطار محاولات مشروع الميزانية الجديدة السيطرة على نسبة التضخم، يسعى المشروع إلى تحقيق استقرار سعر الصرف وسوق النقد عموما، وتنظيم بنية المؤسسات الإنتاجية، وزيادة فاعلية الرقابة والمتابعة للإنتاج المحلى فى مواجهة السلع المستوردة، وثبات القوانين والقرارات المنظمة، ودعم النظام الإدارى فى مجال ملاحقة التطورات، والتنسيق بين الأجهزة صاحبة القرار، وزيادة التسهيلات المصرفية لامتصاص ارتفاع الحصيلة النقدية، وتناسب حجم المشروعات التى تحت الإنشاء مع المشروعات الجديدة مع التوجيه الفنى والاقتصادي، وتحسين توجيه الدعم لمستحقيه، حيث يسعى مشروع الموازنة إلى توجيه الدعم للأسر الفقيرة ومحدودى الدخل.

ويعطى الرئيس (أحمدى نجاد) أولوية لإصلاح بنية الإدارة، وتقليل حجم تدخل الحكومة وتأثيرها عن طريق الخدمات الثقافية والاجتماعية والخدمية العامة، فقد اقترح فى مشروع الموازنة الجديد بيع أسهم عدد من الشركات الحكومية بما قيمته سبعة آلاف مليار تومان، فى حين أن القيمة العامة لسوق رأس المال تبلغ حوالى ٣٥ ألف مليار تومان، بما يعنى رغبة الحكومة فى تحريك سوق رأس المال إلى الزيادة بنسبة ٢٠٪، إلا أن المشكلة تكمن فى عدم قدرة القطاع الخاص على شراء هذه الأسهم، مما يجعل الحكومة أمام أحد أمرين: إما أن تخفض سعر الأسهم، بما يعنى عدم تحقيق هذه النسبة فى الزيادة، أو بيع عدد منها إلى المستثمر الأجنبي، وهو ما سيجبر الحكومة على تحمل خفض نسبة العمالة الوطنية، فى الوقت الذى رفعت هذه الميزانية مستوى أجور الموظفين الحكوميين، وهو ما سوف يحدث عجزا فى الموازنة.

كما تسعى الميزانية إلى استفادة أكبر من الامكانيات الموجودة، حيث خفضت دعم واردات البنزين من الخارج بنسبة ٣٠ مليار دولار، اعتمادا على خفض النفقات وزيادة الإنتاج، لكن مديونات الحكومة لشركات المقاولات المحلية يمثل تحديا كبيرا للموازنة الجديدة، ويعتمد الرئيس فى مواجهة ذلك على رصد مبلغ ٣٥٠٠ مليار تومان كملحق لدعم الميزانية.

ويشير مشروع الموازنة إلى إجراءات فعالة لدعم متغيرات الموازنة، مثل القضاء على المركزية فى تنظيم الميزانية، ودعم المؤسسات الوطنية، حيث تشير أرقام الموازنة إلى نسبة ٣٠٪ للحكومة و٧٠٪ لمؤسسات الدولة وشركاتها، كما يشير المشروع إلى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، ودعم البلديات والمحليات، وإطلاق يدها فى التجاوب مع مطالب الجماهير، ودمج الوحدات الإدارية غير الضرورية. فضلا عن دعم الصادرات غير النفطية، وتنظيم أقساط الديون الخارجية.

وتسعى الميزانية إلى إصلاح نظام التأمينات الاجتماعية، ودعم صندوق التأمينات. وزيادة الاعتمادات الصحية لتأمين تنمية الخدمات الصحية، من خلال الاستفادة القصوى والشفافية لحجم الضرائب العامة بشكل صحيح.

ويعول مشروع الميزانية على صندوق الاحتياطى

النقدى الذى تم إنشاؤه لمواجهة تقلبات أسعار النفط، ومـواجـهـة المشـاكل الطارئة، وتداعـيـات الحـصـار الاقتصادى لإيران، حيث تضطر إيران إلى شراء بعض السلع بسعر يزيد عن أسعارها العالمية نتيجة الحصار، إضـافـة إلى تكاليف الاسـتـمـرار فى المشـروع النووي. والمشكلة التى يطرحـهـا مـعـارضـوا الرئيس (أحـمـدى نجاد) اعتمادا على رأى الخبراء الاقتصاديين أن المبلغ الذى رصـده مـشـروع الموازنة للنفـقـات، ويبلـغ ٥٣٨٠٠ مليون دولار لا يكفى لتغطية بنود الميزانية من ناحية، والتجاوب مع المتطلبات الاقتصادية للعام القادم من ناحية أخرى، فهذا الرقم فضلا عن أنه أقل بكثير من اعـتـمـادات العـام الجـارى ١٣٨٥هـ.ش. لا يضع فى اعتباره نفقات حتمية مستمرة إلى العام القادم، مثل مشروعات عمرانية قائمة، ويجرى العمل فيها، ومطالب المحافظات من الحكومة خلال الاجتماعات الميدانية التى تعقد الحكومة جلساتها كل شهر فى محافظة من محـافظات إيران، وحجم البنزين الذى تفرضه حاجة الاستهلاك.

وإذا كانت مثل هذه المشكلة تواجه عادة مشروعات الميزانية فى كل عام، ويتم تغطية العجز من خلال دخل النفط، خاصة مع ارتفاع أسعاره، إلا أن ما أثار الجدل حـول مـشـروع مـيـزانيـة ٨٦ أن الرئيس وحكومـتـه قـد انتهجا فى تدوين المشروع نهجا جديدا لم يألفه مجلس الشورى الإسلامي، ولم تستخدمه الحكومات السابقة، حيث كان هذا المشروع أكثر جرأة فى التعامل مع الواقع رغم مـرارته، فلم يتستـر المشـروع على جـوانب ضـعـف الاقتصاد الإيراني، ولا على المراهنة على زيادة أسعار النفط، فكانت أرقامه أكثر شفافية، ودلت على عدم وجـود تلاعب فى الأرقام، كـمـا كـان يحـدث من قـبل لتغطية المشاكل الاقتصادية، وليبدو مشروع الميزانية فى صورة تبعث على الأمل، وتشير إلى إنجازات تحققت، وإنجازات قادمة.

لقد أدى تغيير شكل الموازنة فى المشروع الجديد إلى أن يتـحـول من وثيقـة للدخل والمنصرف، ليـصـبح وثيقة لخطة انضباطية حقوقية وقانونية ومالية وفنية، من خلال تدوين مشروع أكثر واقعيـة، وأكثر عملية، وأكثـر حـركـة وتفـاعـلا، واعـتـمـد على قـدرة الحكومـة الثـورية على العـمـل الجـاد المخلص، وتحـدى كـافـة الصعوبات، فأدخل فى حساب المشروع القيمة البشرية وقـدرتهـا على الإنجـاز، وهو تحـول نوعى فى إدخـال العنصر البشرى كقيمة موازية للعنصر المادي، وإضافة حقيقية إلى الأرقام، وهو أمر يحسب للرئيس (أحمدى نجاد) بغض النظر عن قدرة المشروع على حل المشاكل الاقتـصـادية الراهنة، أو حـتى بغض النظر عن نجـاح الفكرة، لأن هذا النجـاح رهن بتـجـاوب العـاملين، وجماهير الشعب الإيرانى مع المشروع.

الأحزاب السرية أم المعلنة؟: على الشعب أن يختار

■ **بهداد مهرياور** ■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٧/١/٢٢

ما الذى تريده حكومة أحمدى نجاد، وما الذى لا تريده؟.

من المثير للعجب أن حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى كانت تواجه فى كل تسعة أيام أزمة، وهو ما تفعله حاليا حكومة أحمدى نجاد حيث تفتعل فى كل تسعة أيام ضجة تحاول إيهام الشعب بأن الصحافة ووسائل الإعلام هى التى تحدث صخباً حولها.

مما لا شك فيه أن أحدث ضجة صنعتها الحكومة الحالية تتمثل فى إعلانها معارضة تدعيم الأحزاب وهو ما بدا جليا فى تصريح صغار مرتدى وزير الإرشاد فى حكومة أحمدى نجاد، والذى ووجه بردود فعل شديدة من جانب الأحزاب الإصلاحية وحتى الأصولية، لكن يبدو أنه يجب أخذ هذا الموضوع بشكل أكثر جدية من قبل وسائل الإعلام، لأن إضعاف الأحزاب يؤدى إلى إضعاف الديمقراطية.

من الممكن أن تقول بعض الجماعات الأصولية أن الظروف الحالية غير مناسبة لتدعيم الأحزاب، هذا الأمر يمكن استيعابه، لكن إذا كان الفرد يعارض بالفعل مبدأ الحياة الحزبية، فهو فى الواقع معارض لأهم آليات الجمهورية والديمقراطية، لذا فإن رسالة الصحافة لكونها ركناً هاماً من الحياة الديمقراطية أن تدافع عن حياة الأحزاب المستقلة غير الحكومية وتعمل على تدعيمها.

الدعايات الرسمية ضد الأحزاب

إن إضعاف مكانة الأحزاب فى الدولة والدعاية ضد العمل الحزبى أمر جد عجيب، والغريب أن بعض وسائل الإعلام القومية وجهت جهودها على مدار السنوات الماضية لمنع تأسيس الأحزاب القوية.

لقد كانت بعض برامج وسائل الإعلام القومية أثناء إجراء انتخابات الدورة الثالثة للمحليات فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، تؤكد هذا الأمر، لأن عدداً كبيراً من مراكز السلطة انتابها القلق بشدة من تنامى قوة الأحزاب، وقد حاولت وسائل الإعلام تشجيع الناس على عدم منح أصواتهم لمرشحى الأحزاب، لأن الأحزاب فى وجهة نظرهم تعنى التلاعب السياسى وبالطبع المجلس ليس مكاناً للتلاعب السياسى.

عرض مثل هذا التصور عن الأحزاب بين الناس وخاصة من قبل وسائل الإعلام التى ينبغى أن تكون بمثابة جامعة مفتوحة، وأن تؤدى برامجها إلى الارتقاء بمستوى الثقافة العامة، يعتبر أمرا مقلقا للغاية.

حكومة أحمدى نجاد والأحزاب:

ما من شك فى أن حكومة أحمدى نجاد لم تسلك سلوكاً مناسباً حتى الآن مع الأحزاب فقد كان إلغاء دعم الأحزاب من ميزانية عام ٢٠٠٦ أول إجراء تتخذه هذه الحكومة بشأن الأحزاب السياسية، ثم كان تدخل وزارة الداخلية فى انتخابات اللجنة المركزية لبيت الأحزاب، واستبعاد ممثلى الأحزاب من لجنة الانتخابات بوزارة الداخلية، وعدم منح تصريح لعدد من الأحزاب بتأسيس صحف لها، وعدم التصريح للبعض الآخر بتنظيم تجمعات هامة سنوية، تلك كانت الإجراءات الهامة التى اتخذتها حكومة أحمدى نجاد بشأن الأحزاب، لكن يبدو أن هذه القرارات لم تكن مهمة بقدر التصريحات المستمرة من قبل كبار رجال الحكومة وبخاصة أحمدى نجاد ضد الأحزاب. فرئيس الجمهورية (أحمدى نجاد) يضعف من مكانة الأحزاب الإيرانية بشكل مستمر فى خطبه، وأحياناً يعتبرها مرادفة لمعنى الفساد.

وعندما طلبت الأحزاب الأعضاء فى جبهة تدعيم الديمقراطية تصريحاً لتنظيم تجمعاً ضد إهدار حقوق العمال، امتنعت الحكومة عن إعطائهم هذا التصريح.

لكن رئيس الجمهورية أحمدى نجاد الذى ينبغى أن يكون مدافعاً عن حقوق الأحزاب والعمال برر هذا القرار وأعلن أنه يدافع عن حقوق العمال وليس الأحزاب، لكنه لم يجب على الإطلاق على سؤال مفاده:

إذا كان العمال يشتكون من ذات الحكومة التى تدعى الدفاع عن حقوق العمال ويعترضون على قراراتها، فكيف يوصلون أصواتهم للمسئولين؟، هل لا يعرف رئيس الجمهورية فعلياً أن العمال غير المنضمين لتنظيمات سياسية ليس لديهم القدرة على الدفاع عن حقوقهم؟، ولو كان الأمر كذلك فالحكومة التى تدعى الدفاع عن حقوقهم تقول لهم اعترضوا لكن بدون توحد فيما بينكم ولا تكاتف بين أفرادكم.

بالقطع يعرف رئيس الجمهورية وأعضاء وزارته جيداً أن التنظيمات السياسية هى السبيل للوصول للأهداف المحددة، لأنه لو لم يكن الأمر كذلك لما أصر السيد رئيس الجمهورية على فكرة تشكيل تحالف جديد يضم الدول المعارضة للولايات المتحدة، مما لا شك فيه أنه أدرك أنه من أجل المواجهة مع ما يسميه بالإمبريالية يجب أن يكون للدول المعترضة تنظيم معين، إذا كيف لا يعترف بهذا الحق للأحزاب؟

طوال مدة رئاسته للجمهورية ساق أحمدى نجاد كلاماً على لسانه عدة مرات يعبر فيه عن عدم وجود دور للأحزاب فى نجاحه فى الانتخابات الأمر الذى اعترض عليه المحافظون، وتصاعدت حدة هذه الاعتراضات عندما أنكر أحمدى نجاد تأييد الأحزاب المحافظة له، وهو ما أثار غضب الأحزاب المحافظة. فقد انتقد حبيب الله عسكر أولادى أقدم عضو بحزب المؤتلفة الإسلامية فى تصريح له مواقف أحمدى نجاد القائمة على أن الأحزاب لم يكن لها دور فى نجاحه فى انتخابات رئاسة الجمهورية، وأكد عسكر أولادى على أن قاعدة الانتخابات الرئاسية التاسعة قد قامت على أساس العمل الحزبى، وقد دعت الأحزاب الشعب للمشاركة فى الانتخابات، وأضاف عسكر أولادى: إن رئيس الجمهورية يقول أنه ليس مدين لأى تنظيم سياسى، وهذه كلمة حق لكن ليس معناها أنه لم يكن لأى تنظيم سياسى دور فى انتخاب رئيس الجمهورية، لقد كان جزء من تحرك الشعب صوب المشاركة فى الانتخابات راجع إلى الأحزاب الأصولية التى استطاعت بالتنسيق مع السيد أحمدى نجاد تقديمه على أنه أحد المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية.

كما صرح حبيبى سكرتير عام حزب المؤتلفة فى رد فعل على تصريحات أحمدى نجاد قائلاً: إذا رجعنا قليلاً إلى ما قبل الانتخابات وعندما لم يكن أحمدى نجاد محافظ لطهران بعد، سنرى أن اختيار أحمدى نجاد كمحافظ لطهران قد تم من خلال عمل سياسى منسق من قبل الأحزاب الأصولية ومن خلال استراتيجية المحرك الدائر والمصباح المطفأ ... فى قسم من هذه المرحلة كنا جميعاً نشعر أن جاذبية جماعات الثانى من خرداد فى وضع أفول، وعلى هذا الأساس اتخذت الجماعات الأصولية المختلفة قراراً أن تدخل ساحة المنافسة الانتخابية بدون أسماء أو عناوين ولكن بما لديها من هوية سياسية، بمعنى أنها أدارت محركها ولكنها تحركت دون أن تضيئه، وذلك قبل حوالى سنتين من ميعاد إجراء الانتخابات المحلية الثانية لمدينة طهران (عام ٢٠٠٣)، وتم إبرام هذا الاتفاق بين قوى الأصوليين، حتى تحقق الهدف فى النهاية بوصول الأصوليين إلى السلطة.

وجهة نظر المؤيدين للحكومة فيما يتعلق بالأحزاب

قطعاً من الخطأ أن نتصور أن رئيس الجمهورية وحده وبعض رجاله فقط هم الذين لديهم تصور سيئ عن الأحزاب، لأن الواقع يشير إلى أن الكثير من مؤيدى الحكومة الحالية يعارضون الأحزاب القوية غير الحكومية.

وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نتهم الحكومة ومؤيديها فى هذا المجال لأنه فى الحقيقة بعض رجال الدولة قد اتخذوا موقفهم هذا من الأحزاب بناءً على عدم معرفتهم بدور الأحزاب وميزاتها، خاصة وأن المعتاد فى معظم دول العالم أن الأشخاص الذين يعارضون الأحزاب هم فى الحقيقة تيار سياسى قوى يعارض ظهور منافس فعلى له.

مثل هذه التيارات تكون قوية وغنية بالفعل، ويمكن أن تنفذ تحركاتها تحت غطاء مواجهة مافيا الثروة والسلطة.

السيد أحمدى نجاد: النخبة قلقة، كيف أنتم؟

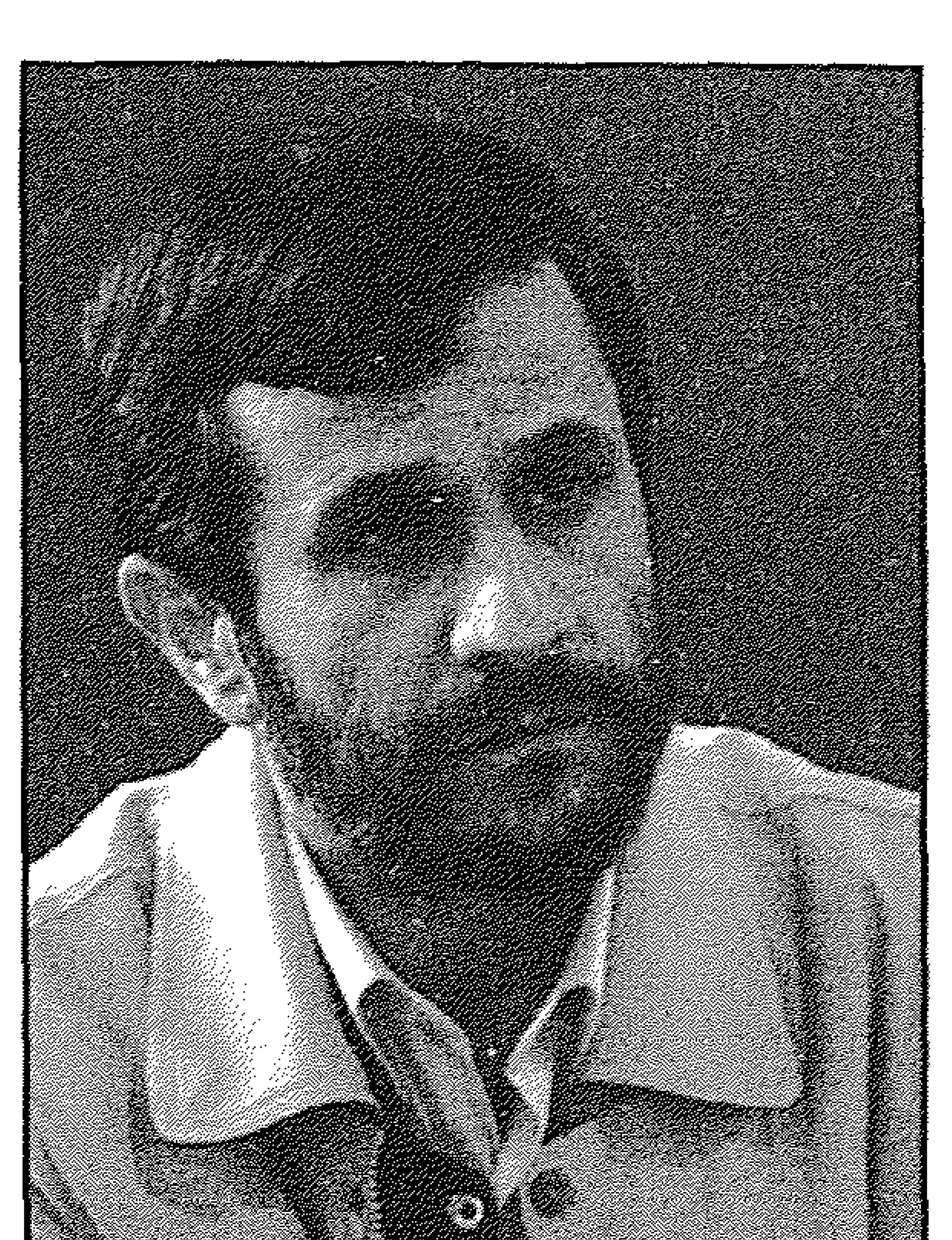
■ **جوادى وليرى** ■ اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٧/١/٢٥

يعتبر القلق الذى يسيطر على النخبة من الظروف الحالية للدولة من المحاور الهامة التى تشير إلى وجود توتر خطير داخل الساحة السياسية بين الإصلاحيين والمحافظين.

ويواجه النظام السياسى فى إيران فى نصف العقد الثالث من عمره ظروفا حساسة وخطيرة، لا تخفى على أحد وهو الأمر الذى يجعل النظرة المستقبلية للنظام من خلال الوضع الحالى مقلقة.

ومن المنطلق ذاته فإن جذور المناقشات خلال الأشهر العديدة الماضية بين تيارات السلطة بصرف النظر عن موقعها تسببت فى تزايد حدة التشكك والتردد فى رؤية طبقات الشعب المختلفة بالنسبة لأسلوب عمل النظام.

وتمثل فاعلية الحكومة والإصلاح القاعدة الرئيسية لكسب ثقة العامة، وفى هذا السياق، فإن النخبة فى الداخل والخارج تتفق على أن المشروعية الحالية والمستقبلية للنظام من جهات كثيرة مرتبطة بمدى فاعلية النظام وخاصة المجموعة التنفيذية للدولة.



من الواضح أن الجزء الغالب من حديث نخبة الحكومة والسلطة التنفيذية يهدف فى المقام الأول إلى إخراج العامة من ساحة اليأس، وإزالة القلق والتوتر حول مستقبل النظام.

وعلى الجانب الآخر فقد قدمت النخبة الشواهد الدالة على فشل الحكومة فى الداخل والخارج. وفى مقابل هذا القلق، قال الرئيس أحمدى نجاد: "إننى شخصية جامعية، فإذا كنتم تعتبرون رجال الجامعة من النخبة فأنا أيضاً من النخبة، ولست قلقاً على مستقبل هذه الدولة، ولماذا أقلق فإننا نعرف بلدنا جيداً وبالطبع لا أقول إن الآخرين لا يعرفونها ولكن أعرفها جيداً. وشعبنا يعرف أن الغرب يريدون ترويج ادعاءتهم داخل الدولة لأنهم يحاولون إضعافنا، واللذين يراقبون ما يحدث داخل الدولة، لن يبتلعوا مكر هذا الشيطان".

السيد رئيس الجمهورية لقد شرحت ووضحت وسمعنا منك هذا اللحن الجميل، واتضح لكم أن الجميع قلق والجميع يأمل فى ألا يكون هناك خطر يهدد الدولة، فكيف أنتم؟، ألا تقلقون؟، أم أنكم تخفون قلقكم وهل ستهتمون لهذا القلق أم لا؟

حيلة للسيطرة على زعامة الجناح الأصولى

■ **شهراد اثنى عشرى** ■ كزارش (التقرير)، العدد ١٨١، ديسمبر ٢٠٠٦

تفيد دراسة التطورات والأحداث السياسية والانتخابية التى شهدتها إيران مؤخراً - انتخابات مجلس الخبراء والبلديات التى أجريت فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦ - أن تغييراً نسبياً قد حدث فى تشكيل الأجنحة السياسية داخل الجناحين الرئيسيين - المحافظون والإصلاحيون - من جهة وتصاعد حدة الاختلافات فى وجهات النظر بينها من جهة أخرى. فالمؤكد أن انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات البلديات صارت تمارس دورا رئيسيا فى تحديد مستقبل الجماعات الأصولية والإصلاحية على السواء، كما أنها قادرة على تحديد المستويات الخاصة بفاعلية وبقابلية الأحزاب والأجنحة السياسية من جانب وقادة وزعماء تلك الأحزاب من جانب آخر.

فالإصلاحيون الذين دخلوا هذه الدورة الجديدة من الانتخابات عبر تقديم الكثير من الوجوه القيادية والإدارية العليا السابقة فى الحكومات السابقة من أجل الفوز بالمزيد من مقاعد مجالس الشورى المحلية، لم يتمكنوا هذه المرة أيضاً من تنحية اختلافاتهم جانباً ثم

تمكنوا - فى النهاية- من الوصول إلى قائمة مشتركة بينهم، ففى الوقت الذى يعد اشتداد حدة الخلاف والفجوة بين التيارات الإصلاحية من أهم نتائج عدم قدرتهم على تنحية خلافاتهم جانباً وجدنا تطوراً آخر أشد خطورة وهو ظهور تيار جديد باسم "الحركة الشعبية الإصلاحية" وهى الحركة التى تدعى أن السبب فى تأسيسها وقيامها هو سلوك وممارسات الجماعات الإصلاحية وعدم إهتمامها بمطالب سائر القوى الأخرى المؤيدة لها.

الوضع فى معسكر الجناح المنافس يشبه تقريباً هذه الصورة. فالمحافظون الذين يتمتعون بانسجام وتوافق أكثر من منافسيهم، دخلوا هذه الانتخابات وقلوبهم شتى على الرغم من جهود الكبار وذوى اللحى البيضاء داخل هذا الجناح من أجل تحقيق الوحدة بين تيارات الجناح المحافظ والوصول لقائمة موحدة، لكن الأمر انتهى بفشل جهود ذوى اللحى البيضاء وكبار رموز المحافظين. وما حدث هو أنه اتضح للجميع مدى وفاء الأحزاب والجماعات والقوى السياسية بميثاق الوفاق بين أجنحة المحافظين.

جذور الاختلاف

على الرغم من أن جذور الكثير من الاختلافات فيما بين الجماعات والقوى والأحزاب السياسية ترجع إلى نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية التى أجريت فى مايو ٢٠٠٥، إلا أنه فى رؤية المراقبين المضطلعين بالأمر والمهتمين أكثر بدراسة القوى السياسية والأحزاب وانعكاس ذلك على المصالح القومية، فإن جذوراً أعمق وأكثر تنوعاً هى التى ظهرت بسببها هذه الاختلافات والمشكلات من ذلك: تعصب بعض التشكيلات فيما يخص تعريف مفهوم الإصلاح أو مفهوم الأصولية، التوجهات الفكرية المختلفة للتيارات والأجنحة المشكلة لكل من التكتلين، الإفراط والتفريط والجهود الكبيرة المبذولة من أجل الوصول إلى زعامة التيارات السياسية، إلى غير ذلك من أسباب كان من شأنها وجود كل هذه الاختلافات فيما يخص اختيار قائمة مشتركة لكل من التكتلين. لكن ثمة حركة أو بدعة جديدة ظهرت بوضوح مؤخراً فى السجال الخاص بالمنافسات الانتخابية والتى يمكن رصدها بوضوح داخل الجناح الأصولى المحافظ كنموذج. هذه الحركة أو البدعة مفادها سعى بعض العناصر المتطرفة والمتشددة من داخل الجناح المحافظ بهدف السيطرة على زعامة وقيادة هذا التيار. ففى هذا الجناح الذى تمحورت جهوده قبل بدء المنافسات الانتخابية من أجل تحقيق الوحدة والوصول إلى ائتلاف وتحالف وجدنا سعياً شديداً من جانب بعض المعارضين المؤيدين المنتسبين إلى الحكومة التاسعة - حكومة أحمدى نجاد- وقد دخلوا فى مرحلة جديدة جعلت مستقبل هذا الجناح المحافظ عرضة لمواجهة العديد من التحديات والأزمات.

فالمحافظون الذين انقسموا الآن حول تأييد الحكومة، صاروا، نتيجة لتطرف بعض الكوادر المؤسسية المسئولة عن الانتخابات، سبباً لإهلاك الطاقة والقدرات المتاحة لهم من أجل دفع بعضهم البعض وليس من أجل التصدى للجناح المنافس لهم على الرغم من إدراكهم اليقينى بأن أى نوع من التفتت والتفرق فى الآراء والتصويت من الممكن أن يسفر عن فوز الجناح المنافس.

على هذا النحو- وفى إطار تفعيل المؤسسات الانتخابية المؤيدة للحكومة - عمدت بعض الأطياف الفكرية فى هذا التيار ضمن انتقادها لمنهج المحافظين التقليديين وفى تحدى واضح لمؤيدى باقر قاليباف رئيس بلدية طهران، عمدت هذه التيارات من أجل تخريب وتشويه صورة قاليباف إلى ادعاء زعامتها وقيادتها التيار المحافظ واعتماداً على حالة النشوى التى تعيشها جراء الانتصارات الأخيرة- فى مجلس الشورى السابع ورئاسة الجمهورية التاسعة- تملك هؤلاء الثقة الزائدة بالنفس ومن ثم وقعت فى شرك الغرور فاختارت طريق الانفصال عن بقية الأطياف المحافظة.

هؤلاء يعتقدون أنه من خلال توجيه الإمكانات المالية الكبيرة وتأييدهم للوجوه البارزة فى السلطة التنفيذية، يمكنهم إخراج سائر الجماعات والقوى المحافظة الأخرى من اللعبة ثم يقومون هم بأنفسهم بإدارة شئونها أى شئون السلطة التنفيذية.

من هنا وانطلاقا من تقوية الافتراض السابق فإنهم يرون أنهم وحدهم الجديرون بحمل لقب "المحافظين" ومن ثم تحمل المسئولية. إنهم يدعون بعدم حاجتهم إلى التفاوض مع غيرهم من التيارات المحافظة الأصولية الأخرى لسبب بسيط هو أن ٣٠ مليون فرد يؤيدونهم!

إن هذا النمط من الفكر وهذه الرؤية صارت سبباً لأن ترى تلك الأطياف بأنها منفصلة ومتميزة عن سائر المحافظين ومن ثم باتت بصدد بذل جهودها من أجل الإمساك بـ- والسيطرة على - زعامة وقيادة الجناح المحافظ وهى الجهود التى تواجه بمقاومة من المحافظين الكلاسيكيين التقليديين ومن أتباع ومؤيدى عمدة طهران.

مناورة الكلاسيكيين

فى هذه الأثناء فإن مناورات الأحزاب المحافظة الكلاسيكية مثل حزب "المؤتلفة" الذى يتمتع بتجارب وتاريخ كبير تصبح جديرة بالاهتمام. لقد سعى هذا الحزب فى مواقفه الأخيرة من أجل تقديم "قائمة" مشتركة تكون موضع تأييد كبار المحافظين أيضاً. لأنه فى زعم هذه الوجوه فإن أحزاباً مثل "حزب المؤتلفة" لها تاريخ طويل وأصيل عن بقية القوى الأخرى.

فى هذه الأثناء- ولكن بعيداً عن صخب وضجيج بعض الأطياف السياسية - فإن جميع الجهود والإمكانات المتاحة لدى "قاليباف" توجه وتسخر بشكل كامل من أجل تحقيق وتلبية المطالب والخدمات الخاصة بسكان العاصمة طهران وفى نفس الوقت يسعى جاهداً من أجل إثبات جدارته وأهليته لعمل ذلك. وعلى الرغم من أن البعض من أتباعه ومؤيديه قلقون من ممارسات أتباع الحكومة إلا أنهم سعوا إلى عمل توليفة من الأشخاص السياسيين والفنانين من أجل الدخول فى حلبة المنافسات الخاصة بانتخابات بلدية طهران من جهة والحيلولة دون مزيد من التشويه - الذى تبذله القوى المعارضة - لصورة قاليباف من جهة أخرى.

فى هذا الصدد يذكر أن عامل أو سبب حالة الاستقرار النفسى والعمل الإيجابى القائم لدى رئيس بلدية طهران تبعده بقوة عن الدخول فى حلبة الصراعات السياسية والانتخابية وهو الأمر الذى يسعى إليه معارضوه من أجل تشويه صورته المقبولة لدى الناس والرأى العام.

فى الوقت نفسه وجدنا المحافظين التقليديين بعد بدء الحكومة التاسعة تولى مسئولياتها بشكل رسمى وقد حرموا من تولى الوظائف والمناصب الإدارية العليا ولهذا فهم لا يرغبون أن يخسروا أو يفقدوا المجلس الثامن (فى الانتخابات القادمة) ولا أيضاً رئاسة الجمهورية من هنا فهم يجتهدون أيضاً من أجل تشكيل قائمة واحدة مع كبار المحافظين يستطيعون من خلالها - وفى إطارها - البحث عن بعض القوى والأطياف الفكرية القريبة إليهم.

مما لا شك فيه أن مؤيدى وأتباع الحكومة يدركون هذا الأمر جيداً، ومن هنا يبذلون الآن قصارى جهدهم لتطويع اليمين التقليدى من جهة وتشويه صورة أتباع ومؤيدى قاليباف من جهة أخرى ومن جهة ثالثة فهم يترقبون اللحظة التى ينجحوا في الإطاحة بمنافسيهم من داخل الجناح الأصولى إلى خارج ساحة الصراع فضلاً عن رغبتهم فى تقوية مشاعر القلق لدى منافسيهم خاصة وأنهم يدركون حجم وطبيعة الخبرة المتاحة لدى "قاليباف" نتيجة عمله فى قوات الشرطة وكذلك بلدية طهران وهو ما يشكل ضغطاً مهماً فى المنافسات الانتخابية القادمة. الصحيح أيضاً أن البعض يسعى إلى خدش وتشويه صورة قاليباف من خلال طرح عدداً من القضايا والتى منها النفقات الضخمة التى أنفقت فى الحملات الإعلامية الخاصة بإنتخابات رئاسة الجمهورية. نتصور أن منع وجود ومشاركة حاكم طهران - أى قاليباف- من حضور اجتماعات الحكومة يصب ويمكن تقييمه فى هذا الإطار.

نتائج الضغط على الجناح اليمينى التقليدى

مما لا شك فيه أن قيام البعض من مؤيدى الحكومة بتشويه صورة مؤيديهم من المحافظين سوف تكون له نتائج وعواقب غير قابلة للتعويض إذ يمكن رؤية نتائجها وآثارها فى الأمدين القصير والبعيد.

إن الإصرار الزائد عن الحد من العناصر المتطرفة من أجل تشجيع المحافظين التقليديين ومؤيدى قاليباف من أجل القبول بـ"زعامة" هذا التيار داخل الجناح المحافظ، من شأنه - بالإضافة إلى تعميق الانقسام والانشقاق داخل هذا الجناح - أن يأخذ بآراء وأصوات وتوجهات الناس نحو بقية الجماعات والتيارات الأخرى.

إن الرأى العام من خلال رصده للتحولات والتطورات الانتخابية ونوع ونمط كلام ومواقف التيارات والأجنحة المختلفة إنما يكون لصالح أولئك الذين يوفون بوعودهم وتعهداتهم ولهذا فإن الجميع يعلم جيداً أنه كلما اشتدت حالة التطرف من جانب العناصر المغالية والمتشددة داخل أى جناح أو أى تيار سياسى فإن النتيجة الطبيعية لن تخرج عن توتير المناخ العام وزيادة حدته وهو ما ينعكس بالقطع أثناء مشاركة الشعب فى اتخاذ القرار عبر صناديق الانتخابات حيث يكون هدف الشعب الأول هو التعبير عن نفسه وإحتياجاته. إن إدعاء الطيف أو التيار الخاص المنسوب إلى الحكومة بأنه يعتبر نفسه فقط هو الحامي الحقيقي للحكومة من جهة والذى يقدم للآخرين تعريفاً منفصلاً تمام الانفصال لمعنى "الأصولية"، إذا ما استمر مثل هذا الأمر من الممكن أن يؤدى إلى تشكيل ائتلاف غير مرغوب فيه - أو ائتلاف تعاونى - بين المحافظين الكلاسيكيين من جهة وبعض مؤيدى وأتباع قاليباف من جهة أخرى الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى تشكيل تحالف جديد فى مواجهة هذا الطيف السياسى المتشدد.

من ناحية أخرى، فإن تحول الناس عن هذا الطيف الخاص وانضمامهم إلى دائرة منتقدى الحكومة يعد فى حد ذاته أحد أهم النتائج الخاصة بممارسات العناصر المتطرفة. فى الوقت الحاضر يعلم الناس أن اتخاذ مواقف حادة وعنيفة وغير جائزة ومبالغ فيها واحتكار فئة محدودة للسلطة يعد أمراً مذموماً وغير قابل للدفاع عنه، وعلاوة على ذلك يكون منطقياً أن يسأل الناس السؤال التالى: كيف لهؤلاء الذين لا يتحملون المحافظين اليوم ولا يصبرون على أتباع ومؤيدى قاليباف كيف لهم أن يقبلوا بجميع أطياف التيار المحافظ كله؟

من المؤكد أن هذا النوع من التحركات والممارسات والإجراءات المتسرعة تعد فى حد ذاتها سبباً لإنخفاض وهبوط تأييد الناس وحبهم للمحافظين وكذلك - أو من ثم - تعريض مشروعية بعض التيارات للمحك. النقطة الأخرى والتى يلزم التوقف عندها هنا أن المحافظين عندما كانوا "أقلية" وخارج نطاق السلطة وعندما كان الإصلاحيون يسيطرون على السلطتين التنفيذية

والتشريعية فإن جل سلوكيات المحافظين وتصريحاتهم وأحاديثهم كانت تنصب نحو توجيه سهام النقد إلى الإصلاحيين وكانوا يؤكدون دوماً على أنه يجب على الجناح الإصلاحى أن يعلم أن "الدولة" لا يمكن على الإطلاق أن تكون دولة مملوكة لجناح أو تيار خاص وأنه لهذا الأمر يجب عليهم أن يعملوا فى إطار تعدد الأجنحة.

العجيب فى الأمر أن الذى حدث الآن ليس فقط يشبه ما كان ينتقده المحافظون آنذاك من خلال عدم وجود قناعة بحق وجود أو تواجد الإصلاحيين فى دائرة السلطة بل إن الأمر إمتد لدرجة إعتقادهم بعدم أحقية غيرهم من الأطياف الموجودة داخل التيار المحافظ نفسه لتولى الوظائف العليا والحساسة.

مما لا شك فيه أن الرؤى والأطروحات الفكرية المختلفة وتناثر الآراء وتشتتها يمكنها فى النهاية أن تؤدى إلى فوز التيار المنافس أو على أقل تقدير خلق العوامل والأسباب التى تؤدى إلى تقويته، المشكلة أن هذه الرؤية غير موجودة لدى بعض الوجوه المؤيدة لهؤلاء والتى تعانى من فقدان التجربة والخبرة الكافيتين. المؤكد أيضاً أن البعض من عقلاء هذا الطيف على دراية بأن عدداً كبيراً قد تجاوز الحدود الطبيعية للتشدد ومن ثم أخذوا يعمدون إلى التقليل من حدة وتداعيات هذه التصرفات من خلال إعادة تشكيل الهيئات الانتخابية لهم من جهة وكذلك تغيير التوصيف الخاص بأهدافهم من جهة أخرى.

خير دليل على هذا الأمر أن " التعميريين الجدد" بعد انتصارهم فى الانتخابات الرئاسية عمدوا إلى تغيير أسمائهم وتوصيفاتهم لأخرى جديدة مثل: جماعة التعميريين الشباب، حماة الحكومة التاسعة، أعوان الإمام الأول والثانى، هيئة - جمعية - النخب والمثقفين الإيرانيين ومؤخراً قاموا بتغيير اسم "جمعية خدام بناء إيران".

قاليباف على رأس استطلاعات الرأى

الانشقاقات السياسية المتعددة داخل الأجنحة السياسية، الإساءات الأخلاقية الانتخابية والتشويه المتعمد الخاص بالتيارات السياسية المختلفة والذى جعل معارضى "قاليباف" يضعونه هو وسائر المحافظين فى قائمة الأشخاص غير اللائقين أو غير الجديرين بالجلوس على مقاعد السلطة، جاءت لتكشف عن أن أصحابها فى وادى بينما الناس فى وادى آخر وهو الأمر الذى كشفته للجميع العمليات الخاصة باستطلاع الرأى حيث وضعت هذه الاستطلاعات "قاليباف" فى مقدمة الذين تولوا مسئولية بلدية طهران طوال العشر السنوات الماضية.

فى هذا الصدد قام أحد المراكز المحترمة المتخصصة فى إجراء استطلاعات الرأى، قام بعمل استطلاع للرأى حول أفضل القيادات التى تولت مسئولية العاصمة من خلال تطبيق الدراسة على عينة بلغ عددها (١٧) ألف فرداً من مواطنى العاصمة طهران الذين تزيد أعمارهم عن ٢٨ سنة والتى بلغت نسبة الرجال فيها ٥٩٪ مقابل ٤١٪ للسيدات، كما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات عليا ٣٨٪ و٨٨٪ منهم يقيمون فى أحياء إيران الـ(٢٢) و ٧٧٪ منهم متزوجون.

المؤكد أن نتائج هذا الاستطلاع الذى عمد إلى رصد وتحليل توجهات وتوقعات سكان طهران تجاه إدارتهم أي تجاه "بلدية طهران" والقائمين على شئونها يعد أمراً مهماً فيما يخص قياس المشاركة الشعبية فى انتخابات المجالس البلدية. لقد كشفت النتائج عن حصول "محمد باقر قاليباف" - عمدة طهران- على ١٤,٧٦درجة من(٢٠) مقابل ١٤,٢٩ درجة لمحمود أحمدى نجاد عمدة طهران السابق و١٤,٣٢درجة لغلام حسين كرباسنتشى عمدة طهران الأسبق. الذى حدث أن عدداً من المعايير والسمات الأساسية مثل المهارة الإدارية، التخصص والخبرة، الالتزام، الاهتمام بالفئات المتضررة، احترام حقوق المواطنين، تبسيط الإجراءات الخاصة بشئون طهران وإنجازها بأكمل صورة، تنفيذ المشروعات الجديدة، الإدارة المناسبة والماهرة، الاستفادة من الكوادر المتخصصة والخبيرة، الاهتمام بمعضلات العاصمة، تلبية احتياجات المواطنين والعمل بالوعود وتحقيقها وكذلك تنفيذ الخطط والبرامج التى تم الإعلان عنها، كانت من أهم العناصر التى شملها استطلاع الرأى والذى جاء بقاليباف فى الصدارة ثم أحمدى نجاد فكرباسنتشى العمدة الأسبق لطهران.

أما فيما يخص المزايا والمهارات الفردية والشخصية فقد جاء قاليباف أيضاً فى المقدمة ثم أحمدى نجاد ثم كرباسنتشى.

كما سبق القول فإنه نظراً لأن هذه الدورة من انتخابات مجلس الخبراء وكذلك انتخابات مجالس الشورى المحلية تعد غاية فى الأهمية فيما يخص تحديد مستقبل الدولة ورسم أو ترسيم الخطوط والأسس الرئيسية للأجواء السياسية والاجتماعية، فإن النشطاء فى كلا التيارين الرئيسيين قاموا بحشد جميع قواتهم من أجل دعم مرشحيهم فى الانتخابات وهو ما ترك أثره المباشر والقوى على مجريات الأحداث فى الدولة.

إن إلقاء نظرة على نتائج هذا الاستطلاع وكذلك استطلاعات الرأى العام الأخرى التى سوف تعقد مستقبلاً يمكن أن تكشف لنا عن الطريقة والأسلوب والمجال الذى سيتعامل من خلاله المسئولون والوجوه الانتخابية فى الدولة وذلك لأن معدل حب وقبول الناس للمسئولين التنفيذيين يعد وطيد الصلة بممارساتهم وسلوكياتهم من جهة ونوع ونمط توجهاتهم وعلاقاتهم بالشعب أى الناخبين من جهة أخرى.

تقسيمات جديدة فى الجناح الأصولى

■ **أمير آريا** ■ كزارش (التقرير)، العدد ١٨٣، فبراير ٢٠٠٧

عادة بعد حدوث ثورة فى أى دولة سرعان ما ينسى الحكام أصدقائهم ورفاقهم الثوريين ويبعدوهم عن الساحة، هؤلاء المستبعدين لاشك أنه كان لهم دورهم المؤثر المحورى فى قيادة الثورة وإنجاحها، لكن السلطة لها جاذبيتها وبريقها الخاص الذى يدفع جماعة ما إلى إقصاء الآخرين ومن نفس هذه النقطة التى تتشكل فيها الجماعات والتقسيمات السياسية تبدأ اللعبة السياسية فى النظام الحاكم الجديد الذى كان قد بدأ ثوريا. لعل السلطة لدى كثير من السياسيين والأفراد العاديين كذلك وسيلة للوصول إلى الأهداف المادية والمعنوية، لكن بدون شك فإنه من بين المراحل التى تخوضها المجتمعات نحو تدعيم قواعد السلطة الجديدة توجد مرحلة تسمى بالمرحلة الانتقالية والتى عادة ما يعبرها الثوريون المتطرفون والمثاليون رغما عنهم، هذه المرحلة طبقا لقول كثير من الخبراء تقترن فى العادة بالعنف واغتيال بعض الشخصيات الفاعلة المؤثرة.

هذه الخصائص تلحظ فى معظم الثورات التى حدثت فى العالم، ومع الأخذ فى الاعتبار طبيعة الظاهرة الثورية التى تحمل فى طياتها العنف والنزعة المثالية ينبغى ألا نعتبر الأمر خارجا عن حدود الطبيعى والمألوف، لكن إذا كانت هذه الظاهرة الثورية قد تخطت المرحلة الانتقالية إلى مرحلة إعادة بناء وإحياء هيكل السلطة ووصلت إلى مرحلة النضج السياسى، فالمتوقع أن تكون التحركات والمواقف المتخذة من قبل الحكام على النحو الذى ينفى وجود أى شائبة تعبر عن احتمال استغلال التيار السياسى الحاكم للسلطة أو تصفية منافسيه أو رفاقه الثوريين. إن حكاية الثورة وطريقة تشكيل التيارات السياسية فى إيران على الرغم من أن بها الكثير من المرارات والنجاحات، لكن فى المرحلة التى ترسخ فيها نظام الجمهورية الإسلامية تماما، وتم الاعتماد على تداول السلطة بين تيارين رئيسيين، نجد أن الأمر قد اختلف بعض الشئ عما هو معتاد فى الظواهر الثورية، فحتى الآن وبعد مرور ٢٨ عاما من عمر الثورة الإيرانية تتوارد أخبار من داخل تنظيمات هذه التيارات تشير إلى انعدام نضج ومراهقة سياسية.

تذبذبات سياسية:

اقترنت أنشطة الأحزاب والجماعات السياسية والتنظيمات والجمعيات الأهلية على مدار السنوات القليلة الماضية بتذبذبات فى مجموعها العام ففى بعض الوقت تولت شخصيات إصلاحية مقاليد السلطة، وفى وقت آخر تولاها الأصوليون، وكلا الفريقين كان يسعى دائما إلى تولية رجال تياره الفكرى جميع المناصب سواء كانت سياسية أو غير سياسية اعتمادا على ظروف المرحلة والسلطات التى يحوذها آنذاك.

لقد كان الانقسام وتشعب الجماعات السياسية داخل التيارات ظاهرة جديرة بالتأمل فى هذه السنوات والتى عادة ما كانت تحدث بين الأطياف الفكرية داخل التيار الواحد بعد الحصول على السلطة، ونفس هذا الأمر أدى إلى حدوث تغييرات كثيرة فى النهج السياسى لكثير من الأحزاب على الرغم من أن هذا التغيير يبدو طبيعيا، لأن وجود اختلاف فى وجهات النظر داخل أى تيار سياسى يعد أمرا طبيعيا، لكن نادرا ما يحدث الأمر بعد الحصول على السلطة، لكن الحادث فى إيران أن جماعة ما أو تشكيل سياسى ما يريد أن ينفرد بالسلطة، ويمنع أى تيار سياسى حتى ولو كان الذى ينتمى إليه من الدخول فى دائرة صنع القرار، خاصة إذا كانت هذه الجماعة أو التشكيل السياسى المشار إليه لا يقبل أى من الأحزاب والتشكيلات التى تحالف معها فى معركة الوصول إلى السلطة ويعتبر نفسه العقل المدبر ورأس كل تحرك.

مثل هذا الأمر قد حدث على أعتاب انتخابات المحليات وانتخابات مجلس الخبراء الأخيرة، والواقعة ربما يمكن تسميتها بالتمرد أو الثورة على الذات.

الأصوليون الذين عادة ما كانوا يخفون أى نوع من الاختلاف النظرى بينهم ويتشبثون بإظهار الانسجام الفكرى العميق ويصرون على أن وحدة التوجه هى السائدة بين أطيافهم الفكرية المختلفة، أعلنوا بشكل عملى عن وجود اختلاف بين الشخصيات الأصولية الكبرى من خلال ظهور فصيل جديد عرف بمؤيدى آية الله مصباح يزدى وكذلك مؤيدى أحمدى نجاد وذلك قبيل الدورة الانتخابية الثالثة للمحليات والرابعة لمجلس الخبراء.

الأصوليون التقليديون أو المحافظون على الرغم من اختلافهم النظرى مع التعميريين لكنهم حتى الآن لم يعلنوا عن معارضتهم صراحة وركزوا محور جهودهم على الحوار وممارسة العمل السياسى، لدرجة أنهم أدوا دورا كبيرا فى نجاح التعميريين فى انتخابات رئاسة الجمهورية من خلال دعم مرشحهم.

ظهور التيار الثالث:

فى هذه المرحلة ظهر التيار الثالث فى انتخابات مجلس الخبراء والذى وجه بالطبع بردود أفعال موسعة من قبل المحافظين، وهو ذلك التيار الذى أطلق على نفسه مسمى (نخبة الجامعة والحوزة) وتمتع بدعم من آية الله مصباح يزدى.

هذا التيار الذى يقال عنه أنه مؤيد على نحو ما لرئيس الجمهورية كذلك قد تمرد وانقلب ١٨٠ درجة ضد الأصوليين التقليديين دفعة واحدة بعد إعلان أسماء القوائم المقدمة فى انتخابات مجلس الخبراء، هذا على الرغم من إعلان حكومة أحمدى نجاد أن القائمة الانتخابية لاتحاد مدرسى حوزة قم عمل مستقل قام به الاتحاد من تلقاء نفسه.

أخيرا أعلن تيار نخبة الحوزة والجامعة المؤيد من آية الله مصباح يزيدى فى إحدى جلساته بمنطقة قلهك عن انتقاداته الشديدة للقوى التقليدية داخل الحوزة وبخاصة اتحاد مدرسى قم وقال: إن نخبة الحوزة والجامعة من منطلق الإحساس بالمسئولية قد دخلت الساحة السياسية بقوة من أجل تشكيل مجلس الخبراء، لأن بعض الأشخاص المستقلين الذين لم تشملهم قائمة مدرسى الحوزة أجدر من الأشخاص الموجودين فى القائمة.

مع ظهور تيار نخبة الحوزة والجامعة الذى بدأ نشاطه بالهجوم على الأصوليين التقليديين، تصاعدت أمواج المعارضات الحزبية.

وعلى الرغم من أن الناشطين السياسيين المنتمين للتيار الأصولى لا يعتبرون أن تواجد هذا التيار قد أدى إلى الإضرار بوحدتهم، لكن طبقا لأقوال المراقبين فإن التعارض الفكرى بين نخبة الحوزة والأصوليين التقليديين كبير لدرجة حدوث تقسيم جديد يفصل بينهما.

إذا كان الناشطون من الأصوليين التقليديين يعتبرون أن وجود اختلاف فى وجهات النظر أمر طبيعى حتى قبل إجراء الانتخابات الأخيرة، لكن الآن فإن التيار الثالث يقف فى مواجهة الأسس الفكرية للأصوليين التقليديين.

بعض الأصوليين التقليديين يعتقدون أن تيار نخبة الحوزة والجامعة يسعى إلى الاستقلالية حتى يستطيع دخول دوائر السلطة وبخاصة مجلس الخبراء، لذلك فهم يعارضون ظهور هذا التيار الجديد فضلا عن أسباب أخرى.

لماذا المعارضة....؟

إحدى النقاط الجوهرية التى يشترك فيها الناشطون السياسيون داخل التيارين هى عدم التطابق الفكرى بين مؤيدى مصباح يزدى وآراء الإمام الخمينى الأمر الذى هو بالطبع سبب معارضة الأصوليين التقليديين لهذا التيار الجديد لقد قدم الإمام الخمينى، إتحاد مدرسى حوزة قم للشعب الإيرانى كتشكيل من الأفراد المتدينين الذين يوثق بهم، لكن يبدو أن مؤيدى مصباح يزدى بتصرفاتهم وآرائهم تلك يهدرون مكانة اتحاد مدرسى قم لدى الشعب الإيرانى.

يعتقد عقلاء تيار المحافظين التقليديين بأن أعضاء اتحاد مدرسى حوزة قم لهم تاريخهم السياسى ونضالهم ضد النظام الشاهنشاهى فى حين أن تنظيمات مصباح يزدى ليس لها أى تاريخ ثورى أو نضالى بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التيار نظرا لمواقفه المتشددة والمتسرعة الأخيرة والرامية إلى تشويه شخصيات ثورية ذات تاريخ كبير، لم يعد موضع قبول أو تأييد من قبل أى جماعة سياسية وبخاصة كلا اتحادى مدرسى حوزة قم المحافظ والإصلاحى على السواء.

السبب الآخر لمعارضة تيار نخبة الحوزة والجامعة هو أن مصباح يزدى ومؤيديه لايولون رأى الشعب أى قيمة أو احترام، وربما يمكن القول بأنهم لايقبلون الانتخابات لأنه على حد زعمهم لا تستمد مشروعية الحاكم من الشعب وإنما تستمد ولاية الفقيه حيثيتها ومشروعيتها من قبل الله، لذلك فإن بعض الإصلاحيين يقولون أن نقاط التلاقى فى الأسس الفكرية بين الأصوليين التقليديين والإصلاحيين أكثر منها بين الأصوليين التقليديين والتيار المنسوب إلى مؤيدى مصباح يزدى، ولنفس السبب أيضا فإن الأصوليين التقليديين يخافون من تولى تيار نخبة الحوزة والجامعة للسلطة.

فى نفس الوقت نظرا للنقاط السالف ذكرها يسعى مؤيدو مصباح يزدى إلى تقليل ضغط الرأى العام الإيرانى والأحزاب السياسية عليهم من خلال تعديل وجهات نظرهم المخالفة لآراء الإمام الخمينى، ومن ثم أصبحت عدم شفافية المواقف الرسمية وعدم تحديد الهدف الحقيقى لدى مؤيدى مصباح يزدى أحد الأسباب الجوهرية لمعارضة هذا التيار فى الشارع الإيرانى.

يقول مهدى كروبى سكرتير عام حزب الثقة الوطنية: لقد ظهر التيار الثالث وستظهر تيارات أخرى وفق مقتضيات الأحداث، ولايوجد أى مانع فى أن يكون هذا الأمر مفيد أيضا، لكن شريطة أن يراعى الدستور وتراعى الحرمات، وألا تستغل أى جماعة سياسية الإمكانات الحكومية فى الصراع السياسى الحزبى.

القلق الأكبر:

على مدار الأشهر الماضية وبخاصة فى أيام إجراء الانتخابات، كان القلق الأكبر الذى ساور الجميع هو أن تستغل الإمكانات الحكومية لصالح مجموعة خاصة من المرشحين، لأن هذا التصرف فضلا عن أنه يخالف الشرع والقانون يضر بالتوافق بين أجهزة الدولة.

رد فعل باهنر على انقسام تكتل الأصوليين

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٧/١/٢٤

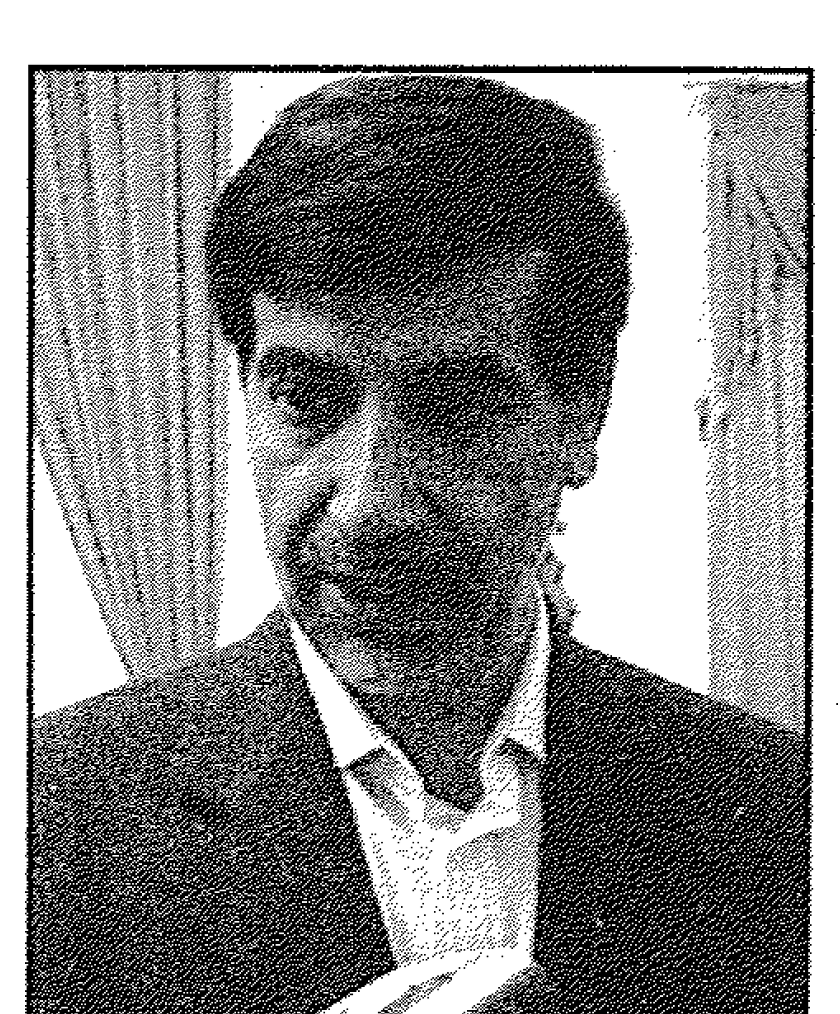
أثار انفصال عشرة أعضاء عن تكتل الأصوليين بالبرلمان وإعلان تشكيل تكتل "الأصوليين المبدعين" بعضوية هؤلاء الأعضاء العشرة لغطا كثيرا داخل البرلمان. فبالرغم من تأكيد النائب الأصولى عماد الدين افروغ على انقسام تكتل الأصوليين بسبب ظهور خلافات سابقة إلا أن رضا باهنر لم يؤيد صحة حدوث هذا الانقسام فى تكتل الأصوليين.

وحول الانتخابات الأخيرة لتكتل الأصوليين وبعض التصريحات التى صدرت حول عدم مشاركة أعضاء من التكتل فى الانتخابات وحضور نسبة ضئيلة من الأعضاء صرح باهنر قائلا: "كنا نعمل وفقا لبياننا التأسيسى ووفقا لهذا البيان يكفى حضور مائة عضو لعقد الاجتماع والتصويت". وردا على سؤال حول كون تأسيس التكتل الجديد للأصوليين يعنى الانشقاق فى تكتل الأصوليين بالبرلمان من عدمه قال: "أنا أعتقد أن عدد أعضاء تكتل الأصوليين وهو ٢٠٠ عضو لم يقل ولكن بعض أصدقائنا يرون ضرورة التعامل مع الحكومة بطريقة أكثر حدة وجدية". وأضاف قائلا: "إن بعض أعضاء تكتل الأصوليين يتهمونى أنا ومجلس إدارة التكتل بأننا لا نتعامل مع الحكومة بأسلوب حاد وراديكالى". وتابع: "إننى قد أعلنت أننى لا أقبل هذا الأسلوب فى التعامل مع الحكومة وأعتقد أن الشعب لا يحبذ إبراز الخلافات الفكرية بين البرلمان وبين الحكومة الأصولية ويجرها إلى بيوت المواطنين وموائدهم".

وأضاف رئيس تكتل الأصوليين بالبرلمان قائلا: "إننا فى الاجتماعات التى نعقدها مع الحكومة يمكن أن يكون لنا انتقاداتنا ونطرحها عليهم من منظور الاختلاف بين الخبراء. وأنا لا أؤمن على الإطلاق بسحب الخلافات إلى البرلمان ومن ثم سحبها إلى بيوت المواطنين عن طريق البرلمان".

وأكد باهنر على أن المواطنين يريدون منا العمل والخدمة ولا يريدون المشاجرات والمشاحنات. وردا على سؤال حول اعتقاده بأنه لا يجب انتقاد الحكومة نظرا لأن المواطنين لا يريدون الخلافات قال أنه لا يجب فى الوقت الحالى تصوير عمل الحكومة والبرلمان أمام المواطنين على أنهما يجب أن يختلفوا قبل أن يتعاونوا معا.

وردا على سؤال حول كون تكتل الأصوليين معارضا للجمع بين انتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة ورغم ذلك



وافق أعضاء التكتل على هذا الجمع خلافا لرأى التكتل قال: "إن التكتل فى البرلمان ليس مثل الأحزاب التى تصدر برنامجا يلتزم به الجميع".

ليس فى البرلمان سوى تكتل الأصوليين فقط

وقد صرح حسين فدائى نائب طهران وعضو تكتل الأصوليين فى البرلمان ردا على قيام عدد من النواب الأصوليين بتشكيل تكتل جديد قائلا: "لا يضم البرلمان سوى تكتل شامل باسم تكتل الأصوليين يشمل مجموعة متنوعة من التوجهات وربما يكون هناك ثلاثة أعضاء فقط يمثلون توجها خاصا". وأضاف قائلا: "إن النواب يمكنهم العمل على القضايا التخصصية وإبداء رأيهم فيها". وردا على سؤال حول كون تشكيل التكتل الجديد يعنى حدوث انقسام فى جبهة الأصوليين بالبرلمان قال: "لا فإن الأصدقاء يريدون فقط التعبير عن رأيهم فى القضايا المختلفة وهو أمر طيب للغاية". وردا على سؤال آخر حول ما تردد من أن السبب فى تشكيل التكتل الجديد للأصوليين هو إضعاف مجلس إدارة تكتل الأصوليين قال: "من الوجهة السياسية نحن لدينا تكتل ولكن من الوجهة التخصصية لدينا مشروعات واقتراحات وتوجهات متعددة وهذا من عوامل إثراء البرلمان". وحول كونه عضوا فى التكتل الجديد أجاب قائلا: "أنا أعتبر نفسى عضوا فى أى تكتل يريد العمل وفقا للمبادئ ولكن يجب الانتباه إلى أن هناك تكتل واحد فقط فى البرلمان ولكن هناك وجهات نظر مختلفة".

باهنر ديمقراطى أكثر من اللازم

صرح محسن كوهكن عضو اللجنة المركزية لتكتل الأصوليين بالبرلمان ردا على أنباء تشكيل تكتل جديد للأصوليين المبدعين قائلا: "نحن نرحب بحركة الأصوليين الذين يريدون تشكيل جماعات عمل متخصصة". وأضاف: "إن التحرك الجماعى من جانب النواب لتشكيل التكتل لا يمكن اعتباره انقساما فى تكتل الأصوليين". وحول انتقاد بعض النواب لإدارة باهنر لتكتل الأصوليين قال: "إنها ليست انتقادات وإنما هى تعبير شخصى عن الرأى من جانب بعض الأفراد". وأكد كوهكن على أن الاعتراض على باهنر هو أمر وارد إذا أنه ديمقراطى أكثر من اللازم وهو يستفيد من خياراته استفادة كاملة.

يجب انفصال الأصولية الخالصة عن التيار اليمينى التقليدى المحافظ

أعلن سعيد أبو طالب نائب طهران أحد الأعضاء المؤسسين لتكتل الأصوليين المبدعين بالبرلمان عن تحديد ٣١عضوا بهذا التكتل، وقال إنه سيتم الإعلان عن أسمائهم فى المستقبل القريب. وأضاف: "إن عنوان التكتل الخلاق والناقد هو اسم مؤقت وسوف يتم تحديد الاسم الرسمى لهذا التكتل بعد أخذ رأى الأعضاء".

كما قال أبو طالب: "إن نهج مجلس إدارة تكتل الأصوليين يدل على عدم تحمل تعدد الآراء والسيد باهنر رئيس تكتل الأغلبية يتكلم باسم تيار الأصوليين ككل". وأكد أبو طالب أن الوقت قد حان لكى ينفصل الأصوليين الحقيقيين الخالصين عن التيار اليمينى التقليدي. وقال: "إن التكتل المسمى بالأصولى هو فى الواقع تكتل الأغلبية وبعض أعضائه لا ينطبق عليهم وصف الأصولية وفقا لتعريف زعيم الثورة المعظم وما أكثر الأفراد الذين لا ينتمون إلى التكتل وينتسبون إلى تيارات سياسية أخرى بينما هم فى الواقع أصوليين".

من اليابان الإسلامية إلى الوعكة الهولندية

■ اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٧/١/٢٥

فى خرداد ١٣٨٣ (مايو ٢٠٠٤) ومع بداية المجلس السابع بدأ الأصوليون أعمالهم بشعار محورى هام أعلنه الأصوليون المسيطرون على السلطة التشريعية وهو الوصول إلى نموذج اليابان الإسلامية. وكان هدفهم من هذا الشعار هو تحويل الدولة إلى النموذج اليابانى ولكن بأسلوب إسلامى.

وفى الوقت الذى وصلت فيه حكومة الإصلاحيين إلى نهايتها ووصل الأصوليون للسلطة التنفيذية قوى احتمال تحقق اليابان الإسلامية.

ولكن فى ذلك الوقت لم يكن مناسباً إبداء وجهات النظر حول هذا الشعار، فكان يجب مرور بضع سنوات يمكن بعدها تقييم مشروعات وخطط الحكومة فى مجلس الشورى الإسلامى.

ولكن ما الذى يجب فعله لكى نسلك طريق الدول المتقدمة؟

بالنظر لما سبق فلا شك أن أول إجراء هو الإصلاح الإدارى. فالنظام الإدارى يجب أن يكون أكثر فاعلية وقابلٍ للثقة ولتحقيق حكومة أصغر عدداً وأنشط عملاً لابد من إعادة النظر فى المؤسسات الإدارية والاقتصادية للدولة وهذا الأمر يحتاج إلى إجراءات جدية.

وفى كل الأحوال، فإن برنامج إصلاح المؤسسات الإدارية يجب أن يمر بمراحل رئيسية هى:

١- التجارة

٢- القطاع المالى

٣- العمالة.

٤- القطاع العام أو الحكومى.

وتتمثل المهمة الأولى للقطاع العام فى أنه يجب أولاً إيجاد مساحة أوسع بهدف تهيئة المجال لتحقيق المبادرات الفردية وخاصة فى القطاع الخاص. ويجب على الحكومة أن تتجنب التدخل فى الأنشطة الاقتصادية المنفصلة، وتقليص أنشطتها وتحسين مستوى تقديم السلع والخدمات الحكومية.

وتتمثل الخطوة الثانية فى الإدارة الاستشارية للمؤسسات والمنظمات الحكومية من أجل التغيير، والإدارة الاستشارية يجب أن تكون خارج الحكومة.

أما الخطوة الثالثة فهى إصلاح نظام الميزانية، بعبارة أخرى فإن تنفيذ نظام تخطيطى للميزانية من أهم المسئوليات من أجل إخراج اقتصادنا من إطار اقتصاد الفساد.

والآن اتضح للجميع ماذا يجب فعله للوصول إلى اليابان الإسلامية.

وللأسف يجب القول أن تقارير المؤسسات الدولية تؤكد أن اقتصاد دولتنا لم يتحرر من اقتصاد الفساد، وهو الأمر الذى جعل الدولة بدلاً من أن تتحرك تجاه نموذج اليابان الإسلامية تتحرك إلى النموذج الهولندى. وقد جاء فى تقرير (ميزانية الدولة وآثارها على الاقتصاد الوطنى) أنه فى عام ١٣٨٢ (٢٠٠٣) أنفقت الحكومة من الميزانية حوالى ٢٠,٨ مليار دولار، وفى عام ١٣٨٣ (٢٠٠٤) ٢٢,٧ مليار دولار، وفى عام ١٣٨٤ (٢٠٠٥) حوالى ٣٦,١ مليار دولار، وفى عام ١٣٨٥ (٢٠٠٦) ٤٤ مليار دولار. وفى العام الجارى نما معدل النقد القومى بمقدار ٣٣,٥٪، ومع تنامى النقد من ناحية، وتزايد نفقات الحكومة من ناحية أخرى سيوجد دافع لزيادة نسبة التضخم إلى أكثر من ٢٠٪. هذه الحقيقة تكشف عن مضمون مهم مفاده أن ثمة قرارات كثيرة يجب على الحكومة اتخاذها لتجنب النموذج الهولندى والتحول تدريجيا إلى النموذج اليابانى للتنمية.

الانتقال من ديمقراطية التمثيل إلى ديمقراطية المشاركة

■ ناصر فكوهى■ اعتمادملى (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٧/١/٢٧

بداية تجدر الإشارة إلى أننا نتحدث عن ديمقراطية المشاركة من وجهة نظر سياسية وليست قانونية. وكذا حينما يتحتم علينا تناول تحول المجتمعات من ديمقراطية التمثيل إلى ديمقراطية المشاركة، يفترض أن نتعرف أولاً عن ماهية أخلاق المواطنة وماذا تعنى كلمة ديمقراطية؟ الواقع أن تراثنا الإسلامى قد تناول مثل هذه الموضوعات حينما تحدث عن المدينة الفاضلة لاسيما عند الفارابى، ابن سيناء وابن خلدون، إذ إنهم قد لمسوا حقوق المواطنين فى إطار هذه المدينة الفاضلة. أما عن تاريخ هذه التجربة عند الغرب، فسنجد أن تاريخ هذا الاصطلاح يعود فى الأصل لليونانية القديمة. على أية حال، فقد تطور ليصبح اليوم هناك أخلاق وأطر للمواطنة تنبع من مجموعة قوانين ونظم يجب على المواطنين السير بمقتضاها، وقد كان لازماً على القانون التدخل فى شئون المواطنين حتى لا تترك أجواء المدينة بدون نظام، والتساؤل الذى يطرح نفسه، لماذا المدينة؟

المدينة هى ذلك المجتمع الكبير المعنى بالأساس بالنظام، وإذ نظرنا على إيران، سوف نجد أنها عبارة عن مدن كبرى، فالمدن بها تتراوح بين ٦٥ إلى ٧٠٪، يعنى أكثر من ٧٠٠ مدينة قائمة فى إيران، حتى أن القرى الكبرى قد تأخذ خصائص المدن نظراً لاقترابها من ناحية وتطويرها من ناحية ثانية.

وتجدر الإشارة إلى إننا اليوم وفى إطار العولمة، هناك ثمة مستويات ثلاث، المستوى العالمى، القومى، المحلى وكلهم على صلة وثيقة، بعضهم البعض، وإيران لا تستثنى من هذه القاعدة.

حيث إننا لا يمكننا وضع أى خطط أو برامج بدون الأخذ فى الاعتبار، المستويات الثلاث مجتمعة. فمثلاً ما هى الأوضاع على الصعيد الدولى؟ وما هى الظروف التى ينبغى علينا التوفيق معها؟ من وجهة نظرى أن ما يسود العالم اليوم هو الفكر السياسى الاقتصادى القائم على الليبرالية، ألم تتمكن رؤوس الأموال فى عملية العولمة الجارية اليوم! ألم تترسخ ليبرالية الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النظام العالى الجديد التى تقوم على الهيمنة والسلط بالقوة ومن ثم بدأنا نشهد مقاومتها على العديد من الاتجاهات، مقاومة فى صورة عزلة أحياناً، وفى صورة إرهاب دولى أحياناً أخرى، على أية حال، النقطة المهمة الأخرى فى مسألة العولمة، هى أزمة الديمقراطية، ونحن فيما نتحدث عن أزمة الديمقراطية، نقصد الديمقراطية الغربية النابعة من اليونانية والمستمدة من اصطلاح دموس domosوالتى تعنى الشعب. وهذه الديمقراطية تقوم على عنصرين، الأول وهو القائم على التمثيل يعنى تفويض الاختيار، أو بعبارة أدق، أن الأفراد أو المواطنين مع ديمقراطية التمثيل لا يتخذون القرار بشكل مباشر وإنما ينتخبون أشخاص ينوبون عنهم فى الاختيار. أما الثانى، فيقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية، التشريعية والقضائية، ومما لا شك أن الأحزاب، البرلمانات والنقابات تستطيع العمل بكل حرية فى إطار تلك الديمقراطية الغربية، أما اليوم فإننا نواجه أزمة مع مثل هذه الديمقراطية، وذلك للأسباب التالية: مما لا شك فيه أن نتيجة تطور المجتمعات البشرية، وتحديث المناطق التى كانت بعيدة عن الاهتمام فيما مضى، وارتفاع المستوى الثقافى وتعقده لدى المواطنين، إضافة إلى تداخل وتعقد العلاقات الإنسانية وكذا تشابك المصالح، وهذا بدوره خلق أنواع من التلاعب والفساد السياسى، وبات المواطنين فى ريبة من أفعال السياسيين.

على أية حال، فقد أدى الموروث التاريخى لديمقراطية التمثيل إلى بقاء فئة بعينها فى إدارة الشئون السياسية، وكذا وصول عهد الحكومات المرفهة إلى نهاية خلق أزمة فى ديمقراطية التمثيل. فقد كان العهد الذهبى لوصول الحكومات المرفهة للحكم بين عام ١٩٥٠ وحتى ١٩٨٠م، هذا النموذج الذى يمكننا مشاهدته فى دول اسكندنافيا وشمال أوروبا، وهى الأنظمة ذات التكاليف الاجتماعية الباهظة ولكنها فى المقابل تقدم امتيازات لجذب المهاجرين إليها، وبالرغم من ذلك وارتفاع دخولهم يظل تعداد سكانهم منخفض، لاسيما السويد منذ ٣٠ سنة وحتى الآن وتعداد سكانها أقل من ٩ مليون نسمة، لكن هذه الدول تحيا فى أزمة موضوعها "العالم الرابع" يعنى الفقراء الذين يعيشون فى مثل تلك الدول الثرية اليوم، فوجود هؤلاء الفقراء هناك يخلق الأزمة بحيث إن توزيع الامتيازات وبشكل عادل بين الجميع، الفقراء والأغنياء قد يعد أمراً غير فى الصعوبة. وعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية يعيش بها اليوم بعض الأقليات مثل الأقلية ذات الأصول الأسبانية، وذات الأصول الآسيوية وذات

الأصول السوداء، ويتوقع خلال الثلاثين عاماً القادمة أن تطرأ تحولات فى شكل هذه التراكيب الاجتماعية، وحينها هل سيكون الأشخاص المتصدرون للسلطة آنذاك لديهم الاستعداد من النواحى الاقتصادية والسياسية على ترك أماكنهم لطبقة السود أو الأقلية ذات الأصول الأسبانية مثلاً؟! فمما لا شك فيه أن هذه المسألة تجر الولايات المتحدة إلى العنصرية. ولعل هذا الموضوع متأثر فى معظم دول العالم أيضاً مما يضع ديمقراطية التمثيل موضع التساؤل، نظراً لكونه قد يفضى فى المستقبل إلى صراعات قومية وعنصرية فى جميع الأرجاء دون استثناء.

وكذلك الحال مع المجتمعات المتخمة بالأزمات، إذ إنها ومع مرور الوقت بدأت الحكومات المركزية فى تلك المجتمعات تسليم بعض أمور الحكم للسلطات المحلية مثل المحافظين ورؤساء المجالس البلدية، وهو ما عرف بديمقراطية التمثيل لكن مع تطوير حركات المجتمعات فى المستقبل لسوف تتغير الأوضاع كما أسلفنا الذكر.

ومما سبق يتضح أن الحكومات المطلقة فى واقعها هى التى مهدت المجال أمام ظهور الحكومات العصرية الديمقراطية، وكذا تحل الحكومات والديمقراطيات المشاركة بدلاً من ديمقراطيات التمثيل، بحيث يصبح للشعب الدور المباشر فى مشاركة صنع القرار السياسى. وكذا يتحتم على الحكم نبذ سياسة المركزية، والعمل بسياسة تفويض الانتخاب بشكل واسع النطاق، والشعب فى النهاية عليه أن يختار بحرية وديمقراطية أيا من الأنظمة وشكل العلاقة القائمة بين الحكم والمحكوم، وبهذا نكون أعطينا للشعب امتيازات أكثر، ورجعنا الثقة من جديد لديهم.

وأخيراً، على الدولة أن تتعامل مع الآثار السلبية الناجمة عن ظهور طبقات (قوميات) جديدة، بتثبيت الهوية الواحدة، بحيث لا يتناقض المواطن بين الهوية المحلية والهوية القومية، المهم أنه يدرك وخاصة فى ظل الظروف الدولية الحالية أنه يحيا فى ظل دولة قوية باستقرار نظامها السياسى وبقدر تلبيتها لحقوق مواطنيها.

التحزب فى التعامل مع الملف النووى ممنوع

■ **بهداد مهرباور** ■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٧/١/١١

فى الأيام الماضية وعلى أثر تصاعد حدة أزمة الملف النووى، تناولت وسائل الإعلام الملف على نحو أكثر كثافة. ويبدو أنه لا يوجد مواطن إيرانى واحد يعارض حصول إيران على التكنولوجيا النووية والاستخدام السلمى للطاقة النووية ولكن هناك اختلافا فى الآراء حول كيفية تحقيق هذا الهدف.

ما طرح فى الأيام الأخيرة هو أن المسئولين عن الملف النووى بعد اتخاذهم عدة خطوات إيجابية وعندما اقتربوا من تحقيق نتيجة مرضية فوجئوا بحملة ضغوط جديدة لا علاقة لها بالملف النووى ولكنها ذات قدرة عالية على القضاء على الإنجازات. ولذلك أعلنت صحيفة همشهرى (المواطن) فى مقالها الافتتاحى عن القلق ضمنيا من بعض القضايا فى معرض دراسة المواقف والأساليب المختلفة للدفاع عن حق إيران فى امتلاك التكنولوجيا النووية.

ونظرا لأن هناك إجماعا غير مسبوق بين الإيرانيين حول الدفاع عن الحق النووى بل إن الأغلبية الساحقة من الإيرانيين المقيمين بالخارج تؤيد وبحسم دفاع الجمهورية الإسلامية عن هذا الحق الأصيل للشعب الإيرانى، فمن الأفضل أن نتخذ نهجا متعقلا للتوصل إلى وسيلة للنجاح فى القضية النووية بأقل الضغوط وبعيدا عن طرح قضايا الأحزاب والتيارات.

وتتمثل إحدى القضايا التى يبدو أنها غير مرتبطة بالملف النووى الإيرانى ولكنها مؤثرة للغاية فى تحديد مصير هذا الملف كما يرى بعض المفكرين، فى عقد مؤتمر دولى فى طهران لدراسة موضوع "الهولوكوست" دراسة علمية وتاريخية.

فبعد الحرب العالمية الثانية أصدرت الدول الأوروبية قوانين تحظر على أى شخص أو مؤسسة أو حكومة إنكار الحقائق الثابتة فى الحرب العالمية الثانية واعتبرت "الهولوكوست" من الوقائع غير قابلة للإنكار.

ولكن بعض خبراء التاريخ والسياسة المقربين من الأصوليين المتشددين يشيرون إلى عدم وجود أى وثيقة أو مستند دقيق وموثوق به لأبعاد وحقائق "الهولوكوست"، وبالتالى يصرون على عقد هذا المؤتمر لمعارضى ومؤيدى الموضوع لتقديم الوثائق والأدلة والشواهد لنفى أسطورة أو تأييد حقيقة "الهولوكوست".

ومع هذا استمر صراع الكلمات بين طهران والغرب فى هذا المجال إلى أن أكد حميد رضا آصفى المتحدث باسم وزارة الخارجية على عقد المؤتمر فى الربيع

الماضى.

ورغم كل هذا لم ينعقد المؤتمر فى الربيع ولكن آصفى المتحدث باسم وزارة الخارجية فى ذلك الوقت اكتفى بالقول إن المؤتمر سوف يعقد وبعد هذا ترددت همسات حول معارضة بعض الخبراء ونواب البرلمان والمسئولين لعقد هذا المؤتمر.

وفى الوقت نفسه كتبت صحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية مشيرة إلى زيادة عدد النازيين الجدد فى ألمانيا فى عام ٢٠٠٥ تقول إن المتشددين اليمينيين فى ألمانيا يعتزمون تنظيم مظاهرات معادية لإسرائيل خلال مباريات كرة القدم التى يكون الفريق الإيرانى طرفا فيها وتأييد عقد مؤتمر "الهولوكوست". وكان هؤلاء الأفراد قد أعلنوا من قبل أنهم سينظمون مظاهرات معادية لإسرائيل خلال مباراة إيران مع أنجولا فى مدينة لايبزج الألمانية يوم ٢١ يناير ونشروا هذا الخبر فى موقعهم الإليكتروني. ثم ذكرت الصحيفة أن عدد النازيين الجدد فى ألمانيا قد تزايد من ٣٨٠٠ عام ٢٠٠٤ إلى ٤١٠٠ عام ٢٠٠٥ وأن عدد المتشددين المستعدين للمشاركة فى هذه المظاهرات قد تزايد من ٤٠٠ إلى ١٠٤٠ شخصا.

ومن جهة أخرى كانت الحكومة الإسرائيلية ووسائل الإعلام التابعة للدوائر الصهيونية تحاول الصيد فى الماء العكر عن طريق الربط بين هذا الموضوع وبين الملف النووى الإيراني. ومن هنا فإنه يبدو أن الصهاينة الذين لم يستطيعوا نسيان أحقادهم ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية التى استمرت سبعة وعشرين عاما قد وجدوا فرصة مناسبة لتشويه وجه إيران وحاولوا عن طريق تحريف الموضوع وتضخيمه إثارة الأجواء ضد الحق النووى الإيرانى وتحويل القضية لصالحهم. ولا شك فى أن امتلاك الصهاينة لوسائل الإعلام الكبرى وتبعية عمالقة الإعلام المؤثر فى العالم لهم يجعل من استغلال هذه القضية أمرا ميسورا عليهم ولذلك تمكنوا بكل يسر من إثارة الرأى العام العالمى وخاصة الحكومات الغربية أو المقربة من الغرب ضد الحق النووى الإيراني.

وعلى أية حال تم عقد مؤتمر "الهولوكوست" رسميا ولكن تزامن هذا المؤتمر مع زيادة الضغوط الدولية على إيران وحساسية الملف النووى الإيرانى قد أدى إلى إثارة ردود أفعال العديد من المحافظين المنتقدين لقيام الحكومة بعقد هذا المؤتمر وكانت الدوائر المقربة من المحافظين المعتدلين من أهم المعارضين لعقد هذا المؤتمر. وقد أعلنت إحدى وسائل الإعلام المقربة من هذه الدوائر معارضتها الشديدة لهذا المؤتمر تحت عنوان مغامرة ثمنها المصالح القومية. وأعلن هؤلاء المحافظون المعتدلون أسبابا عديدة لمعارضى مثل هذا المؤتمر وأهم هذه الأسباب:

١- رغم أن طرح قضية "الهولوكوست" قد مضى عليه أكثر من ستين عاما وهو يسبق إعلان قيام دولة إسرائيل فى ١٩٤٨، إلا أن الملاحظ أنه بالرغم من مواقف علماء الدين الشيعة المؤثرة الواضحة وخاصة الإمام الخمينى والشهيد مطهرى حول وجود إسرائيل وهى المواقف المسجلة منذ حوالى نصف قرن لم نشهد حالة واحدة من التشكيك فى "الهولوكوست" لدى علماء الدين الشيعة المناضلين أو المفكرين المناضلين قبل الثورة. بينما كان المنتظر أنه رغم رفع راية الإمام الخمينى فى النضال ضد إسرائيل أن نرى أثرا لتشكيكه فى واقعة "الهولوكوست" فى آثاره المكتوبة أو الشفوية ولكن هذا لم يحدث.

٢- بعد نجاح الثورة الإسلامية كان الإمام الخمينى يتولى السلطة لمدة أحد عشر عاما وبعده تولى الزعامة أية الله خامنئى لمدة سبعة عشر عاما وكان كلاهما يبديان تحمسا شديدا وتعصبا تجاه القضية الفلسطينية ومعارضة الصهيونية ولكن أيا منهما لم يشر إشارة مباشرة أو غير مباشرة لموضوع "الهولوكوست" بل ولم يتخذ أى من أجهزة الحكومة سواء وزارة الخارجية أو هيئة الدعوة الإسلامية أو هيئة الثقافة والاتصالات الإسلامية أو وزارة العلوم أو غيرها موقفا فى هذا المجال.

المشروعات القومية: خيال أم واقع؟

■ سعيد شفيعى ■ كزارش (التقرير) العدد ١٨١، ديسمبر ٢٠٠٦

تعد واحدة من أهم سمات وخصائص الاقتصاد الإيرانى النتائج والآثار السلبية التى تنتج عن التقلبات التى تحدث فى سعر النفط. وبشكل عام يمكننا القول بأن المسئولين الإيرانيين تتملكهم المنطقية و انتهاج السبل والخطط العقلانية الرشيدة كلما حدث انخفاض فى العائدات النفطية، لكننا نجدهم على صورة مختلفة تماماً عندما يحدث العكس. فعندما تزداد العائدات النفطية نجدهم يخرجون إلينا مفتخرين بها ثم ينطلقون فى إعطاء وتقديم وعود غير مدروسة وخيالية.

ثمة سمة أو قاعدة متحققة فى الاقتصاد الإيرانى وهى: عندما ترتفع قيمة النفط ومن ثم تزداد العائدات النفطية نجد نمواً غير طبيعياً فيما يخص الاستثمار فى المشروعات الكبرى وأحياناً فى المشروعات المترفة ثم فجأة تتوقف أو تتعطل هذه المشروعات عندما تنخفض العائدات النفطية أو يتم إنجاز نصفها وحسب ولهذا ينتج زيادة ضخمة فى التكاليف المتعلقة بالتأخير فى إتمام تلك المشروعات الأمر الذى يصاحبه أيضاً إهداراً للمصادر المالية من جهة وسبباً لكى ترتفع معدلات الفساد المالى والإدارى من جهة أخرى.

الحقيقة أن اقتصادنا القومى قد عانى كثيراً - وتضرر بشدة- من هذه التقلبات والأخطاء المتكررة مرات ومرات والنتيجة هى أننا نرى مشروعات كبرى مثل مترو طهران قد تأخر سنوات طويلة حتى يدخل فى مرحلة التشغيل وكذلك الحال بالنسبة لمطار الإمام الخمينى الدولى الذى لم يتم تشغيله إلا بعد عقدين.

من هنا سوف نعمل على تناول النتائج السلبية لهذه القضية الهامة والأساسية بالنسبة للاقتصاد الإيرانى.

التزلزل فى الاستثمار الوطنى

من الثابت فى الكتب الاقتصادية التى يتم تدريسها للطلاب -أى غير المتعمقة- أن الاستثمار يعد بمثابة القاطرة والبنية التحتية لعملية التنمية والاستقرار والتقدم الاقتصادى بالنسبة لأى دولة. من هنا- ولهذا السبب - فإن الدول المختلفة تخصص نسبة مهمة من إجمالى ناتجها القومى لهذا الأمر أى الاستثمار. أيضاً على الرغم من أن الاستثمار يعد ركناً وأصلاً مهماً وأساسياً للاقتصاد القومى إلا أن النقطة الأخرى الأكثر أهمية والفاصلة والحاسمة فى هذا الأمر هى "الكيفية" أى كيفية تحقيق وتوجيه عملية الاستثمار ومجالاته وليس فقط حجم الاستثمار أو كميته. بعبارة أخرى تعد ماهية وطبيعة المشروعات الاستثمارية- وليس حجم الاستثمارات- هى العامل الحاسم والمؤثر على التنمية والاستقرار الاقتصادى.

فيما يخص الاقتصاد الإيرانى يمكن القول وبشكل عام أنه خلال السنوات الماضية كانت "العائدات النفطية" هى أهم العوامل المؤثرة على أية تغييرات كان يشهدها الاقتصاد الإيرانى وبعبارة أدق كانت العنصر والعامل المحدد والشكل الطبيعى للاستثمار الوطنى.

فعندما كانت العائدات النفطية تزداد بقوة نتيجة لزيادة أسعار النفط فإن الاستثمار الوطنى كان يزداد بدوره والعكس صحيح ثمة مرحلتان استثنائيتان فقط شهدتهما إيران طوال السنوات السبع والعشرين الماضية وهما.

الأولى، كانت خلال أعوام ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٨ وهى أعوام كانت مرتبطة بسنوات الحرب المفروضة (الحرب العراقية - الإيرانية) وذلك بسبب ظروف الحرب التى كانت تعيشها الدولة والتى كانت العوائد النفطية تنفق وتوجه معظمها من أجل تأمين وتوفير نفقات الحرب.

الثانية، كانت خاصة بسنوات ١٩٩٢، ١٩٩٤ حيث شهدت استثماراً فى الاستثمار الوطنى على الرغم من الانخفاض الذى كان قد حدث فى العائدات النفطية حدث ذلك نتيجة لاستفادة الحكومة من المصادر المالية الأجنبية فى صورة اقتراض مباشر وإنفاق تلك القروض فى تعمير وبناء الدولة فيما يعرف بمرحلة التعمير وإعادة البناء التى أعقبت انتهاء الحرب المفروضة. من هنا يمكننا القول إنه مع غض النظر عن هذه الاستثناءات يمكن الاستنتاج بأنه فى حالة حدوث تقلبات زلزالية فى العائدات النفطية فإن مسيرة الاستثمار الوطنى تصبح بدورها أسيرة لتلك التقلبات الزلزالية وهو ما يؤدى إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد الوطنى يصبح عرضة لمواجهة أزمات كثيرة وحادة وهذا هو عين ما حدث لجميع الحكومات التى تولت شئون الدولة اعتباراً من العام ١٩٧٧ وهو العام الذى شهد حدوث أول زيادة غير مسبوقة للعائدات النفطية. نفس الصورة بنفس النمط مع اختلاف الأشخاص فقط. مشروعات جديدة ضخمة وكبيرة وحالمة يتم الإعلان عنها مع زيادة العائدات النفطية ثم زلزالاً شديداً فى كل شئ مع الانخفاض الحاد أو الانهيار فى أسعار النفط. وللأسف الشديد فإن هذه "الدورة" الباطلة قد نالت من الحكومة الجديدة- حكومة أحمدى نجاد- والتى انتهت بهزيمة قياسية فى قيمة النفط التى حدثت خلال الشهور القليلة الماضية. السؤال هنا هو: بكم يحدث ذلك؟ أى ما هو الثمن الذى ندفعه فى مثل هذه "الدورة"؟

المشروعات الوطنية من الكلام إلى العمل

من المعروف فى الأدبيات الاقتصادية أن الحكومة أو القطاع العام تتولى فى اقتصاد الدول المختلفة، تتولى مسئولية الاستثمار فى مشروعات البنى التحتية التى لا يتوفر للقطاع الخاص القدرة أو الرغبة أو الحافز من أجل إنجازها. وفى إيران .. ووفقاً للمادة/ ٤٤ من الدستور فإن القطاع الحكومى هو المسئول الأساسى عن الصناعات الأمم والمشروعات والصناعات الكبرى، من هنا يكون طبيعياً أن يصبح الاستثمار فى هذه القطاعات تحت سيطرة وإرادة الحكومة.

الحاصل أنه بالإضافة إلى الإخفاقات التى حدثت فى القطاع العام إلا أن انتقاداً آخر ومهما موجه لهذا القطاع فيما يخص التأخير أو التأخر فى طريقة الأداء والتنفيذ الخاصة بمثل هذه المشروعات. إن المشروعات

التى أطلق عليها وصف "المشروعات القومية" هى: برج الميلاد، مطار الإمام الخمينى الدولى، سد كرخه وآلاف مؤلفة أخرى من عينة ذلك. من هنا فإن التأخير فى تنفيذ أى من هذه المشروعات القومية يمكن أن يؤدى إلى التأثير السلبى على جميع المشروعات الأخرى ذات الصلة هذا إلى جانب الأضرار والخسائر الناتجة عن عدم تنفيذ هذه المشروعات أصلاً، لكن يبدو أن المسئولين يرون الأمر بصورة أخرى فنجدهم يطرحون علينا مشروعات أجدد بهدف تنفيذ وإتمام المشروعات الأقدم، مثلما هو الحال عند القيام بتشكيل لجنة فرعية لدراسة أمر ما ثم ينبثق عن هذه اللجنة لجان أخرى وهكذا طبقاً للإحصاء الرسمى الصادر عن الهيئة القومية للإدارة والتخطيط فإنه فى الوقت الذى لازال هناك ٩٠٠٠ مشروعاً عمرانياً فى الدولة لازالت تعانى من معوقات حالت دون تنفيذها حتى الآن وفى الوقت الذى لم يتم إنجاز سوى ٥٢ مشروعاً وطنياً فقط فى عام ٢٠٠٦ إلا أن الحكومة قامت بإدراج ٧٧ مشروعاً قومياً فى الموازنة العامة للدولة الخاصة بعام ٢٠٠٧!! من هنا فإنه فضلاً عن العواقب السلبية لعرقلة هذه المشروعات فإن هذه الإحصائيات تفيد أنه حتى إذا لم يكن هناك أية معوقات فى الماضى تجاه أى مشروع ما فإن ما حدث فى ميزانية ٢٠٠٧ من قيام الدولة بطرح ٧٧ مشروعاً قومياً فى جدول أعمالها فإن ذلك يزيد بمقدار ٥٠٪ عن القدرة الفعلية المتاحة لتنفيذ هذه المشروعات مقارنة بالعام السابق. بعبارة أخرى نقول إنه على الرغم من انخفاض العائدات النفطية عما كانت عليه فى معظم الأوقات خلال عام ٢٠٠٦ إلا أن الحكومة قامت بالإعلان عن تنفيذ ٧٧ مشروعاً قومياً فى عام ٢٠٠٧ ذى العائدات النفطية المنخفضة مقارنة بـ ٥٢ مشروعاً قومياً تم الإعلان عنها فى عام ٢٠٠٦ .

يقال إن الحكومة بوصفها المتعهد الأساسى للنظام التنفيذى فى الدولة لا تملك قليلاً من الاهتمام بالاختبارات والأخطاء والأزمات الماضية ولهذا فهى تعمد إلى توجيه الزيادة المؤقتة من العائدات النفطية ولأجل مصالح سياسية - وليس وفقاً لأسس علمية- من خلال إنفاقها فى مشروعات عمرانية وقومية طموحة على نحو يفوق حجم القدرات المتاحة للدولة الأمر الذى يؤدى إلى الإلغاء أو التأخير الطويل فى تنفيذ هذه المشروعات القومية.

وفى هذا الصدد يقول الاقتصادى الإيرانى الخبير الدكتور "فرشاد مؤنى" أن مشكلة المشروعات القومية أوسع وأكبر من مجرد بحثها فى إطار الموازنة العامة للدولة، هو يعتقد أن مشروعاتنا القومية العمرانية تحتاج إلى حزمة متنوعة من القدرات الذاتية وأنه أبداً لن يتم حل مشكلة أو قضية للمشروعات العمرانية فى الدولة عن طريق حقنها وتطعيمها بالعملة الصعبة أو بالريال. على سبيل المثال فى عام ٢٠٠٥ وبينما لم تكن الحكومة بصدد مواجهة أى نوع من الضائقة أو الأزمة المالية فإنها أعلنت أنها قد أتمت الانتهاء من ١٢٥ مشروع وطنى عمرانى فى إطار -من خلال- الموازنة العامة للدولة فى ذلك العام، فى المقابل فإن المؤشرات والتفصيلات الخاصة بموازنة الدولة لعام ٢٠٠٦ قد كشفت لنا عن أن ٧٢ ذيلاً من الزيول الخاصة بتلك المشروعات القومية الـ ١٢٥ لازالت قيد التنفيذ أو البحث عن آليات تنفيذية لها للإعلان عن الانتهاء الكامل من تلك المشروعات، فالذى حدث فى موازنة عام ٢٠٠٦ هو أن الحكومة قد أعلنت أنها خصصت اعتماداً يبلغ ٥٠١١ مليار ريال وأعلنت أن هذا الاعتماد خاص بعملية الانتهاء من هذه المشروعات الـ ٧٣ كما أعلنت أيضاً أنه يجب تخصيص اعتمادات أخرى مقدارها ٨٥٠٧ مليار ريال خلال الأعوام القادمة لاستكمال العمليات التنفيذية النهائية لذات المشروعات.

ما سبق يعنى أن الـ ١٢٥ مشروعاً التى أعلن أنها مشروعات قومية لم يتم سوى الانتهاء من ٥٢ مشروعاً منها فقط وأن ٧٣ مشروعاً ظلت قيد التأجيل نتيجة لعدم وجود اعتمادات من جهة والعجز فى الموازنات التى كان قد تم تخصيصها لإنجاز تلك المشروعات من جهة أخرى، كل هذا يحدث فى ظل مرور الحكومة خلال العامين الأخيرين بمرحلة غير مسبوقة من ارتفاع العائدات النفطية على نحو أخذ الحكومة نحو تقديم "وعود"- غير مسبوقة أيضاً- مفادها تخصيص النسبة الأكبر من هذه العائدات للقطاع العمرانى.

الواضح لنا أن حكومته قد وقعت فى نفس أخطاء الحكومات السابقة -كما سبق القول- فى كل فترة تحدث فيها زيادات مرتفعة فى العائدات النفطية حيث تقطع على نفسها تعهدات والتزامات ضخمة غير مألوفة يجعلها تعيش- أو يضعها داخل- أزمة غير طبيعية أيضاً فيما يخص توفير المصادر المالية اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات وهو الأمر الذى لازال قائماً للآن. الجدير بالذكر أن هذه القضية تأخذ أبعاداً أوسع فى القطاع العمرانى وهو القطاع الذى يكشف عن عجز الحكومة الحقيقى عن تنفيذ تعهداتها نتيجة لهذا العجز يتم تحميل الاقتصاد الوطنى بنفقات أخرى إضافية. المشكلة هنا تتمثل فى أن الحكومة التاسعة- حكومة أحمدى نجاد- والتى تشبه جميع الحكومات السابقة فى الوقوع فى هذا الخطأ المألوف إلا أنها قد تفوقت على جميع الحكومات السابقة فى نقطة أساسية وهى أنها قد غالت وزادت وزايدت فى الأمر

حيث أفرطت وبقوة فى هذه التعهدات الخاصة بإنجاز مشروعات قومية على نحو غير مألوف وبأساليب وأنماط غير علمية على الإطلاق الأمر الذى يضاعف من حجم الآثار والنتائج والتداعيات السلبية. المثال الذى ذكرناه منذ سطور يؤكد لنا الأمر.

بناء السدود نموذجاً

أحد القطاعات المهمة فى المشروعات الوطنية العمرانية فى الدولة هو قطاع "بناء السدود". تملك الدولة الآن ٩٠ سداً فى فئة السدود الكبرى المصنفة فى المرتبة الأولى فى حين يوجد ٧٥ سداً آخر قيد الانتهاء وعلى وشك دخول مرحلة التشغيل مقابل وجود ١٧٧ سداً تم وقف العمل فيها لعدم وجود اعتمادات مالية من ناحية أخرى وفقاً لكلام نائب وزير الطاقة بأنه جارى هذا العام تنفيذ ٨٨ مشروعاً لإقامة ٨٨ سداً كبيراً عبر تخصيص اعتماد مالى يزيد عن ١٨ ألف مليار ريال وفى هذا الصدد تم تقديم اقتراح من جانب وزارة الطاقة إلى الحكومة من أجل تخصيص ٥٣٠٠ مليار ريال فى الموازنة العامة الجديدة للدولة أى موازنة عام ٢٠٠٧ .

السؤال الأصلى هنا هل يعد وجود هذا العدد من السدود ضرورى واقتصادى لدولة مثل إيران نصفها مناطق جافة لا يزيد معدل سقوط الأمطار فيها عن ثلث المعدل العالمى البالغ ٨٦٠ ملم إذ يبلغ متوسط سقوط الأمطار فى إيران ٢٥٠-٣٠٠ ملم سنوياً؟

السؤال الآخر هو: ألا يعد الاستمرار فى بناء السدود وتمحور الميزانية التخطيطية للدولة حول هذه الصناعة عظيمة المنفعة سبباً حائلاً دون تنفيذ مشروعات أخرى أرخص لكنها أكثر فائدة مثل إقامة خزانات المياه فى المناطق الأطراف وتلك التى توجد فى مناطق سقوط المياه والتى من شأنها توفير ٤٢ مليون هكتار من الأراضى الخصبة؟

سؤال آخر ... كم مليون هكتار من الأراضى التى يمكنها تخزين مياه الأمطار والتى تقل معدلات تبخير المياه فيها لأقل ممن ٢٠- ٢٥٪ مقارنة بالسدود والتى يمكن إعدادها وتجهيزها لأداء هذه المهمة وبتكلفة إقامة سد واحد فقط؟

أصلاً.. كم سد من السدود التى تم تشييدها فى الدولة أدت إلى حل مشكلات الناس فى المناطق التى أقيمت فيها السدود؟

إن النموذج الأبرز فى هذا الصدد هو نموذج "سد كرخه" وهو المشروع الذى ظل معروفاً للجميع بوصفه أحد أهم المشروعات القومية خلال السنوات الأخيرة حيث يعد هذا السد من أبرز السدود الكاشفة عن وجود "مشكلات فنية" فى هذا القطاع العمرانى- التعميرى.

للأسف الشديد تعد عملية بناء السدود فى بلدنا دليلاً على العمران بالنسبة للبعض من السادة المسئولين. بعبارة أخرى فإنه يحلو للبعض لكى يثبت وجود نهضة عمرانية أن يسعى بنفسه من أجل تبنى إقامة وبناء سد ما فى إيران ومن ثم يندفع هؤلاء نحو الإصرار على بناء سد ما يحمل اسمه وعصره دون أدنى مبالاة بالنتائج والآثار السلبية التى سوف تتحقق من جراء هذا الأمر. إن القصص الخاصة بسدود مثل "لار" وسد "بتريز المدنى" وسد "١٥ من خرداد قم" وسد "ساوه" وسد "كارون"، وسد "سيوند" وعدد كبير آخر من السدود تعد خير شاهد على ما نقوله.

الواقع أنه فى دولة مثل دولتنا يجب أن تمضى سنوات طويلة لكى يعلم الناس النتائج والتداعيات السلبية للكثير من السدود.. يجب أن تمر سنوات طويلة لكى يعرف الجميع الفارق بين التنمية الراسخة المستدامة وبين غيرها من عمليات التعمير الجوفاء.

الاقتصاد والانتخابات

بخلاف التأخير فى إنجاز المشروعات العمرانية فى الدولة والنتائج والتداعيات السلبية الناتجة عن مثل هذا الأمر فإن سلوكاً حكومياً سلبياً وخطيراً أصبح يمارس بشكل منتظم فى السنوات التى تشهد إجراء عمليات انتخابية. ففى سنوات الانتخابات يتم تقليص وتخفيض الموازنات أو النفقات الخاصة بالمشروعات العمرانية لصالح زيادة النفقات الحكومية الجارية. خير مثال لهذا الأمر يتمثل فى تخفيض ٧٩ ألف مليار ريال من النفقات العمرانية الجارية منها ٥٠ ألف مليار ريال مرتبطة - أو خاصة- بالميزانية العمرانية فقط وذلك خلال عام الانتخابات الرئاسية الأخيرة. ففى حين قررت الحكومة أنها قد خصصت فى عام ٢٠٠٦ حوالى ١٨ ألف مليار طومان هى تكلفة إنجاز ٩٠٠٠ مشروع نصف تام فى الدولة والتى تراكمت على مدار الـ ١٥ سنة الأخيرة، نسمع خبراً مفاده تخفيض ٧٩ ألف مليار ريال فى النفقات العمرانية والجارية فى نفس السنة !! وهو أمر يثير تعجب المعارضين والمؤيدين للحكومة على حد سواء. هذا فى الوقت الذى حذر فيه بعض الخبراء من التداعيات الخطيرة للقرار الأخر من خلال تأثيرها على رفع نسبة التضخم فى الدولة. إلى جانب أن هذا التأجيل الناتج عن تخفيض الميزانيات العمرانية يتناقض أصلاً مع ما كانت الحكومة التاسعة قد أعلنت عنه بشأن الإسراع فى إنجاز وإتمام المشروعات التى لم يتم سوى تنفيذ نصف الأعمال فيها.

لقد أعلن نائب دائرة "مياته" فى مجلس الشورى الإسلامى أن هذا التخفيض فى الاعتمادات العمرانية فى الدولة يشمل أيضاً ٤٠ ألف مشروع عمرانى آخر وهو أمر فيه- ويحمل- شبهات كثيرة. لقد قال: يجب

ألا ننظر لهـذا الأمـر من الناحـيـة أو من الزاوية الاقتصادية فقط و إنما يجب النظر إلى ذلك من خلال فهم المشكلات والأبعاد الاجتماعية الرئيسية التى سوف تصاحب كل هذه التأجيلات الخاصة بإتمام المشروعات العمرانية. إن إنجاز الـ ٩٠٠٠ مشروعاً عمرانياً المؤجلة من شأنه أن يقضى على جزء كبير من مشكلات العمل والبطالة فى الدولة عبر توفير فرص عمل كبيرة وضخمة للشباب هذا إلى جانب تحقيق الاستفادة المرجوة والمنشودة بل والمستهدفة من وراء هذه المشروعات إلى جانب دورها فى توفير مناخ الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

على الرغم من أنه قد تم تخفيض النفقات الجارية فى الموازنة العامة للدولة للعام الحالى إلا أن هذا التخفيض غير قابل لأى عمليات تخفيض أخرى. إن الحكومة ولأسباب كثيرة ستكون مجبرة على إجراء تخفيض وخفض آخر فى النفقات العمرانية الخاصة بميزانية عام ٢٠٠٧ بهدف إجراء زيادة حتمية فى النفقات الجارية وهو الأمر الذى سيكون سبباً لزيادة معدلات ونتائج التضخم وهو ما يعنى أن مستقبلاً غير سعيد هو الذى يجب أن تنتظره المشروعات العمرانية والاقتصادية فى الدولة. وهو ما سوف يضاعف من التداعيات السلبية لعمليات التأخير الجديدة التى من المتوقع أن تشهدها المشروعات العمرانية والاقتصادية فى الدولة حيث لن يكون معلوماً أى زمن أو وقت سوف تستغرقه العمليات الخاصة بإتمام المشروعات التى لم يتم إتمام نصفها على الأقل فإذا ما أضفنا بعداً آخر يتمثل فى قول البعض بأن نقص الاستثمار فى "الأسمنت" يعد بدوره من الأسباب الرئيسية المعرقلة لإنجاز المشروعات العمرانية وأن هذا النقص لازال قائماً حتى الآن فإنه يكون من المنطقى أن ننتظر بطئاً شديداً فى معدلات إنجاز المشروعات العمرانية وهو البطئ الذى يؤكده لنا المقاولون والشركات والقائمين على تلك المشروعات. ومن ثم يكون منطقياً أيضاً أن ننتظر زيادة فى نسبة البطالة نتيجة للتخفيض أو الانخفاض الذى تشهده ميزانية التعمير فى الدولة.

يعتقد بعض المراقبين بأن الخفض فى الموازنات الخاصة بالمشروعات العمرانية من شأنه أن يزيد وبشكل قاطع ويقينى من معدلات التضخم ومن ثم ستواجه الحكومة عجزاً فى الموازنة العامة لها سيزيد عن ٨٠٠ ألف مليار ريال وهو عجز لا يتسق تماماً سواء من حيث الانضباط المالى والنقدى وسواء من حيث الاستفادة من القانون والتشريعات المتاحة وفقاً لم تم التخطيط له فى الخطة الخمسية الرابعة وهو الأمر الذى يعد فى حد ذاته سبباً جديداً لتأخير وعرقلة إنجاز المشروعات.

أين يكمن طريق الحل؟

وفقاً للإحصاءات الرسمية الخاصة بالهيئة القومية للإدارة والتخطيط فإن قرابة ٩٠٠٠ مشروعاً عمرانياً فى الدولة تعانى من عقبات فى التنفيذ. وأنه قد تم فى عام ٢٠٠٦ فقط عرقلة ٣٢٦ مشروعاً قومياً عمرانياً من تلك المشروعات وهو ما يعد ضعف النسبة الخاصة بالعام السابق أى ٢٠٠٥، كما أن الخسائر الناتجة عن ذلك تقدر بحوالى ١٥٤ ألف و ٧٥٠ مليار ريال كزيادة فقط مقارنة بالعام ٢٠٠٥. بعبارة أخرى نقول أن الحكومة لم تنجز عملاً جديداً بعد وهو ما يشكل أعباءً مركبة على الاقتصاد القومى كما سبق القول سواء فيما يخص البطالة أو التضخم أو العائدات الاجتماعية التى يجب أن تتحقق جراء تنفيذ المشروعات المتأخرة.

من هنا يكون من البديهى على الحكومة فى ظل هذه الظروف أن تعمد وبشكل قوى نحو التعاون مع القطاع الخاص فتقوم بإسناد جميع المشروعات المتأخرة له وأن تكتفى فقط بالمشروعات القومية الكبرى. يجب أن تقرر الحكومة فوراً إسناد ١٠٠٠٠ مشروعاً عمرانياً قومياً و ٤٠٠٠٠ مشروعاً عمرانياً إقليمياً للقطاع الخاص.

من الثابت أن الاقتصاد الإيرانى يمتلك قدرات محدودة ومن ثم فإنه من دون الاهتمام بهذه القدرات ووضع حالتها الحقيقية فى الاعتبار يكون الالتزام بأية تعهدات جديدة ضرباً من الباطل. بالتوازى مع ذلك يلزمنا التحذير من الاستهلاك المنتظم لبعض الاستثمارات نتيجة لعمليات التأخير فى إتمام المشروعات واحتمالات وجود فساد مالى وإدارى فى الدولة.

الاعتراض على سياسات الحكومة الإيرانية الاقتصادية والخارجية

اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٧/١/٢٧

كانت المخاوف الدولية المحيطة بإيران، وانتقاد عدم تنفيذ ما جاء فى خطط التمية الرسمية، وتحليل تداعيات نتائج انتخابات البلديات ومجلس الخبراء الأخيرة، والتأكيد على استمرار التحالف بين التيار الإصلاحى، من أهم وأبرز المحاور التى طرحت للنقاش فى آخر جلسات الجمعية العمومية لنواب المجلس السابقين، والتى نظمت فى ٢٠٠٧/١/٢٥ الماضى، والمعروف أن هذه الجمعية تضم بين جنباتها عضوية ٤٠٠ من نواب مجلس الشورى الإسلامى السابقين.

هذا وقد تحدث فى تلك الجلسة كل من يد الله إسلامى سكرتير عام الجمعية، ومرتضى الويرى ومحسن أمين زاده المسئولين السابقين بالجهازين الاقتصادى والدبلوماسى بالدولة متناولين أوضاع التحالف بين الإصلاحيين والبنية الاقتصادية المهيمنة ومآل الملف النووى الإيرانى.

ففى البداية، بدأ يد الله إسلامى بعرض تقريراً عن حالة الإصلاحيين، مؤكداً أن التنسيق بين قوى التيار الإصلاحى وتحالفه فى الانتخابات القادمة لأمر غاية فى الأهمية يتحتم أن يكون استراتيجية وليس تكتيك. وطبقاً للتقارير الواردة حول هذا الموضوع فإن "جمعية النواب السابقين فى المجلس" كان لها دوراً عظيماً فى خلق تحالفا بين جماعة الإصلاحيين فى الانتخابات الماضية بجوار الدور الذى لعبه كل من مهدى كروبى ومحمد خاتمى لإحداث التنسيق والانسجام بينهم، إذ أنه لوحظ خلال الانتخابات الأخيرة التنسيق بين الإصلاحيين على كافة الأقاليم بخلاف التحالفات الأخرى.

وقد أكد يد الله إسلامى أن تحركاتهم بين أفراد الشعب وبرامجهم خلال تلك الانتخابات إنما تشير كذلك إلى استراتيجية الإصلاحيين السياسية، وإضافة إلى أنه مازال هناك بعض الميول الفردية بين عناصر الإصلاحيين وهو ما يؤثر على توجهاتهم بين الحين والآخر. ومن ناحية أخرى، أشار إسلامى إلى ضرورة الوقوف على السلبيات الموجودة بالمجتمع مؤكداً أن وسائل الإعلام اليوم تخضع لرقابة واضحة تحول دون التعرض لمثل تلك السلبيات الموجودة، غير إننا فى "جمعية نواب المجلس" رغم ذلك تعرضنا لسياسات الحكومة التاسعة السياسية، والاقتصادية بالتقييم والنقد ومن هذا الموقع نقف على بنية ومن ثم نقول علينا أخذ مسألة العدالة الاقتصادية وحل المشكلات الاجتماعية العالقة بشكل أكثر جدية خاصة وأن أعداء إيران ينتهزون هذه المسائل ذريعة لتدميرنا.

وفى إطار هذا السياق، صرح سكرتير عام "جمعية النواب" قائلاً: "إن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ ضد إيران ليس بهراء، بل إنه بحظر بعض البنوك عن التعاون يخلق الكثير من المشكلات، وبالتالى علينا العمل إزاء هذا القرار الصادر من أجل عزلة إيران عن المجتمع الدولى.

إننا ينبغى أن نحلل الأحداث، ونعرف السلبيات لإيجاد مخرجاً لتلك المشكلات، وعلى الأقل نحدد الإمكانات والنواقص، حتى نتجنب المخاطر المحتملة والأهم الكف عن إثارة الأزمات وتحريك أعداء إيران فى الوقت الحالى، عبر اتخاذ بعض السياسات الاستفزازية، ورفع الشعارات المتشددة التى لا تعود بالنفع على إيران وشعبها.

وكذا اعتبر "مرتضى الويرى" رئيس بلدية طهران الأسبق من خلال الكلمة التى ألقاها فى تلك الجلسة صدور قرار مجلس الأمن الأخير حيال إيران واقع مؤلم لم تشهد إيران نظيره منذ نجاح الثورة مؤكداً أنه سيؤثر بشكل كبير على برامج التنمية والوثيقة العشرينية الإيرانية. كما انتقد تجاهل المسئولين على ما جاء فى سند تلك الوثيقة التى أكدت معالمها على مكانة إيران المتقدمة اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً على مستوى المنطقة، وذلك مع هويتها الإسلامية ودورها فى العالم الإسلامى وعلاقاتها الوثيقة مع دول الإسلام كل ذلك كان من شأنه أن يتحقق مع حلول عام ٢٠٢٥م، أما الانحراف عن مسيرة الوثيقة العشرينية للتنمية وتوتر العلاقات الخارجية، التى كان من شأنهما جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير تكنولوجيتها فى الوقت ذاته، التى كان سيتحقق فيه انخفاض معدلات البطالة و مؤشرات التضخم، والتحرك صوب اعتماد الاقتصاد الإيرانى على عوائد أخرى بجوار عوائد البترول والغاز مما يؤدى إلى تنمية الأوضاع الاقتصادية لكن ما يحدث يبدو عكس ذلك، أو على الأقل، من شأنه التأخير فى السياسات الاقتصادية المقررة وفقاً للمادة (٤٤) من الدستور الإيرانى.

وعلى أية حال، فإن النمو السريع بالمنطقة وكذا ارتفاع أسعار البترول فى السنوات القليلة القادمة ومع تراجعنا لسنوات عن تنفيذ الوثيقة العشرينية للتنمية. فلسوف تحدث الفجوة الكبيرة فى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى.

ومع الأخذ فى الاعتبار زيادة النمو السكانى، والهجرات غير الشرعية من الأفغان وغيرهم كل هذا من شأنه تعقيد المسألة أكثر فأكثر. ولعل تصريح رئيس الجمهورية الأخير بشأن سياسة الستة أبناء قد أثار المخاوف أكثر، نظراً لأن

وثيقة التمية العشرينية خططت للنمو السكانى بحيث يصل حتى عام ٢٠٢٥م إلى ٨٨ مليون نسمة فقط، غير إنه بعد تصريحات رئيس الجمهورية الأخيرة فلربما تتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى ١٤٢ مليون نسمة مع نهاية الفترة الزمنية المحددة. ومن ناحية أخرى، كان هناك توفيق حينما بدأت منذ عام ٢٠٠٣م سياسات إيران فى تشجيع الاستثمارات الأجنبية فى إيران، الأمر الذى جعلها تجنى حجم استثمارات خارجية بقدر ٢٩٩٠ مليون دولاراً، وكذا راحت تقترح تأسيس صندوقاً اقتصادياً يضع جزءاً من هذه الاستثمارات لدعم الاقتصاد الإيرانى وتخفيفاً للضغوط على حساب الاحتياطى النقدى الأجنبى فى الوقت ذاته. وكذا فإن بعض السياسات الأخرى تجاه دعم السلع كان علينا إعادة النظر بها، لاسيما سياسات دعم البنزين، والذى أنفقنا عليه فقط ١٥ مليار دولار، أما بعد فرض عقوبات مجلس الأمن، فمن المتوقع أن ترتفع أسعار البترول أكثر فأكثر، وبالتالى لسوف تتوسع الفجوة بين التضخم والسيولة الموجودة بالدولة، ومما لا شك فيه أن قدرة إيران على المناورة لتعديل مستويات التضخم فى ظل قرار مجلس الأمن الأخير سيكون غاية فى الصعوبة، هذا إضافة إلى ارتفاع أسعار بعض الخدمات والسلع الحالية لاسيما المساكن وبعض السلع الضرورية الأخرى. وفى النهاية نرى أن هناك وجهتين نظر إزاء حل تلك المشكلة، الأولى ترى الحصول على حقوقنا من خلال التعامل مع المجتمع الدولى، بينما الثانية ترى الحصول على هذا الحق بمواجهته. أما لو أن الطاقة النووية حق مسلم لنا، فإن التمية فى إيران حق مسلم لنا أيضاً، وبالتالى لا ينبغى الاستفادة من أساليب قد تجلب المخاطر لإيران فى المستقبل، والتوتر لن يجلب إلا التوتر.

أما "محسن أمين" مساعد وزير الخارجية السابق فقد تحدث كذلك فى تلك الجلسة عن قرار مجلس الأمن رقم (١٧٣٧) قائلاً إنه قد يعوق المسيرة الإيرانية، ومن ناحية أخرى، تناول تاريخ الأنشطة النووية الإيرانية، قائلاً "إن إيران قبيل الثورة كانت من أولى الدول الأعضاء فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبوقوع الثورة سرعان ما خرج الألمان من مشروع إيران النووى، وقد ظلت إيران فى مفاوضات مع الصينيين، لكنها فى النهاية وقعت مع الروس على تأسيس مفاعل بوشهر، بعد أن خرج الصينيون من استكمال مشروع أصفهان، ذلك المشروع الذى استكمل فى عهد هاشمى رفسنجانى فى العلن وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم واصل خاتمى هذا المشروع. وكانت الولايات المتحدة قبيل الإعلان عن برنامجها النووى قد ادعت أن إيران لديها برنامج سرى لأغراض عسكرية رغم متابعة الوكالة الدولية للطاقة للمشروع". وهنا يطرح "محسن أمين" تساؤلاً مفاده: طالما أن البرنامج كان قائماً لماذا كل تلك الحساسية فى المرحلة الحالية؟

ويقول إن الأمور كانت تسير فى اتجاهها الصحيح، أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتغير الأوضاع الدولية سرعان ما تغيرت المواقف وبدأت المخاوف من البرنامج النووى الإيرانى خاصة فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر على أية حال، فإن وجود السلاح النووى فى الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن، أمثال باكستان والهند وكوريا الشمالية وإغفال الطرف عن هؤلاء والتشدد مع أطراف أخرى ليس لديها سوى برامج سلمية إنما يعبر عن الازدواجية والهيمنة الأمريكية على العالم وأنظمته القائمة.

وكذا أوضح الأمين زاده مساعد وزير الخارجية الإيرانية السابق أن قرار مجلس الأمن الأخير ضد إيران ليس هراءً ويتحتم علينا مواجهته بجدية لاسيما أنه يرغب فى الوصول إلى وقف عملية التخصيب النووية لعدم امتلاك هذه التكنولوجيا.

موضحاً أن الرئيس محمد خاتمى سبق وأن علق عملية التخصيب فقط من أجل خلق الثقة وعدم وضع الدولة فى أزمة حقيقية مع بدء العمل بالتخصيب مجدداً، ولكن فى النهاية اتخذ القرار باستئناف التخصيب مجدداً رغم نجاح خاتمى فى مسيرته.

الاقتصاد عامل افتراق بين فصائل المحافظين

■ عيسى على يناه ■ كزارش (التقرير)، العدد ١٨٣، فبراير ٢٠٠٧

مازالت حتى الآن أصداء هجوم الرئيس أحمدى نجاد على بنك بارسيان تتردد فى سماء ساوجبلاغ، فقد صرح رئيس السلطة القضائية محمود هاشمى شاهرودى فى العيد الثمانين للغرفة التجارية لطهران قائلاً: "لقد منحت للحكومة صلاحيات لكن هذه الصلاحيات أجهضتها سيطرة الحكومة وقيامها بالعمل بنفسها، فليس من الصحيح أن يكون الاقتصاد بالكامل فى يد الدولة، وينبغى على الحكومة ألا تتولى النشاط الاقتصادى، وعليها أن تحافظ على القطاع الخاص وأن ترعاه".

إن كل من محمود أحمدى نجاد رئيس السلطة

التنفيذية ومحمود هاشمى شاهرودى رئيس السلطة القضائية من قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية أحدهما فى زى العرف والآخر فى زى الشرع، أحدهما من سلالة السادات ويلبس زى رجال الدين والآخر من أساتذة الجامعة ومن مهندسى النقل، إن الزى والنسب ليسا أساس الرفعة على الإطلاق، لكن يمكن من الآن غلق باب الجدل بحكم العوامل سابقة الذكر لأن الموضوع ليس بين مؤمن وكافر، ولا بين ثورى ومعادى للثورة، ولا بين مستضعف ومستكبر، ولا حتى بين مثقف ورجل دين، ففى هذه المرة يدافع أحد رجال الحوزة عن القطاع الخاص، ويتحدث رجال الجامعة عن دور الحكومة فى الاقتصاد، وهذه ليست أول مرة يتحدث فيها المعممون عن مصالح مؤيدى الاقتصاد الحر، وأصحاب البدل عن مضار اقتصاد السوق.

فى الحقيقة إذا أنصفنا نرى أن مؤسسة رجال الدين الشيعة العريقة كانت دائماً مدافعة عن الحرية الاقتصادية، ولنفس السبب قد اتهمت من قبل المثقفين اليساريين بصفة اليمينية والرأسمالية المحافظة حتى إذا قبلنا أن مفهوم الحرية الاقتصادية والرأسمالية الحديثة غريب فى أساسه عن الرأسمالية التقليدية (وهو ليس كذلك) لكن ينبغى ألا يساورنا شك فى أنه بين رجال الدين والملاك صلة عميقة يمكن إثباتها من زاويتى النظرة المعرفية والتاريخية

مؤشر تضخم الفقراء

■ اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) ٢٦/١/٢٠٠٧

تستحوذ الأوضاع الاقتصادية داخل إيران فى الفترة الراهنة على اهتمام خاص وذلك فى ظل الانتقادات الموجهة للرئيس أحمدى نجاد وطاقمه حول سوء الأداء الاقتصادى لحكومته والأوضاع السيئة التى آل إليها الاقتصاد الإيرانى فى الوقت الحالى، ومن أهم المؤشرات على هذا الأداء السيئ هو ارتفاع معدلات التضخم والتى تعكس آثارها بشكل مباشر على الطبقة الفقيرة فى المجتمع.

من ناحية أخرى نجد أن المؤشرات الاقتصادية وعلى رأسها مؤشر التضخم لا يمكنها توضيح ما يحدث داخل طبقات المجتمع الفقيرة. فمعدل النمو ومعدل التضخم ومعدل البطالة، جميعها مؤشرات إن صحت فى أحسن الظروف، فإنها تشير فقط إلى متوسط الأضرار المجتمعية، وبصفة عامة فإن الطبقات الفقيرة، تعتبر أكثر طبقات المجتمع تضرراً، ومن أجل تلافى هذا الخطأ، يمكن دراسة معدل التضخم بالنسبة للفقراء، ومعدل نمو دخل الفقراء ومعدل بطالة الفقراء، مثلما هو الحال فى جميع الدول.

وبالنظر إلى التضخم فى العام الراهن (من ٢١ مارس ٢٠٠٦ حتى ٢١ مارس ٢٠٠٧)، يمكن استنتاج مدى المغالطة الكبيرة فى معدل التضخم الفعلى.

فقد تم الإعلان عن معدل التضخم خلال الثمانية أشهر الأولى من العام، طبقاً لإحصاء البنك المركزى وهو ١٤,٧٪، وهذا المعدل يعكس متوسط زيادة الأسعار، حيث يتضح اختلاف كل فئة مجتمعية عن الأخرى من حيث السلع المستهلكة ومتوسط زيادة الأسعار ومن ثم فمعدل ١٤,٧٪ لا يمكن أن يعكس مدى تأثر الفئات المجتمعية المختلفة بالتضخم، وطبقاً لإحصاء البنك المركزى خلال الفترة ذاتها فقد تزايد مؤشر سعر الملابس ٩,٤٪، ومؤشر سعر الأغذية ١٦,١٪، ومؤشر سعر المسكن ١٦,٣٪، فى حين أن تأثير التضخم على الفئات المالكة والمستهلكة متفاوت بدرجة كبيرة، فالفئات الفقيرة غير المالكة للعقارات فى أعقاب تزايد إيجارات المساكن، تزايدت نفقاتهم السكنية، فى حين تزايدت دخول أشخاص يؤجرون مساكنهم من ناحية أخرى. لهذا فإن التضخم فى قطاع الإسكان أضر بالجماعات الفقيرة بينما رفع من مستوى دخل من لديهم مساكن.

بالإضافة إلى تفاوت تأثير التضخم على طبقات المجتمع نجد أن نسبة الاستهلاك أيضاً عامل مهم فى اختلاف تأثير التضخم على طبقات المجتمع. فنسبة استهلاك الملابس بين أكثر طبقات المجتمع فقراً تبلغ ١,٧٪، أى أن فقراء إيران ينفقون على الملابس ١,٧٪ فقط من دخولهم لصالح الملابس، فى حين تنفق أكثر الطبقات ثراءً حوالى ٥,١٪ من دخلها على الملابس، وكما ذكر سالفاً فإن مؤشر سعر الملابس تزايد بنسبة ٩,٤٪. لذلك يبدو أن الأغنياء أقل تضرراً مقارنة بالجماعات الفقيرة، جراء تضخم مصروفات الملابس. لكن تغيير سعر المسكن، أكثر تأثيراً على الفقراء، لأن ٤٩,٤٪ من دخل الطبقات الفقيرة، يخصص لصالح المسكن، فى حين ينفق أغنياء إيران حوالى ١٩,٣٪ فقط من دخولهم لصالح المسكن، ومع الأخذ فى الاعتبار فارق الإنفاق على المسكن بين كلتا الفئتين، نجد أن زيادة أسعار السكن بنسبة ١٦٪ أكثر إضراراً على صعيد الأغذية التى تزايدت أسعارها بنسب متفاوتة، حيث ارتفعت أسعار بعض الأنواع الرئيسية من الحبوب ٣٤,٧٪، والغلال ٨,٢٪، ومن ثم فإن الفئات المجتمعية محدودة الدخل هى الأكثر تضرراً، جراء هذه الزيادة، فى حين لم تتضرر فئات مجتمعية أخرى، بالقدر الكبير. من هنا يجب على رجال السياسة فى إيران، إعادة النظر تجاه المؤشرات الاقتصادية ووضعها على قائمة أولوياتهم خاصة المتعلقة بالطبقات المجتمعية الفقيرة، ومن ثم التعمق فى هذه الطبقات، لاستيضاح الصورة عن قرب.

ملاحظات حول لائحة الموازنة المقدمة من الحكومة

■ مهدى محمدى ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/١/٢٣

على ما يبدو إن الكلمة التى ألقاها الرئيس محمود أحمدى نجاد يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/١/٢١ فى مجلس الشورى الإسلامى إبان تقديمه للائحة الموازنة العامة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، والتى توضح مضمون وتفاصيل تلك اللائحة المطروحة، قد أهدرت تلك الفرصة الكبرى التى كان ينتظرها البعض للنيل من سمعة الحكومة. حيث إن المشروعات الاقتصادية التى طرحتها لائحة الموازنة المقدمة من الحكومة يبدو أنها قد أقنعت الكثير من النواب الأصوليين المنتقدين للحكومة (التاسعة)، ولو كان هناك نوعاً من الإنصاف لما استمر أنصاف الخبراء فى العزف على وتر عدم العقلانية الاقتصادية للحكومة طوال الأشهر الماضية، وكذا هجماتهم المبكرة وتوقعاتهم بوصول أسعار البترول إلى ٤٥ دولار وغيرها من التحليلات المنتشرة على مواقعهم الإلكترونية. ونحن نقول إزاء ذلك أن السكوت ليس دائماً علامة العقلانية وإنما أحياناً قد يكون من قطع لسان بنى الإنسان. وعلى أية حال، فإن ما جاء فى كلمة الرئيس التى ألقاها فى منتصف شهر يناير فى المجلس كانت مغايرة تماماً لكافة التوقعات، إذ أن الرؤى التى تناولت تفاصيل الموازنة العامة للعام الجديد لم تكن تتوقعها، حيث جاءت هذه الموازنة وبغض النظر عن ميزانية الشركات والبنوك فيها زائدة ٦,٣٪ فقط، أى أن الحكومة لم تكن معنية بإضافة أعباء جديدة على الميزانية الجديدة. وكذا واستنادا على قيمة العملة فى موازنة عام ٢٠٠٧، فإن هناك انخفاض قدره ٢٩,٢٪ مقارنة بميزانية العام الماضى، هذا بالإضافة إلى ما أعلن فى اللائحة عن انخفاض الاعتماد على الاحتياطى النقدى فى الموازنة الجديدة بنسبة ٦,٥٪. ولعل أهم أبرز مؤشر فى الموازنة الجديدة كان تقليص التابعية على قيمة الأسعار المتأثرة بهزات الاقتصاد العالمى، بحيث يظل الاقتصاد المحلى بعيداً عن التأثيرات الخارجية، وبهذا يمكن للحكومة تجنب أى تحولات مصطنعة أو واقعية للأسواق والسياسات الاقتصادية العالمية، وإضافة إلى هذا الاعتماد على النفس وتلك الاستقلالية الاقتصادية فإن الحكومة تسعى إلى تعظيم قيمة الريال الإيرانى وذلك على عكس كافة التوقعات القائلة بخلاف ذلك.

وانطلاقا لما جاء فى كلمة رئيس الجمهورية فإن نسبة أسهم عوائد البترول فى الموازنة الجديدة سوف تنخفض إلى ١٥,٤٪، حيث ستصل إلى ٤٢,٩٪، بعد أن كانت ٥٨,٣٪ فى السابق، وبهذا يكون أول مرة فى تاريخ الموازنات المعاصرة يحدث الاعتماد على عوائد غير بترولية بنسبة أكبر من النصف فى الموازنة العامة، ومن ثم يتحتم على الجميع الفرح لكون ميزانيتنا العامة تعمل وبشكل مستقل بعيداً عن عوائد البترول ومخاوفه الاقتصادية. وبحق فإن الحكومة التاسعة بتقليل نسبة اعتمادها على عوائد البترول بنسبة ١٤,٩٪، تكون بهذه الخطوة الشجاعة والمفاجئة فى الوقت نفسه، قد أوقفت سعر برميل البترول عند ٢٣,٧ دولار فقط، وبهذا تكون قامت بالرد القاطع على المؤامرات الغربية التى تحاول النيل من إيران عبر التخويف من الاستثمارات فى قطاع البترول والغاز الإيرانى من أجل تدمير هذه الصناعة هناك وبالتالى حرمانها من عوائدها المرتفعة. وكذا فالحكومة بتقليص سهم عوائد البترول فى الموازنة العامة إلى أقل من النصف ومحاسبة قيمته (البترول) عند أقل قيمة له، بشكل لم يكن يتوقعه المراقبون أو المتآمرون ضد إيران، تكون قد أحبطت كافة المخططات المحتملة على الشعب الإيرانى، وبهذا تكون ضيعت الفرصة التى ينتظرها أعداء إيران لتكثيف الضغوط الاقتصادية عليها. ومن ناحية أخرى، فإن انطلاق الحكومة من تقليص الاعتماد على عوائد البترول من خلال خطة اقتصادية محكمة والارتفاع فى المقابل بالقيم والسلع غير البترولية والتى تقدر قيمتها بـ١٠,٥ مليار دولار كما تبين من كلمة محمود احمدى نجاد يبرز الالتزام بخطة التنمية الرابعة، ويتماشى مع الضوابط والمعايير التى جاءت بوثيقة التنمية العشرينية وهذا ينافى بدوره الادعاءات القائلة بانحرافات الحكومة عن البرامج المطروحة.

وجدير بالذكر أن اللائحة المعلنة من قبل الحكومة فى المجلس والخاصة بالموازنة العامة الجديدة يبدو أنها قد بثت الآمال من جديد بين العاملين والمتقاعدين الحكوميين حينما تناولت المبادرة تحسين الأجور، بحيث أنها قد توسعت فى رفع رواتب العاملين وكذا المتقاعدين بنسبة لربما قد تصل إلى ٤٠٪ زيادة. على أية حال، فقد كانت لائحة موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦م بمثابة العصا التى أبطلت السحر، وبعد الادعاءات السائدة بإخفاقات الحكومة الاقتصادية وعدم اهتمامها بآراء الخبراء وأشياء من هذا القبيل، جاءت بتلك النقاط المميزة فى الموازنة الجديدة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، لتثبت جدارتها مجدداً.

المجالات السياسية والاجتماعية لموازنة ٨٦

■ سيد حسن الحسينى ■ اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٧/٢/٢

قطعاً يتحتم علينا ونحن بصدد تنظيم وتدوين الموازنة العامة لإيران (٢٠٠٦/٢٠٠٧)، الأخذ فى الاعتبار كافة الظروف المحيطة، وكذا حيثيات الخطة الاقتصادية الماضية وما اتفق عليه فى وثيقة الرؤية الاقتصادية العشرينية لإيران، إذ لا يمكن الإنجاز بدون تخيل العمل فى هذا الإطار وتقييم الفرص والتهديدات المحتملة.

ومن ناحية أخرى، فقد ظلت الموازنات العامة وكذا برامج التنمية الإيرانية ولفترة طويلة واقعة تحت تأثير إدارة السياسة الخارجية الإيرانية، وكان هذا سبباً محورياً لإحباطات عدة وعلى كافة القطاعات، السياسية، الاقتصادية، والثقافية وكذا على مستوى البرامج والخطط والمشروعات.

ولتوضيح هذه المسألة، علينا الاطلاع على المجالات السياسية / الاجتماعية المرتبطة بالموازنة العامة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، تلك المجالات التى يمكننا من خلالها تقييم مدى نجاح أو إخفاق هذه الموازنة:

١- من الناحية السياسية، عزلة أكثر فأكثر، لدواعى انتهاك حقوق الإنسان، وتصاعد حدة المسألة النووية مؤخراً، وتباعاً عجز السياسة الخارجية الإيرانية عن حماية حقوق إيران القومية خارج حدودها، الأمر الذى سيلقى بتوابعه على الاقتصاد، وبمعنى آخر ستفقد إيران فرصها المتاحة لتنمية اقتصادها وخاصة فى ظل وجود المنافسين الخارجيين.

٢- من الناحية الثقافية، تبلورت ميول ونزاعات دينية قومية - بشكل لم يحدث من قبل- بين الدول العربية والإسلامية، ولعل خطرها بدأ فى النزوح إلى الداخل الإيرانى، قطعاً إن المسألة المثارة بين الشيعة والسنة وإثارة نزاعاتها التاريخية لن تفضى نفعاً للشيعة أو للسنة، ولن يخرج أى من الطرفين بنصر بقدر الأجانب ولن ينجم عن جهل وتعصب الطرفين إلا وصول الأطراف المتشددة لأهدافها المرجوة، وما من شك فى أن مثل تلك النزاعات تضع العراقيل أمام الأهداف التى من أجلها توضع الميزانية.

٣- إن العقوبات الاقتصادية التى فرضها إليها مجلس الأمن سوف تزيد من خسائر إيران الاقتصادية على مختلف الأصعدة، خصوصا أن تلك العقوبات يمكنها التأثير على واردات وصادرات إيران من السلع والبترول والتبادل العلمى والمعلوماتى. وبالتالى فإن هذه الوضعية سوف تؤثر على الميزانية العامة والتى تقوم على عوائد البترول بنسبة تتعدى أكثر من ٨٠٪، وكذا يمكن أن تصل العقوبات الواردة بالبند الرابع فى المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة لتلمس الواقع المعيشى للشعب الإيرانى.

٤- إن عسكرة المنطقة إزاء التهديدات العسكرية المتزايدة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة حيال إيران يجلب ظروفاً مغايرة، تتطلب مضاعفة المخصصات العسكرية والأمنية فى الموازنة العامة، على حساب المشروعات العمرانية والتنموية، مما يزيد من حجم المخاطر أمام الاستثمارات الداخلية أو الخارجية.

٥- إضعاف إدارة المجتمع بإقصاء الخبرات السابقة فى النظام التنفيذى وعجز المدراء الجدد عن حل المشكلات الموجودة.

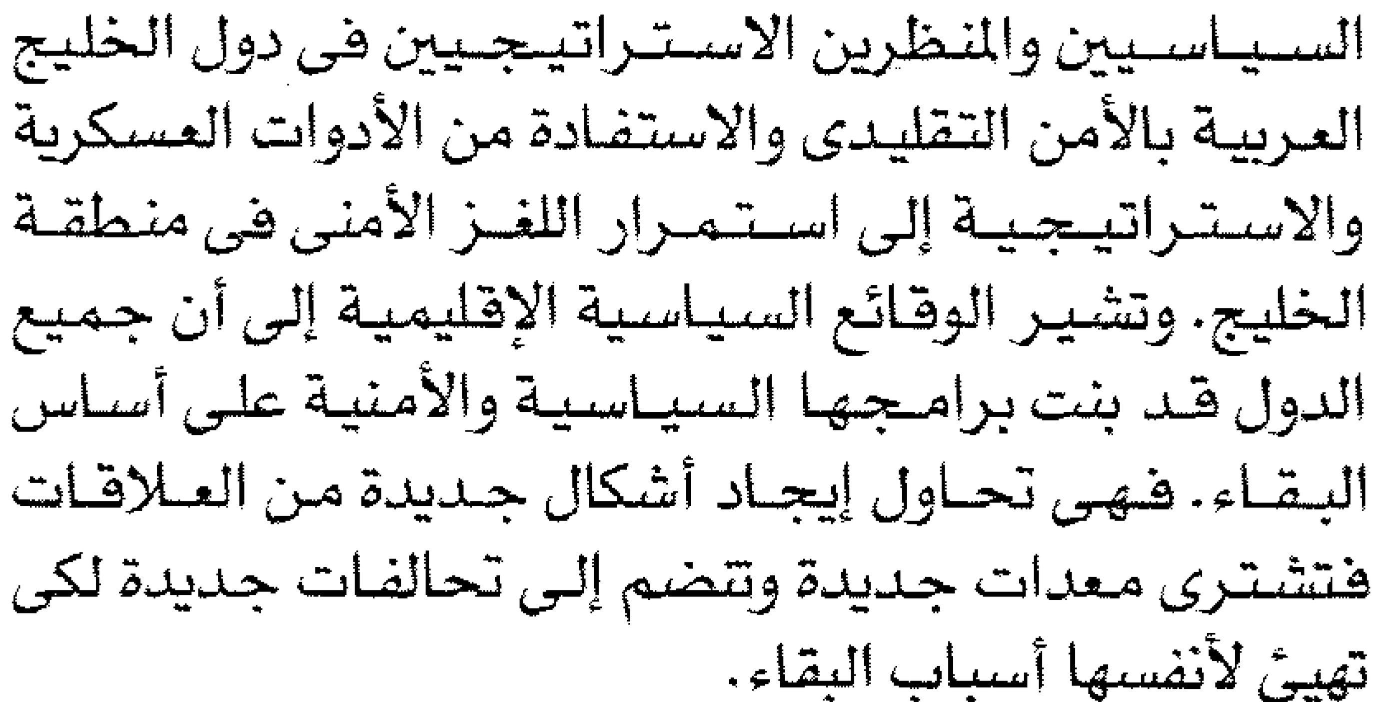
٦- سيادة الراديكالية على التفاعلات السياسية فى الداخل، قد يعرقل تنفيذ الأهداف السياسية والبرامج المطروحة وخاصة فى حال نشوب الاختلاف بين النخب، مما ينعكس بالسلب على الموازنة القائمة.

وعلى أية حال، فإن ظهور تأثير أى من العناصر سالفة الذكر سيصعب آنذاك على المجالس أو الحكومة القيام بعملهم على خير وجه، وحينها سوف يصعب على الحكومة القيام بمسئولياتها الخطيرة ورعاية مستقبل البلاد، وكذا سيكون هناك حائل فى اتباع شعار "عدالة التوزيع"، وسوف تتسع فجوة الرواتب بين العاملين أكثر فأكثر، وتضيع حوافز العمل وفى النهاية تكون مهمة المجلس فى تدوين الموازنة الجديدة لإيران فى غاية الصعوبة، ومن ثم ووفقاً لوجهة نظر كاتب المقالة، فمن الضرورى الالتفات إلى الظروف المحيطة بالموازنة الجديدة، وقبل ذلك سيكون علينا حل المشكلات العالقة وترتيب أولوياتنا فى الداخل والخارج حتى تتسنى إمكانية تحقيق أهداف خطة التنمية الواردة بسند الوثيقة العشرينية للتنمية فى إيران.

الخليج وتصورات تحقيق الأمن: الإقليمى أم فوق الإقليمي؟

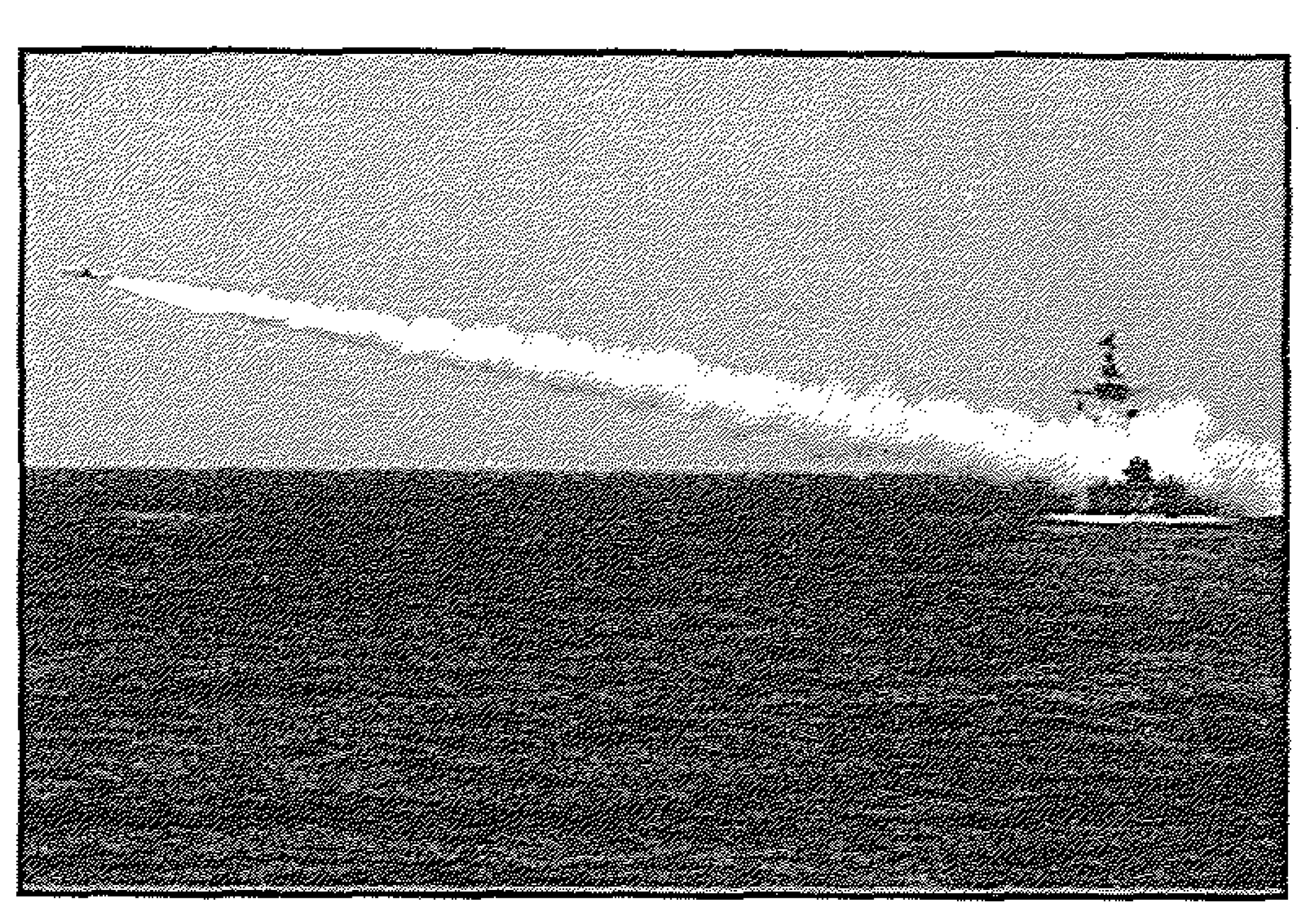
■ احمد فراهانى ■ مردم سالارى(الديمقراطية) ٢٠/١/٢٠٠٧

لازالت قضية أمن الخليج من القضايا التى تحظى باهتمام كبير وتمثل هاجسا مهما للاعبين الأساسيين فى هذا الجزء من منطقة الشرق الأوسط، وتسعى حكومات هذه المنطقة حثيثا لاجتياز العقبات القائمة. وتتمثل هذه المساعى من جهة فى شراء الأسلحة ومن جهة أخرى فى التحالفات الأمنية مع القوى فوق الإقليمية. وقد أدى ولع الزعماء السياسيين والمنظرين الاستراتيجيين فى دول الخليج العربية بالأمن التقليدى والاستفادة من الأدوات العسكرية والاستراتيجية إلى استمرار اللغز الأمنى فى منطقة الخليج. وتشير الوقائع السياسية الإقليمية إلى أن جميع الدول قد بنت برامجها السياسية والأمنية على أساس البقاء. فهى تحاول إيجاد أشكال جديدة من العلاقات فتشترى معدات جديدة وتنضم إلى تحالفات جديدة لكى تهيئ لأنفسها أسباب البقاء.



الخليج وتحقيق الأمن:

ورث زعماء الدول الخليجية العربية تصوراتهم الأمنية من مرحلة الحرب الباردة. وقد وقعوا فى أسر القوالب التقليدية حتى فقدوا القدرة على المرونة و التحرك الاستراتيجى. وبالمقارنة بين توجه المسئولين فى الدول العربية الخليجية فى الوقت الحالى مع توجههم فى ثمانينيات القرن الماضى يمكن التوصل إلى نتيجة مؤداها أن الحكام قد تغيروا كأشخاص ولكن القوالب الإدراكية المسيطرة عليهم فيما يتعلق بالأمن لازالت ثابتة. وقد أدى السلوك الأمنى المبهم بالإضافة إلى وجود المناخ غير الملائم بين هذه الدول إلى نشوب أزمات غير متوقعة. وكان عدم إدراك اللاعبين وصانعى القرار الاستراتيجى فى منطقة الخليج للخصائص الاجتماعية للمحيط الأمنى وعدم



اهتمامهم بالتنوع فى السلوك الاستراتيجى قد أدى إلى ظهور مناخ غير ملائم بين الدول المنخرطة فى هذا النظام مما أثار عديدا من الأزمات. من جهة أخرى تسبب وجود القوات العسكرية الأمريكية فى الخليج واهتمام الدول الخليجية بالتحالفات العسكرية مع دول خارج حيزها الجغرافى الإقليمى فى تعرض أمن المنطقة للعديد من العقبات. كما أن الحصول على الشرعية السياسية عن طريق الوصول بالقدرات العسكرية والاستراتيجية إلى الحد الأقصى وعدم الاهتمام بالضرورات الأمنية المتوازنة عن طريق التوجه التعددى وكذلك الاختلاف فى الإدراكات الأمنية للأطراف، كل هذا يمثل مشكلات تواجه التخطيط الفاعل من أجل استقرار المؤسسات الأمنية القوية بالمنطقة والانسجام السياسي.

عندما يكون الانسجام السياسى فى الدول ضعيفا على المستوى الداخلى والإقليمى ومن جهة أخرى تنعدم المؤسسات الفاعلة والمنظمة التى تهدف إلى صياغة العلاقات الاستراتيجية فمن الطبيعى أن يلجأوا إلى البحث عن الأمن خارج الحدود الجغرافية للمنطقة. فى هذا المجال يؤكد كين بوث أستاذ الدراسات الأمنية بجامعة ويلز على نماذج الأمن الواقعى الخاصة بمرحلة الحرب الباردة ويقدم تعريفا جديدا للأمن حيث يقول: إن الدول تتوجه إلى الأمن العسكرى فقط عندما تفتقد القدرة على القضاء على التهديدات الداخلية، وإذا تولى الزعماء السياسيون مهمة تصميم السلوك الاستراتيجى فإنهم سيرون الأمن بمثابة القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والوصول بالاستقرار والهدوء إلى الحد الأقصى. ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن يقل اهتمامها بالنماذج القائمة على الصراع.

الخليج وصناعة الأمن الأمريكية

يعد وجود القوات العسكرية الأمريكية فى الخليج من أهم مؤشرات خلق التهديدات عن طريق التوجه العسكري. فالقوات الأمريكية قد سيطرت على الأجواء الأمنية فى المنطقة وخلقت حالة من الأمن فى قالب المحددات التأويلية التى تحتمل تفسيرين. وبعبارة أخرى تفسر قيامها بدورها على أساس مواجهة الخلاف الإقليمى (مثل مواجهة الدول المعتدية كالعراق فى عهد صدام حسين) ومن ثم تبادر بمعارضة الآخرين.

وقد صاغت الولايات المتحدة استراتيجيتها حتى الآن على أساس مفاهيم معينة مثل القدرات التدميرية المؤثرة (احتلال العراق) والقدرة على تدمير الأهداف الثقيلة (إرسال السفن الأمريكية إلى الخليج) وكذلك مواجهة الخسائر الناجمة عن الضربة الثانية (فى حالة استخدام العدو للأسلحة غير التقليدية). ويمكن تفسير تكثيف الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج فى هذا المجال ومن أمثلة هذا التكثيف إقامة قاعدة بحرية جديدة فى الخليج وإرسال حاملتى طائرات إلى المنطقة بحجة توفير الأمن. وقد سلم وزير الدفاع الأمريكى روبرت جيتس بأن تكثيف الوجود البحرى الأمريكى فى الخليج يحمل رسالة مفادها أن الولايات المتحدة تعتزم الوجود فى هذه المنطقة من العالم لمدة طويلة. وأضاف قائلا: إننا موجودون هنا منذ مدة طويلة وسنبقى فى المستقبل ويجب أن يتذكر ذلك الجميع من أصدقائنا أو ممن يعتبرون أنفسهم أعداءنا.

صناعة الأمن المحلية: الحل المطلوب

تحقيق الأمن محليا أمر مطلوب ولا يعنى النزاع ضد بقية الأطراف بالمنطقة. فإذا وجدت الذهنية القائمة على الأمن العسكرى والردع الإقليمى فإن القدرة العسكرية سوف تتزايد وفى هذه الحالة سوف تجد القوى الكبرى دوافع أكثر للتدخل، ولهذا فإنه إذا زاد مستوى الأمن الإقليمى بأى درجة ستزيد الحاجة إلى استخدام وسائل مبتكرة لخلق الثقة فى قالب الأساليب الثنائية والمتعددة الأطراف.

مازال اتجاه الدول الخليجية العربية إلى تحقيق الاستقرار عن طريق القوى الخارجية يمثل عائقا أمام تحقيق الاستقرار. من الطبيعى أنه مع تغير النظام العالمى إلى نظام القطب الواحد ذى التفوق المطلق فإن هذه الدول يجب أن تتوقع تطورات كبيرة محتملة فى المنطقة المحيطة بها. فالتوصل إلى نقطة الثبات الأمنى يستلزم بذل الجهود من هذه الدول لتقليل التوتر. كما أن التعاون الوثيق بين دول المنطقة وخاصة بين الدول الخليجية يمكن أن يؤدى إلى رفع مستوى الأمن فى هذه الدول بينما يمكن أن يؤدى عدم الوعى بالمناخ المحيط إلى ظهور توترات ومنازعات جديدة. فتوسيع التعاون الإقليمى فى المجالات المختلفة الاقتصادية والثقافية يمكن أن يهيئ المجال لصناعة الأمن المحلية ويقود دول المنطقة نحو الهوية المشتركة فى مواجهة الأطراف فوق الإقليمية المتدخلة.

الخليج (الفارسى) فى مرآة التاريخ

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٧/١/١٦

الخليج (الفارسى) هو أحد الأسماء التاريخية التى تم استخدامها منذ الماضى السحيق فى المواثيق والاتفاقيات والمكاتبات بين الأمم والشعوب الفارسية والعربية والتركية والهندية والأوروبية، وهو حالياً أهم مضيق بحرى نفطى يربط العالم بإيران.

لم يكن الخليج (الفارسى) على مدى التاريخ بمثابة جزء من السيادة الإيرانية فقط، فلطالما ذكرته المصادر التاريخية بعناوين متباينة كان من أشهرها الخليج (الفارسى) أو خليج العجم أو بحر فارس أو بحيرة فارس، وبالرغم من ذلك نجد أن بعض الدول العربية المجاورة يستبدلون مصطلح الخليج (الفارسى) بالخليج العربى أو الخليج، وقد تعدى هذا التجاهل، الدول العربية وصولا إلى بعض المنظمات والهيئات ووكالات الأنباء أو المجلات ووسائل الإعلام الدولية.

ومع الأخذ فى الاعتبار مساعى القوميين العرب المتشددة الرامية إلى تغيير اسم الخليج (الفارسى) إلى الخليج العربى على الصعيد الدولى دون أى دليل أو حجة علمية، وهى جميعها مساعى تخاطر فقط بوحدة العالم الإسلامى، نجد أن بعض الدول العربية تتصدى لإيران وترى فى اسم الخليج (الفارسى)، خطرا يهدد مصالحها، متغاضية عن وحدة العالم الإسلامى، هذا السلوك يتفاقم فى حين تشهد المنطقة تزايد مستمر من تواجد القوى الدولية التى ترحب بظهور مثل تلك التوترات.

الخلافات الجغرافيا الطبيعية والاستراتيجية للخليج (الفارسى)

الخليج (الفارسى) هو تلك المساحة المائية الممتدة من المحيط الهندى يحدها من الشمال والشمال الشرقى سواحل إيران، ومن الشرق بحر عمان، ومن الجنوب والغرب شبه الجزيرة العربية. وتصب أنهار دجلة والفرات النابعة من

أرمينيا وتركيا فى شمال الخليج، ومياه الخليج ليست عميقة فهى تتراوح بين ٥٠ و٩٠ مترا فى أعمق المناطق.

وقد اكتسب الخليج (الفارسى) أهمية سياسية واستراتيجية منذ الماضى السحيق، فكان بمثابة الرابط بين الحضارات الشرقية القديمة و بين طرق التجارة الرئيسية بين الشرق والغرب.

ويعتقد معظم مؤرخو اليونان وعلى رأسهم هيرودوت أن البابليين نقلوا احتياجاتهم ومؤنهم التى أحضروها من الهند، عبر الخليج (الفارسى).

والآن يعتبر الخليج (الفارسى) أيضاً أهم مضيق بحرى عالمى إذ يمر عبره حوالى ٥٠٪من الطاقة العالمية، وتمثل الدول المطلة على الخليج (إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان) حوالى ١٠٪ من مساحة قارة آسيا والتى تبلغ ٤٤ مليون كيلو متر مربع.

ويعتبرالخليج (الفارسى) أيضاً أحد أهم مراكز تبادل البضائع والتجارة بين الشرق والغرب منذ فجر التاريخ وحتى قبيل الصراعات الدولية والاعتداءات الاستعمارية، وهو أكثر البحار جذباً لعلماء الجيولوجيا والتاريخ والمؤرخين الجغرافيين.

الخليج تاريخياً

وتشير المصادر التاريخية إلى أن الخليج (الفارسى) أطلق عليه هذا الاسم منذ آلاف السنين وليس من جانب الإيرانيين فقط ولكن من جانب أمم لديها تعامل مع الإيرانيين ومنهم اليونان والرومان، العرب أيضاً أطلقوا عليه اسم الخليج (الفارسى) على مدى قرون، وجميع النصوص القديمة لجغرافيا العالم من خرائط هكاتايوس وبطليموس، حتى آثار علماء الجغرافيا المسيحيين والمسلمين والتى تناولت الجزء الأكبر من المحيط الهندى جنوب إيران بموازاة البحر الأحمر حتى قلب العالم القديم، استخدمت اسم الخليج (الفارسى) أو بحر فارس، وقد أطلق كبار العلماء منذ القرن السابع قبل الميلاد على البحر الواقع جنوب إيران اسم الخليج (الفارسى) أو خليج بارس أو بحر فارس، وكان على رأسهم أناكسى ماندر، هكاتوس هيرودوت، اراتوستن، هيبارك.

نفوذ إيران الإقليمى مثار قلق الآخرين

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/١/٢٨

فى إطار حربها النفسية ضد إيران تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى فرض مزيد من الضغوط على إيران لكى تمتثل لمطالبها الخاصة بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم، وفى هذا السياق، صرحت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية "أن هدف سياسات بوش الجديدة فى العراق محاصرة إيران والضغط عليها لقبول تعليق أنشطتها النووية وإفساح الطريق أمام البرامج الأمريكية فى الشرق الأوسط بما فى ذلك إضعاف موقف حماس فى فلسطين، وكذا حزب الله فى لبنان، وحكومة نورى المالكى فى العراق، والتعاون أكثر مع حكومة حامد كرزاى فى أفغانستان".

وأضافت رايس أن الإدارة الأمريكية مشغولة فى الوقت الحالى بالضغط على إيران لتحقيق بعض المطالب، وردا على تساؤل مفاده: لماذا لم يتم تبنى خيار المفاوضات مع إيران، قالت: "إن التساؤل لا يكون بهذا النحو، وإنما يكون لماذا هى نفسها لم تدخل فى حوار معنا؟"، فى إشارة صريحة من رايس إلى الحوار المباشر للدكتور أحمدى نجاد مع أعضاء مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير والذى لم يؤد إلى شئ، حيث أن المباحثات فى حد ذاتها ليست هى الأهم، المهم هو ماذا سيحدث وما هى النتائج المرجوة منها؟!.

ماهية الادعاءات المناهضة لإيران

لو أننا اطلعنا على الصحف الصادرة فى واشنطن لا سيما "واشنطن بوست" سنجد أنه لا وجود لأدلة تشير إلى ضلوع إيران فى عمل مباشر ضد القوات الأمريكية بالعراق، ورغم ذلك وجدنا الرئيس الأمريكى جورج بوش يخرج علينا بتصريحاته المشددة تجاه إيران حينما صرح بأن إيران تشارك فى عمليات غير مباشرة ضد القوات العسكرية الأمريكية بالعراق عبر إرسالها مواد تفجيرية وتسليحية للجماعات "الإرهابية"، وكذا صرح نيكولاس برنز الذى تولى المحاولات الدبلوماسية الساعية لفرض ضغوط على إيران قائلاً: "إن إيران تمد المتمردين بمواد تفجيرية"، وكذا صرح الجنرال مايكل هيدن مدير المخابرات المركزية "CIA" الجديد فى مجلس الشيوخ الأمريكى أن "المعدات اللوجستية التى تستخدم ضد القوات الأمريكية تأتى من إيران وهذا بدوره يثير مخاوفنا". أما رايس فقد قالت لصحيفة ألمانية: "إننى أتصور أن الجماعات فى إيران قد تكون هى الداعم للمتمردين بالأموال والتدريبات أيضاً".

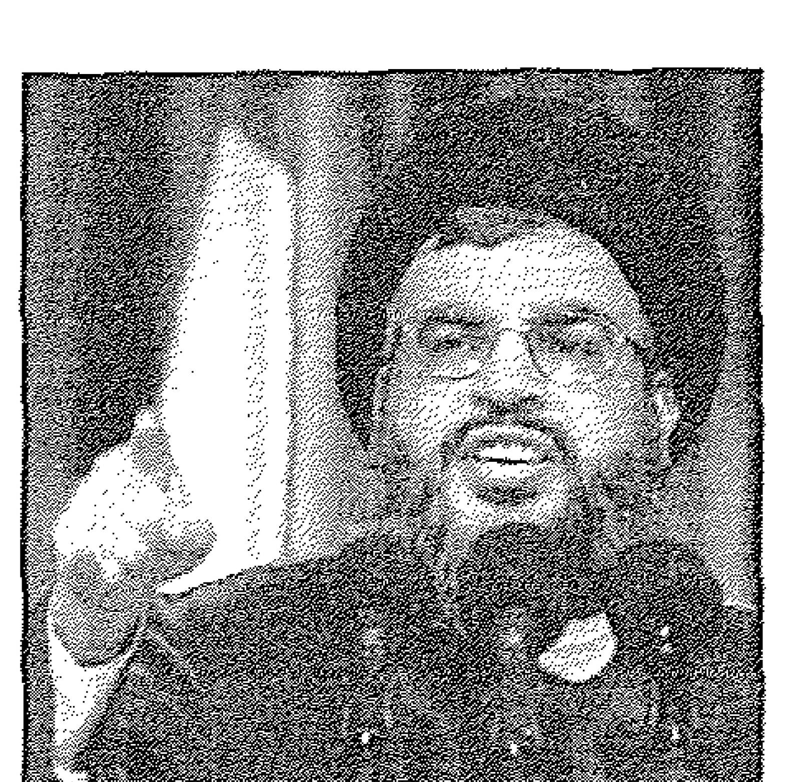
وفى الإطار ذاته، صرح المتحدث الرسمى للمجلس الأعلى لشئون الأمن القومى الأمريكى أن "الإدارة

الأمريكية باتت قلقة ومنذ فترة من أنشطة الحرس الثورى الإيرانى فى أنحاء متفرقة من منطقة الشرق الأوسط". وقد أوضح هذا المسئول الأمنى رفيع المستوى أن الولايات المتحدة تخشى من النفوذ الإيرانى الممتد فى المنطقة من كابول إلى بيروت والقدس، وبالتالى يتصور هذا المسئول الأمريكى أنه بالضغط على إيران يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الوصول إلى اتفاق سياسى مع طهران، وبهذا تحل مشكلة الغرب والولايات المتحدة. وعلى أية حال، ونقلاً عن تصريحات المسئولين العسكريين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لديها خمس مشكلات رئيسية مع إيران فى المنطقة هى: أفغانستان، والعراق ، ولبنان، وفلسطين، وأخيرا أزمة البرنامج النووى الإيرانى.

المعارضون للحكومة اللبنانية لم يصلوا لطريق مغلق

علي منتظرى ■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٧/١/٢٢

مرة أخرى عاد السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله اللبنانى إلى الساحة عقب الإضراب الشامل للمعارضة اللبنانية، من أجل إسقاط الحكومة اللبنانية الحالية برئاسة فؤاد السنيورة، وقد أجاب الأمين العام لحزب الله فى كلمته التى ألقاها أمام الحضور على الكثير من النقاط المثيرة للجدل على الساحة اللبنانية ومن بينها احتمال وصول برنامج المعارضة إلى طريق مسدود، وأكد السيد نصر الله أن المعارضين لازالوا يمسكون بزمام الأمور. ومنذ بدء تحركاتها لم تحصر المعارضة برنامجها بفترة زمنية بل إن نصر الله وصف برنامج المعارضة بأنه برنامج طويل الأمد سوف يستمر حتى يحقق أهدافه ولن يتوقف مطلقاً حتى تسقط الحكومة الحالية وتشكل حكومة وحدة وطنية. وأكد نصر الله أن برنامج المعارضة ديمقراطى تماماً ولن يلجأ للعنف مطلقاً.



وفى النقاط التالية يمكننا أن نشير إلى أهم الأجزاء المتعلقة بالتطورات الداخلية اللبنانية من خلال حديث السيد نصر الله:

١ - إعفاء دان حالوتس رئيس أركان الجيش الإسرائيلى من منصبه، نتيجة لهزيمته فى حرب لبنان الأخيرة. وربما تصل هذه الرسالة إلى بعض اللبنانيين الذين حتى يومنا لا يعترفون بفشل إسرائيل، ودائماً يتحدثون عن انتصار إسرائيل فى هذه الحرب، ويعرفوا إلى أى مدى كانوا مخطئين.

لقد جاء الصهاينة ليدمروا حزب الله ويحرروا الأسيرين وينزعوا أسلحة حزب الله، ولكن كانت النتيجة مغايرة تماماً لأهدافهم الاستعمارية.

٢ -لم يكن حزب الله حزب طائفى، حيث يعمل فى إطار رسالته الإسلامية فى لبنان وفى العالم الإسلامى ومن المنطلق نفسه فإن حزب الله لم يكن أبدا يدعم مشروع تغيير رئيس الوزراء من الطائفة السنية إلى طائفة أخرى بل إنه عارض ذلك تماماً.

٣ - مع إعلان تشكيل محكمة خاصة بشأن اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى لم يطالب حزب الله بأى شكل بتسوية الحسابات مع الولايات المتحدة أو أى دولة أخرى بل وافق على الفور وطالب فقط بتعديل بعض بنودها بهدف حفظ استقلال المحكمة ومنع ظهور أى شكل من عدم العدالة فيها، ومنع تدخل أى قوى فيها من حزب الله حتى إسرائيل.

٤ - ائتلاف المعارضين فى لبنان لم يصل إلى طريق مسدود، ولولا كل هذا الدعم الأمريكى والبريطانى والفرنسى وحتى من بعض الحكومات العربية لسقطت هذه الحكومة، ولأصبحت زمام الأمور فى يد المعارضة بالفعل.

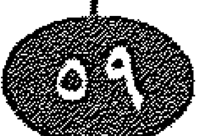
فى الوقت ذاته وضع المعارضون خطوطاً حمراء من أجل منع أى صراعات داخلية والحفاظ على الأمن القومى اللبنانى وعدم استخدام السلاح فى الحوار السياسى الداخلى، وكل ما سبق ما هو إلا علامة بارزة على عقلانية حزب الله وحلفائه.

٥ - إن حزب الله يؤكد على ضرورة احترام مشاركة مؤيديه والمعارضة فى حكومة الوحدة الوطنية، وهذا أيضاً سيحفظ فى المستقبل حدود الديمقراطية وجميع حلفائه سواء سنة أو شيعة أو مسيحيين وينظر إليهم جميعاً باحترام.

٦ - إن حزب الله الآن مع تحديد استراتيجية دقيقة ومحددة فإنه مع كل الطوائف اللبنانية يشاركهم المقاومة حتى لا تتحصر المسئولية على أكتافه، بل تصبح المسئولية على عاتق كل اللبنانيين بمختلف طوائفهم.

٧ - إن الحكومة اللبنانية الآن تحتمى بدعم الولايات المتحدة. ومن هنا فإن حزب الله يؤكد على أن هذه الحكومة أيضاً تعمل فى إطار المشاريع الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط.

٨ - تسعى بعض الأطراف اللبنانية للقضاء على حزب الله وعلى الطريقة العراقية تسعى إلى نشر الفتنة الطائفية فى هذه الدولة، وهذه الأطراف نفسها هى المنفذة للمشروع الأمريكى فى الشرق الأوسط.



جدل الشيعة والسنة إلى أين؟

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

من خلال الجدل الذي يدور حاليا بين الشيعة والسنة حول وضع العالم الإسلامي، وضرورة وحدة الخطاب الإسلامي في الظروف الراهنة، والسعي إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية، كانت هناك ثلاثة مؤشرات تدعو إلى التساؤل حول جدوى هذا الجدل، وتوجهاته، ومصيره! أولها مؤتمر الدوحة السادس للتقريب بين المذاهب الإسلامية، والذي استهدف أمرا يرغب فيه الجميع من سنة وشيعة، إلا أنه أثار جدلا كبيرا في أوساط السنة والشيعة على السواء، مما يوحي أنه لم يحقق الهدف الذي عقد من أجله، بل إنه أثار المشاكل ولم يحلها، وأبرز الخلافات، ولم يركز على عناصر التقريب.

إن ما جرى في المؤتمر من أفعال وأقوال سارت بعيداً على عكس ما يُريد المصلحون والعقلاء، فشحنت المؤتمر منذ أول ساعاته إلى آخرها بما سُمي مكاشفة ومصارحة، كما كان هناك خلل في اختيار نوعية الأشخاص للمشاركة في المؤتمر خاصة في عناصر السنة العرب، فقد كان بعضُهم يحمل فكراً محافظاً ومنغلقاً على ذاته، ممن يمثلون الفكر الديني التقليدي، وهذه النوعية وجدتْ الميدان مفتوحاً لإظهار تشدّدها المذهبيّ وتطرّفها في أحيان كثيرة، مع عدم الإفادة العلميّة الجديدة، فلجأت للأسئلة والمقولات المشحونة بالكراهية أحياناً، فكانت تتصرّف كالخصم لا كالشريك، وكانت سبباً أساسياً في انتكاس المؤتمر إلى الوراء خطوات بعيداً عن التقريب والإخلاص له، مع أنّ سنّة العالَم وشيعته يعيشون في مناطق عدّة إخوة وأقارب بلا أدنى حساسيّة، وقد جاءت مداخلة فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي حاة على غير المتوقع، فساعدت على احتداد لهجة الخطاب في المؤتمر، وزادت مناخ المؤتمر توترا، فأسرف كل طرف في مهاجمة الطرف الآخر من جهة، وساعد على أن تخفت، بل تختفي أصوات بقيّة مفكّري السنة العرب المعتدلين من جهة أخرى. وكان من الواجب على رئاسة المؤتمر التدخّل منذ البداية لتغيير أسلوب لغة الخطاب التي استعملت فيما سمي بالشفافية والمكاشفة، بلغةٍ لم تتوفّر على احترام الآخر، ولم تقبل له عذراً.

اعتبر المشاركون من الشيعة طرح الشيخ القرضاوي غير منصف، فإذا كانت نقاط الشيخ القرضاوي مهمّة وصحيحة في أصل عناوينها، مثل ضرورة مواجهة الشتائم واللعن والتكفير والتبشير المذهبي الذي لا معنى له في هذه الأمّة الواحدة، ولكنه طرحها على الهواء، على ملايين المسلمين، فكان عتاب الدكتور آذرشب على الشيخ القرضاوي في المؤتمر أشبه بالحجر الذي حرك كثيرا من المياه، أو كثيرا مما في النفوس، لعله شعر بوجود الاحتقان، لكن هذا الاحتقان لا ينبغي أن يصعد إلى السطح أمام الإعلام، وأن المصارحة يجب أن تكون، ولكن بالشكل الذي يساعد على التقريب لا على الاستفزاز، مؤكدا أن هناك اختلافا قائما على أساس اجتهادات علمية، واختلافا قائما على أساس الجهل، الاختلاف القائم على أساس اجتهادات علمية يمكن تناوله في المحافل العلمية البعيدة عن أضواء الإعلام؛ لأن هذا حين ينعكس على الجماهير يؤدي إلى فتنة، أو على الأقل يزيد نار الفتنة. أما الاختلاف الناشئ عن الجهل فيحتاج إلى تثقيف، والتثقيف إذا قرن بالاستفزاز يؤدي إلى مردود عكسي، التثقيف هو رفع مستوى الفكر الجماهيري إلى آلام وآمال يعيشها الواقع

الاجتماعي، وتعيشها الأمة في مستقبلها وأيامها القادمة. ونحن في الواقع اليوم أمام إعلام يحتاج إلى نوع معين من المواجهة، وهناك مشتركات وهناك اختلافات، لو ركزنا على الاختلافات، وكأنه لا يوجد أي مشترك بين السنة والشيعة، فهذا سوف يؤدي إلى انفجار الموقف. وكان على رئاسة المؤتمر أيضا أن تتدّخل لإصلاح الخلل، ومطالبة الجميع بالتزام الموضوعيّة في الطرح، والاتّسام بروح المحبة والشراكة في تحقيق هدف التقريب السامي، ولو من وراء الكواليس، فكان بالإمكان عقد اجتماعات خلفية بين كبار الحضور من أمثال الشيخ الدكتور علي جمعة وغيره ممّن لم يفقدوا حلمهم ورشدهم لتلافي الأمر وإزالة الاحتقان.

لقد طرح المؤتمر عددا من النقاط الفرعية التي لا تتناسب مع حجمه وأهدافه، مثل قضية نبش القبور، ومع أنّ نبش القبور حرام وإثارة قضيته على الملأ لا يخدم تقريباً ولا وحدةً، فكان هذا الطرح المأساويّ بهذه الكيفيّة سببا في تفاقم وتأزيم حلّها، فهذه القضية في الواقع ذات جذور تاريخيّة وثقافية عميقة، يكون معالجتها من خلال توفير جوّ بحثيّ متجرّد ونزيه مُخلص لوجه الله ولخدمة الأمّة، يسعه الخوض في أعماقها، ليخرج بتوصيات عاقلة تُقنع كلّ طرفٍ مغالٍ أن يُصحّح موقفه الاعتقاديّ أو السلوكيّ منها.

كان هناك تسطيح في مناقشة القضايا الخلافية في المؤتمر، ويمكن الاستشهاد بقضية إعادة كتابة التاريخ، وكان يجب تحديد الموقف من عملية حقّ الأمة في محاكمة تاريخها ونقده، وبالخصوص تاريخ العهد النبوي والخلافة الراشدة وتاريخ الصحابة، فإنّ هذا موقف ثقافيّ من التاريخ يجب الاتّفاق عليه أولاً، إن لم يسعنا الاتّفاق علينا تركه برمّته وراء ظهورنا، لأن مثل هذا يحتاج إلى دراسة موضوعية هادئة، وهو أمر يتعدّى المواقف المذهبية، لأنه يتعلق بحقوق الأمة وحرّية الفكر والبحث، وهي قضية تثار بين المفكرين القدامى والمحدثين وبين المحافظين قديما وحديثا، وهي ذات تأثير بالغ على تكوين عقل الأمة، خاصة ونحن أمّة تعيش في التاريخ. هناك ضرورة لإعادة تقييم الموقف من الدولة الأموية وإنجازاتها، فلابدّ لعلاج الجانب النفسيّ (والمعياريّ) من القضيّة وليكون لأتباع المذهبين إنصافٌ ومصداقية، والالتزام بالموضوعية في تحديد وزر الخطأ، ويمكن الاتفاق في ظلّ العقل والتعقّل على برنامج عمل محدّد تهذيبيّ لمعالجة مثل هذا الموقف من التاريخ.

ويمكن أن نقيس على هذا المنوال مسألة (التقية) التي أثيرت، ومدى تجاوز حقائق التاريخ، حينما كان التشيّع غريماً سياسياً، فكانت الشيعة حركات معارضة للدولة. وإذا أغفلنا اندماج السياسة بالمذاهب في دول الإسلام فلن نتمكّن من فهم مبدأ التقيّة عند الشيعة، فقد كان هذا المبدأ ضرورة أمنية، يحافظ به الشيعيّ على نفسه من القتل أو السجن أو الإقصاء ضدّ السلاطين من المتشددين، لا ضدّ المسلمين من السنّة، وهو المفهوم الذي طرحه فضيلة الشيخ القرضاوي.

المؤشر الثاني للتبرير الذي طرحناه للتساؤل حول قيمة الجدل بين السنة والشيعة، يكمن في تلك المناظرة التي أذاعتها قناة الجزيرة بين فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي وآية الله أكبر هاشمي رفسنجاني، والغريب أن الإيرانيين أعربوا عن رضاهم بهذه المناظرة ونتائجها، في حين لم يعلق أحد من أهل السنة عليها؟!

أكد كل من رفسنجاني والقرضاوي في هذه المناظرة على مبدأ الوحدة بين السنة والشيعة باعتبارهم أبناء دين واحد وكتاب واحد، وأنه أحد أهم الأصول الإسلامية، وأن حديث الخلاف نعرات شيطانية، لأن قلوب أهل السنة ـ كما الشيعة ـ تتوق للوحدة الإسلامية، وقد اعتبرا أن هذه المناظرة تدور في إطار مصلحة الإسلام، وخدمة للأمة الإسلامية، وإصلاح ذات البين.

أشار آية الله رفسنجاني في هذه المناظرة إلى جهود إيران في التقريب بين المذاهب الإسلامية، واستمرارها بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، مؤكدا أن الاستكبار العالمي أكبر الأخطار، لأنه يبغي السيطرة على الدول الإسلامية وثرواتها الطبيعية. وأكد أن العالم الإسلامي لو اتجه للوحدة لما كانت هناك مشاكل السودان ولبنان والعراق وفلسطين والصومال، أو غيرها من المناطق الإسلامية.

كما أكد آية الله رفسنجاني أنه يمكن الدفاع عن الأمة الإسلامية من خلال سنة الرسول وسيرة أهل البيت والعلماء والشخصيات الإسلامية، وهذا لا يعني مناهضة الأديان الأخرى، وإنما المحافظة على الإسلام. وفي هذا السياق يكون السنة أولى برعاية الشيعة من غيرهم، ومن هنا أكد أن الإيرانيين مع صلواتهم على الرسول وآل البيت يصلون على أصحابه، ويؤكد قادتهم على طرح مواضع الالتقاء ونبذ مواضع الخلاف بين السنة والشيعة.

في حين أكد الشيخ القرضاوي أن من حق إيران الاستفادة بالطاقة النووية، وأكد أنه إذا تعرضت إيران

في سبيل ذلك، أو أي بلد إسلامي، لهجوم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الأعداء، فإننا سوف نقوم جميعا بمواجهة المعتدي، تماما كما وقفوا إلى جانب لبنان في مواجهة الهجوم الصهيوني، وأيدوا حزب الله، وكذلك في مواجهة الضغوط على إيران.

وأعرب الشيخ القرضاوي عن أسفه لأن وثيقة الثماني مواد حول التقريب بين المذاهب الإسلامية لم تستمر على قوتها، وتأثيرها على اتباع خط الاعتدال، والمحافظة على وحدة أهل القبلة الواحدة، وإن إهانة أهل البيت لا يمكن أن تصدر من سني، فلا يوجد سني في العالم لا يحب أهل البيت وأبناء الإمام علي، أو أن يقبل إهانتهم. كما لا يقبل أهل السنة تكفير الشيعة، أو الدعوة لتحول الشيعة إلى مذهب أهل السنة، أو العكس، بل حفظ حقوق الشيعة في الدول ذات الأغلبية السنية، وحفظ حقوق أهل السنة في الدول ذات الأغلبية الشيعية. وأشار الشيخ القرضاوي إلى أن المشكلة الأساسية في استحلال دماء الآخرين الذي يروج له بعض أهل السنة مع الأسف، مؤكدا على ضرورة أن تقوم مراجع الشيعة في إيران والعراق وكذلك الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بإصدار الفتاوي بتحريم أية إراقة دماء بين مختلف المذاهب الإسلامية. كما أشار إلى أن بعض العلماء خلال فترات من التاريخ أدلوا بأحاديث تثير الفرقة، ولكن لا ينبغي أن نحمل هذا الكلام على عاتق الأجيال التالية، أو الجيل الحالي، خاصة فيما يتعلق بتكفير الشيعة، أو تكفير أهل السنة.

وأكد الشيخ القرضاوي أن الدعوة إلى ترك مذهب والدخول في مذهب آخر أمر مرفوض تماما ومذموم، وأنه يعتقد أنه مرفوض أيضا عند الشيعة. كما أكد الشيخ القرضاوي أنه يدين أعمال تخريب الأماكن المقدسة وأماكن العبادة، وقد أدانت مصر تفجير ضريح الإمام علي واغتيال آية الله الحكيم.

وأكد الشيخ القرضاوي كذلك أن على إيران أن تستغل نفوذها في العراق من أجل وقف المذابح، وتحقيق الأمن في العراق، وأن تضغط من أجل منع طرح مسائل الخلاف بين الطوائف من فرس وعرب وشيعة وسنة، والتركيز على وحدة الأمة الإسلامية، حتى تعلو الأمة الإسلامية فوق قضايا التفرقة. إن لدى المسلمين إمكانات هائلة للتقدم، وعليهم أن يسيروا في اتجاه الوحدة.

ومن ناحيته أكد آية الله رفسنجاني أن إيران لا تتدخل في شئون العراق الداخلية، ولا نية لديها في ذلك، ولا توجد أية عمليات تدل على التدخل الإيراني هناك، رغم وجود تدخل من الدول العربية، وتعارض المذابح والعمليات الإرهابية في العراق، وتعتبرها من الكبائر، ولا ينبغي إراقة دم مسلم أو غير مسلم على يد مسلم آخر. الجماعات المتطرفة تحول دون وجود ساحة سياسية عامة، وينبغي على جميع علماء السنة والشيعة أن يسعوا بكل جهدهم لكي يحدد العراقيون مصيرهم بأنفسهم، وإيران راغبة في وحدة العراق.

وقد استطاع آية الله رفسنجاني أن يتعامل مع سؤال أحمد الشيخ مدير الحوار حول التقية عند الشيعة، بقوله إن كل دولة لديها مسائل تعتبرها سرية في وقت من الأوقات، ثم تعلن عنها عندما يحين الوقت، وهو يشبه ما تعتقده الشيعة في التقية. كما تعامل مع سؤال مدير الحوار حول اتهام إيران بالترويج لمذهب الشيعة في بلاد أهل السنة، حيث رفض هذا الاتهام، مؤكدا أن إيران لا تسعى لنفي الآخرين، وإنما تنادي بالدعوة للعمل الصالح، وأن هذه التهمة موجهة من قبل أعداء إيران للوقيعة بين المسلمين.

لقد كانت إجابات آية الله رفسنجاني على كلام الشيخ القرضاوي عامة في مجملها، حيث حرص على عدم الدخول في قضايا الخلاف، مما أبقى على كثير من التساؤلات في ذهن المشاهد العربي حول الموقف الإيراني منها. كما أكد رفسنجاني مرارا على أن المعلومات والإحصائيات لدى الشيخ القرضاوي، وكثير من أهل السنة غير دقيقة، وطالبه بألا يردد أقوال الأعداء.

كذلك لم يسع الشيخ القرضاوي إلى إحراج آية الله رفسنجاني، وكانت الأسئلة الجريئة كلها من جانب أحمد الشيخ مدير الحوار، مثل قضية تكفير الشيعة لأهل السنة والعكس، أو الدعوة للتشيع، أو تصدير الثورة الإسلامية، أو التدخل في شئون العراق، أو غير ذلك.

المؤشر الثالث جاء في ذلك الحوار الذي أجراه موقع إسلام أون لاين مع الدكتور محمد علي آذرشب رئيس مركز الدراسات الثقافية بجامعة طهران، والذي أكد فيه بأن الخلافات الإسلامية ليست مذهبية، ولو كانت القضية مذهبية، لكان هناك اختلاف في المسائل الفقهية والمسائل الكلامية وغيرها، لكن الاختلاف الموجود اليوم خاصة في العراق ولبنان، لا يقوم على أساس قواعد فكرية أو قواعد فقهية أو كلامية، وإنما يقوم على أساس تحزب وتكتل وتشرذم وتصارع تغذيه عوامل خارجية، وتستغل ظروف التخلف الفكري،

والعُقد التي خلفها النظام السياسي في نفوس العراقيين، وهذه كلها من إفرازات النظم السابقة والقائمة. فالوضع القائم في العراق سياسي، والمشاكل ناتجة عن الاحتلال والاحتقان، وعن الوضع الذي كان قائما أيام النظام السابق وانعكاساته، وما جر إليه من وضع نفسي ووضع طائفي في العراق، فليس الوضع إذن مذهبيا. وأكد أن من الملاحظ أن الخبرة التاريخية تشير إلى أن الخلاف السياسي ينتقل إلى المذهبي، ثم يتحول إلى نوع من التنظير للمذهب، فالسياسة تنعكس على المذهب، ثم يبدأ نوع من التحصن العلمي والثقافي تجاه الطرف الآخر، المختلف معه سياسيا في الأساس، حيث يوجد في التاريخ شيء من ذلك، ففي التاريخ شهدنا اختلافات سياسية تبلورت إلى خلافات فقهية وكلامية، أما الآن فمسألة الكلام والفكر غير مطروحين على الساحة ليكونا عامل انفصال وعامل تفرقة ومواجهة. البداية سياسية والنهاية سياسية، وليست لها علاقة بالدين. وأعرب عن اعتقاده بأنه لو انتهت الاختلافات الطائفية في العراق لبرزت اختلافات قومية وأخرى إثنية وعشائرية بين السنة والسنة، وبين الشيعة والشيعة، وبين الأكراد والتركمان، وهذه طبيعة حالة الركود والتخلف التي تفرز هذه المشاكل، وفي اعتقاده أيضا أنه غير صحيح أن الشيعة يسعون لأخذ الثأر من السنة لما لحق بهم في عهد صدام حسين، لأسباب: أولا: لأن العراقيين كانوا متعايشين مع أهل السنة وبينهم زواج وعلاقات وروابط جوار وتآخ أكثر منه تعايش، والشيعة في رأيي يفصلون تماما بين النظام الذي كان يحكم في العراق وأهل السنة، وبعد انهيار نظام صدام دخلت الجماهير جميعها تردد (لا سنية لا شيعية.. إسلامية إسلامية) دليل على استشعارهم الخطر الذي يمزق اللحمة الوطنية بين السنة والشيعة؛ ولذا نهضوا جميعا يواجهون الخطر الذي يمكن أن يحدث. ثانيا: أن الاحتلال استطاع تعبئة السنة ضد الشيعة، والشيعة ضد السنة تحت عناوين مختلفة عن طريق إثارة انفجارات مفتعلة وحساسيات، أدى ذلك إلى أن تخرج الأمور عن سيطرة الحكومة والمراجع، ودخلنا في حالة هستيرية من القتل في العراق نتيجة الثأر، وهي عملية عندما تتصاعد لا يمكن حدها بموعظة أو بيان أو فتوى، وإنما يجب أن تكون هناك حالة أمنية يجب أن يسيطر عليها، ولكن الملف في يد الأمريكان فقط في الواقع. وإن كان يبدو أن الملف الأمني يُعطى للحكومة العراقية في بعض المدن، لكن هذا غير صحيح. إن الاحتلال لم يحرك الحساسيات فحسب، ولكنه خلق نوعا من الحساسيات في النفوس التي لم تكن بها، وأوجد لهم عدوا موهوما، فمثلا نجد تيارا من التيارات كان يحارب بجانب السنة في الفلوجة ومناطق أخرى، ولكن دخل الاحتلال وأثار نوعا من الحساسيات في هذا التيار بالذات بحيث جعل هناك مواجهة بينه وبين أهل السنة. وهناك أمثلة مشهودة في كثير من الأمور في بغداد وأمثالها على أنه خلق الحساسيات ولم يستثرها فقط. صحيح أن الناس يتبعون مراجعهم في التقليد والفتوى في الحالة العادية والهادئة، لكن عندما تثور الفتن والعصبيات، وتخلق حالة هستيريا في المجتمع فلا يستطيع أحد أن يمسك زمام الأمور. في مؤتمر الدوحة السادس للتقريب بين المذاهب تلقيت كتابا أعطاني إياه الإخوان، فوجدت فيه كل مواقف السيد السيستاني، وهي جميعها تدعو إلى التهدئة وتحريم سفك الدماء، وتدعو لوحدة التراب العراقي، ولكن على كل حال، الدعوة والفتوى واتخاذ الموقف شيء، وإنزاله إلى الحياة العملية شيء آخر.

ويرى الدكتور آذرشب أنه ليس هناك أمام الأمة الإسلامية للوقوف أمام الحالة العراقية سوى أن تجتمع لتضع المشروع الكبير الذي ينبغي أن توجه إليه أنظار العراقيين وطاقاتهم، وهو المشروع الوطني القومي، واتحاد العراقيين نحو أهداف وطنية واحدة، هذا ما ينبغي أن يكون، أن يوضع أمام الشعب العراقي بكل فصائله ومذاهبه وقومياته أهداف كبيرة يوجه العلماء هؤلاء الجماهير العراقية إلى تحقيقها، ساعتها سوف يتعالون على ما فيهم من جراح، وإلا فالتجزئة سوف تبقى، والمشاكل سوف تتضخم. المشكلة ليست مشكلة العراق، بل هي مشكلة المنطقة كلها، هناك خطة لإثارة الاختلافات على مستوى كل المنطقة من أجل الهيمنة والسيطرة، هذه الاختلافات أثيرت في بداية الثمانينيات وأثيرت الآن، ولا بد أن يكون هناك شيء مشترك بين هذين الموقفين اللذين تثار فيهما، لتفويت فرص عظيمة على الأمة كي تتحد، وهذه من الأمور التي نشاهدها دائما في التاريخ المعاصر.

وإيران إذا كان قصدها استفزاز العالم العربي عن الطريق المذهبي فهذا بعيد عن العقل والمنطق، المصالح القومية الإيرانية بغض النظر عن المصلحة الدينية والعقائدية تتطلب مد جسور الثقة مع العالم العربي، وفعلت ذلك منذ اليوم الأول لانتصار الثورة، الحرب الإيرانية العراقية أساءت لهذه العلاقات، وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى مدت يدها إلى كافة البلدان العربية، وأقامت علاقات معها حتى تلك الدول التي

كانت تمد هذه الحرب بالوقود أقامت معها علاقات، ومن مصلحتها أن تفعل ذلك؛ لأنها إذا ابتعدت عن العالم العربي سوف تبتعد عن هويتها الإسلامية التي تتطلب اقترابا من العالم العربي. العرب والإسلام مرتبطون لا يمكن الفصل بينهما على الإطلاق، إذا كنت تريد أن تحافظ على هويتك الإسلامية في إيران فلا بد أن ترتبط بالعالم العربي، هذه مسألة ربما لا يفهمها العرب، العالم العربي بالنسبة لإيران هو الكعبة، والهدف، والأمل، ربما لا تدري أنه إذا عز الإسلام وذل العرب ذل الإسلام في إيران، فذل العرب وعزهم يؤثر على إيران مباشرة. ولا نغفل وجود أفراد يدعون إلى التشيع من أجل الإساءة إلى الشيعة، والإساءة إلى علاقة إيران بالعالم العربي، ففي بعض من البلدان العربية توجد مجموعة متشيعة تابعة لمخابرات تلك الدولة من أجل الإساءة للتشيع، والعلاقات بين إيران والعالم العربي. فهناك أيضا توظيف من المخابرات البريطانية لهذا الأمر فهي تعمل أيضا على إثارة النزاع بين إيران والعالم العربي عن طريق هذا النوع من الاختراقات، ولدينا أدلة ومفردات، ولها كذلك تدخلاتها في إيران حيث تعمل على إثارة الإيرانيين ضد السنة، والتشجيع على ظهور بعض الكتب المعادية للسنة داخل إيران، وهذا شيء طبيعي. كل هذه الإثارات التي نشاهدها هدفها واحد، وهو توفير الظروف لهيمنة الشركات العالمية الصهيونية والأمريكية، ولذلك فالخطر أن توظف الاختلافات السياسية لهذا الهدف، وليس الخطر أن يكون الدين داعما لسياسة الدولة وظهيرا لمشروعها ولتقويتها. الدين والدولة إذا اتحدا في مشروع واحد تصبح الدولة قوة قائمة على أساس جماهيري، لكن الخطورة أن القوة المهيمنة تستخدم الاختلافات بما فيها الاختلافات الدينية من أجل تحقيق مصالحها. ويحدث الآن في العالم الإسلامي نوع من التوظيف السياسي للمذهب كاستخدام إيران التقريب كمظلة للدخول إلى المنطقة.

هل هناك جدوى من التقريب، خاصة مع ما استشعرناه في مؤتمر الدوحة مما في نفوس الطرفين؟ هل هذا الشعور قد يكون عائقا في التقريب، خصوصا أن البعض غير مقتنع بجدوى التقريب؟

هذا اليأس من جدوى التقريب نابع من عدم فهم لمعنى التقريب، فهو ليس توحيد الأفكار الفرعية والجزئية، وصبها في قالب واحد، هذا التفكير من إزالة أي نوع من التنوع وصب أفكار الناس وعواطفهم في قالب واحد أمر غير وارد وغير صحيح، لكن ينبغي أن يكون هناك توحيد في المواقف. لا بد من موقف موحد بين المسلمين تجاه القضايا الإسلامية والعامة، أما الاجتهادات فيجب أن تكون باقية، وأما إذا أردنا أن نوحد مواقفنا في كل مواقف التاريخ، وفي كل القضايا فهذا غير وارد على الإطلاق. إننا نعاني من الركود الثقافي، هذا الركود ينتج عنه ركود وتخلف حضاري، وهو العقبة الأولى أمام وحدة الأمة الإسلامية، فهي اليوم لا يوجد لديها مشروع يوحد طاقاتها ويحركها نحو تحقيق أهداف سامية؛ ولذلك فهي تعيش ذاتيتها وأطرها الصغيرة في مكانها.

قضية التقريب قضية أساسية لا تعني أن أحدا يتنازل عن مبادئه ولا مواقفه الفكرية، وأيضا لا يعني تنويم لأي طرف، ولكن يعني الفهم المتبادل، والتعاون المتبادل لخير الأمة الإسلامية. لا ينبغي أن نسمح للخلافات السياسية الطارئة أن تمزق جسد الأمة، لأن الذين يتواطئون ضد الإسلام والمسلمين يتواطئون ضد الجميع بما فيهم السنة والشيعة. هناك خلاف ومشاكل تحدث بين الحين والآخر؛ لكن هذا لا ينبغي أن يخل بضرورة التلاحم والتوحد والتفاهم والتقارب والتعاون بين المسلمين. التقريب ينبغي أن نسعى إليه جميعا، وخصوصا إذا انتبهنا إلى أن المسلمين السنة هم الأغلبية، والأغلبية هي التي عليها مسئولية النصح والتصويب والتمسك بالأهداف والمقاصد العليا؛ والتقريب بين هذه الأهداف والمقاصد العليا التي أعنيها.

علاقات دولية

الحرب فى الطريق

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/١/٢٢

هل الولايات المتحدة بصدد هجوم عسكرى على إيران؟

لقد أجاب المسئولون الأمريكيون بالنفى على هذا السؤال، وأصروا على ضرورة اتباع الأداة الدبلوماسية لحل الخلافات فيما بين الدولتين، لكن فى الوقت نفسه أكد البعض منهم على أن الهجوم العسكرى موجود كخيار مطروح على مائدة صانعى قرار السياسة الخارجية الأمريكية.

لكن كثيراً من الشواهد والقرائن الموجودة تقول بأن الولايات المتحدة وحلفائها بعد نوبات الفشل المتوالى فى المنطقة وبخاصة الهزيمة القاطعة فى العراق واعترافهم بذلك فضلاً عن لبنان وفلسطين، قد توجهوا إلى القيام بشن حرب نفسية موسعة لإجبار الجمهورية الإسلامية الإيرانية على قبول مطالبهم غير الشرعية بالاستفادة من احتمالية الهجوم العسكرى كأداة تهديد بهدف تغطية هذه العمليات النفسية.

إن المرور العابر على الأزمة الإيرانية الأمريكية يبين بوضوح أن الأمريكيين على مدار السنوات الثلاث الماضية، وأثناء تفاعلات الملف النووى الإيرانى كان الأمريكيون يذكرون احتمال الهجوم العسكرى على إيران كأحد الخيارات المطروحة، لدرجة أنه فى فبراير عام ٢٠٠٤ ذكر بعض المسئولين العسكريين الإسرائيليين وبعض كبار السياسيين الأمريكيين فى وقت متزامن أنباء عن خطة أعدها البنتاجون للهجوم على المنشآت النووية الإيرانية وأنه يمكن أن تدخل مرحلة التنفيذ!

وقد حذر رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير إيران من توسيع أنشطتها النووية وهددها ضمنياً بأنه ليس من المستبعد أن يؤدى هذا التوسيع للنشاطات النووية الإيرانية إلى إشعال نيران حرب جديدة فى المنطقة!

ومنذ عدة أيام اعترف روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي فى أول رحلة عمل له إلى الشرق الأوسط بأن الهدف الرئيسى للولايات المتحدة من الضغوط الأخيرة هو دفع إيران للدخول فى مباحثات حيث قال: "فى الوقت الحالى ليس لدى إيران أى احتياج للتباحث مع الولايات المتحدة، بناءً على هذا إذا تقرر أن نجلس للتفاوض مع إيران بناءً على توصية تقرير لجنة "بيكر هاملتون" إذا يجب أن نطلب من إيران ألا تفعل الشئ الفلانى أو أن تتعاون معنا فى المشروع الإقليمى الفلانى. وفى هذه الظروف سيكون تباحثنا مع إيران شيئاً يشبه الالتماس والترجى"، وقد اعترف وزير الدفاع الأمريكي من خلال رسمه لهذه الصورة بالمكانة الحالية لإيران والولايات المتحدة فى المنطقة حيث قال أن "الهدف النهائى للضغوط والتهديدات الأمريكية الأخيرة، تدعيم الموقف الأمريكي فى مواصلة التحدى الدبلوماسى مع إيران".

فى ٢٠ يناير كشف وين وايت خبير فى شئون الشرق الأوسط الذى كان يعمل لفترة فى هذا المنصب فى وزارة الخارجية الأمريكية، بشكل ضمنى عن جزء آخر من هذه الحرب النفسية، وقد ظهرت تصريحاته فى الشبكات الإخبارية والمحطات التليفزيونية الأمريكية والأوربية بشكل كامل، حيث قال: "لا يوجد شئ اسمه هجمات عسكرية منتقاة وإنما أهداف متعددة سيتم الهجوم عليها".

ويضيف وين وايت: "إن المشروع الذى اطلعت عليه العام الماضى كان يشمل هجوماً على مواقع حربية ودفاعية بحرية من بينها الغواصات والسفن، وكذلك قصف المنشآت الصاروخية الإيرانية، ولكن عندما وضعت معلومات عن العواقب الوخيمة لهذا الهجوم والمشكلات الكثيرة التى يمكن أن تحدث تحت تصرف جورج بوش قام الرئيس الأمريكي باستبعاد الخطة"، ويضيف وين وايت: "يعتقد المسئولون الأمريكيون بأنهم ليسوا فى الوضع الذى يسمح لهم بتجربة حرب أخرى فى المنطقة".

يقول السيناتور ريد زعيم الحزب الديمقراطى فى مجلس الشيوخ الأمريكى بشأن القرار الذى رفعه حزبه للمجلس: "على الرغم من أنه لا يوجد احتمال للهجوم

العسكرى على إيران، حيث أعلنت حكومة بوش نفيها لهذا الاحتمال، لكننا نعتقد أن إصدار مثل هذا القرار أمر ضرورى لأن هذا الهجوم فى حالة وقوعه سيمثل كارثة بالنسبة للولايات المتحدة".

وبموجب هذا القرار سيكون لزاماً على جورج بوش أن يحصل على إذن من الكونجرس قبل اتخاذ أى نوع من الإجراءات العسكرية ضد إيران.

فى الوقت نفسه صرحت نانسى بيلوسى الرئيس الجديد للكونجرس الأمريكى فى إشارة إلى القرار وضرورته قائلة: "لن نسمح لجورج بوش بصنع كارثة جديدة للولايات المتحدة بالهجوم على إيران".

وردا على سؤال حول السبب وراء عدم الاعتراض على إرسال ٢٥ ألف جندى إضافى إلى العراق أعلنت نانسى قائلة: "إن جورج بوش يعلم أنه طالما أن أرواح الجنود الأمريكيين بالعراق فى خطر، فإن الديمقراطيين لن يقطعوا الميزانية عن هذه الحرب، بناءً على هذا فإن بوش قصد بإرساله السريع لقوات إضافة للعراق أن يضع الديمقراطيين موضع رد الفعل وليس الفعل، ولكننا لن نسمح بإشعال حرب جديدة، فضلا عن أنه يستفيد من أرواح الجنود الأمريكيين لتحقيق أهدافه السياسية".

ومما زاد من اشتعال الحرب النفسية مؤخرا، إعلان الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى العراق واعتقال خمسة أفراد من موظفى الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى أربيل، وقد فسر بعض الخبراء إجراءات إدارة بوش تلك بأنها مؤشر على قرار الولايات المتحدة بالتعامل العسكرى ضد إيران.

وقد أعلنت كونداليزا رايس بعد اعتقال موظفى القنصلية الإيرانية فى أربيل أن هذا الإجراء قد تم بموافقة مباشرة من بوش، ولكن بعد عدة ساعات كذب المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض تصريحات رايس دون الإشارة لها، ولكن من ناحية أخرى يعتقد بعض الخبراء أن اعتقال الدبلوماسيين الإيرانيين الخمسة قبل أن يعتبر بداية تحرك جديد، يعتبر نوعا من التطمين الأمريكى لبعض الدول العربية بالمنطقة التى استشعرت دلالات على استسلام بوش فى مواجهة مطالب أغلبية الشعب العراقى، ويثاورها القلق بشدة من تأسيس حكومة إسلامية إلى جوار إيران.

الاستراتيجية المهلكة

■ جام جم (المرآة المسحورة) ٢٠٠٧/١/٢٨

هذه الأيام تسود أروقة البيت الأبيض نظرة شك وريبة حيال الشرق الأوسط، ومن ثم تستعد واشنطن لتمرير استراتيجيتها الجديدة فى كل من العراق وفلسطين وإيران، لذلك دفعت بـ كونداليزا رايس وزيرة الخارجية، وروبرت جيتس وزير الدفاع إلى منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى نيكولاس بيرنز مساعد وزيرة الخارجية للشئون السياسية من أجل بلورة تحالف مع دول المنطقة يساند سياستها ضد إيران، وبالفعل شرعت الإدارة الأمريكية فى لعبتها بزيارة رايس للمنطقة، تلك الزيارة التى تعد الثانية لها خلال أربعة أشهر، والثامنة خلال العامين الماضيين.

وقد استعدت رايس تماماً للحصول على تأييد الدول العربية كافة لاستراتيجية بوش الجديدة فى العراق، وكذا تشكيل التحالف ضد إيران، ولذلك التقت مع زعماء دول ما بات يعرف بمجموعة "٦+٢" أى دول مجلس التعاون الخليجى ومصر والأردن.

هذا وقد اندفعت الأقلام والرؤى المختلفة فى تحليل نتائج هذه الزيارة وانعكاساتها على دول المنطقة. النقطة اللافتة للانتباه أن المملكة العربية السعودية باعتبارها زعيمة العالم العربى ومصر باعتبارها من أكثر الدول تأثيراً فى المنطقة، قد اتخذتا مواقف أكثر حيطة حيال الاستراتيجية الأمريكية الأمر الذى كان له تأثير على مواقف الدول العربية الأخرى. والواقع أن واشنطن فى حاجة ماسة لتأييد الدول العربية فى المنطقة لاستراتيجيتها حيال العراق وفلسطين وإيران.

ولعل رايس خلال زيارتها الأخيرة لدول المنطقة كانت آخذة فى اعتبارها القضية الأهم على أجندة هذه الدول، وهى الوصول إلى تسوية للقضية الفلسطينية كخطوة إيجابية تحفز الدول العربية.

وها هى واشنطن تسعى إلى إصلاح أخطائها فى القضية الفلسطينية وتحاول الاستماع لتوصيات مصر والسعودية والأردن، لذا وجدناها تسعى لتثبيت مكان الرئيس محمود عباس (أبو مازن) عن طريق دعمه اقتصادياً، وسياسياً، وعسكرياً، وكاد هذا الأمر أن ينجح لولا تناقض وتداخل مصالح الدول العربية مع الفصائل الفلسطينية من ناحية، والمصالح الأمريكية الإسرائيلية من ناحية أخرى.

فمثلاً رفض محمود عباس خلال المؤتمر الصحفى المنعقد على هامش لقائه مع رايس إقامة دولة بحدود مؤقتة لفلسطين.

وتجدر الإشارة إلى أن زيارة رايس كانت تهدف إلى تأسيس تحالف ضد إيران فى المنطقة وهذا هو الأهم، عبر بثها الخوف فى الدول العربية، خاصة من امتداد النفوذ الإيرانى الأمر الذى يجعلهم يؤيدون سياسة بوش حيال إيران.

ومما لا شك فيه، أن وزيرة الخارجية الأمريكية كانت تسعى لتعبئة الدول العربية حيال تأييد أى عمل حتى لو كان عسكرياً تجاه إيران، لكنها أى الدول العربية رفضت أى حل عسكرى آخر فى المنطقة وأعلنتها صراحة، مؤكدة على العمل الدبلوماسى فى حل القضية النووية الإيرانية سلمياً.

استراتيجية الاحتواء والإمكانيات الإيرانية

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/١/١١

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لفرض استراتيجيتها فى المنطقة، وخلال الأشهر الستة الماضية حدثت تطورات عدة فى الشرق الأوسط كانت كلها تحمل رسالة واحدة لإدارة بوش مفادها "إنكم لن تستطيعوا أن تستمروا بأسلوبكم الحقيقى".

لقد خاض الأمريكيون أسوأ أيامهم فى العراق، فقد أنفقوا مليارات الدولارات بجانب الموارد التى لا يمكن تقييمها كأرواح آلاف الجنود الأمريكيين.

إن العجز الأمريكى فى العراق غير مسبوق على مدى التاريخ والمستنقع الذى سقطت فيه واشنطن لا يمكن لأى شخص أن ينكره على طول التاريخ.

الحدث الآخر كان فى لبنان، فقد سقط الأمريكيون اليوم أسرى لشوكة حزب الله. والقوى التى تفشل على الساحة العسكرية لابد أن تفشل على الساحة السياسية.

لقد استطاع حزب الله أن يستثمر انتصاره على إسرائيل فى الحرب الأخيرة. وسعى لإصلاح نظام السلطة فى لبنان القائم على نوع من التفرقة الواضحة ضد الشيعة. وبالطبع فهذه المسيرة ليست سهلة ولكن حزب الله بعد انتصاره على الجيش الذى لا يقهر يتصور أن اعتماده على نفسه كافياً لإحداث التقدم.

المعنى نفسه حملته أحداث أخرى كان آخرها الأزمة النووية الإيرانية. وحتى الآن لازالت إيران تسير فى طريقها بنجاح، ولم تظهر أى آلية مؤثرة لإيقافها. وهذا العجز الأمريكي هو ما دعى واشنطن لكى تتحرك لبدء سياسة الاحتواء.



استراتيجية الاحتواء ضد إيران تهدف لعزل إيران عن المنطقة وتقليل نفوذها العملى وشغلها بالقضايا الداخلية.

وفى داخل الدولة فإن كل اهتمام الأعداء متركز حول إحداث تباعد وفرقة بين القوى السياسية.

وعلى المستوى الإقليمى فإن الولايات المتحدة تهدف إلى تخويف الأنظمة العربية من القدرة المتزايدة لإيران. وتتخيل واشنطن أن باستطاعتها تشكيل محور "معتدل" مقابل لإيران فى الشرق الأوسط. وفى سبيل تحقيق ذلك، يستخدم الامريكيون أساليب عدة مثل التحذير من البرنامج النووى الإيرانى على أمن دول المنطقة، واتجاه إيران نحو تشكيل هلال شيعى. ولا شك أن الحرب النفسية الأمريكية والصهيونية فى هذا الشأن قد تركت تأثيراً كبيراً على بعض زعماء المنطقة.

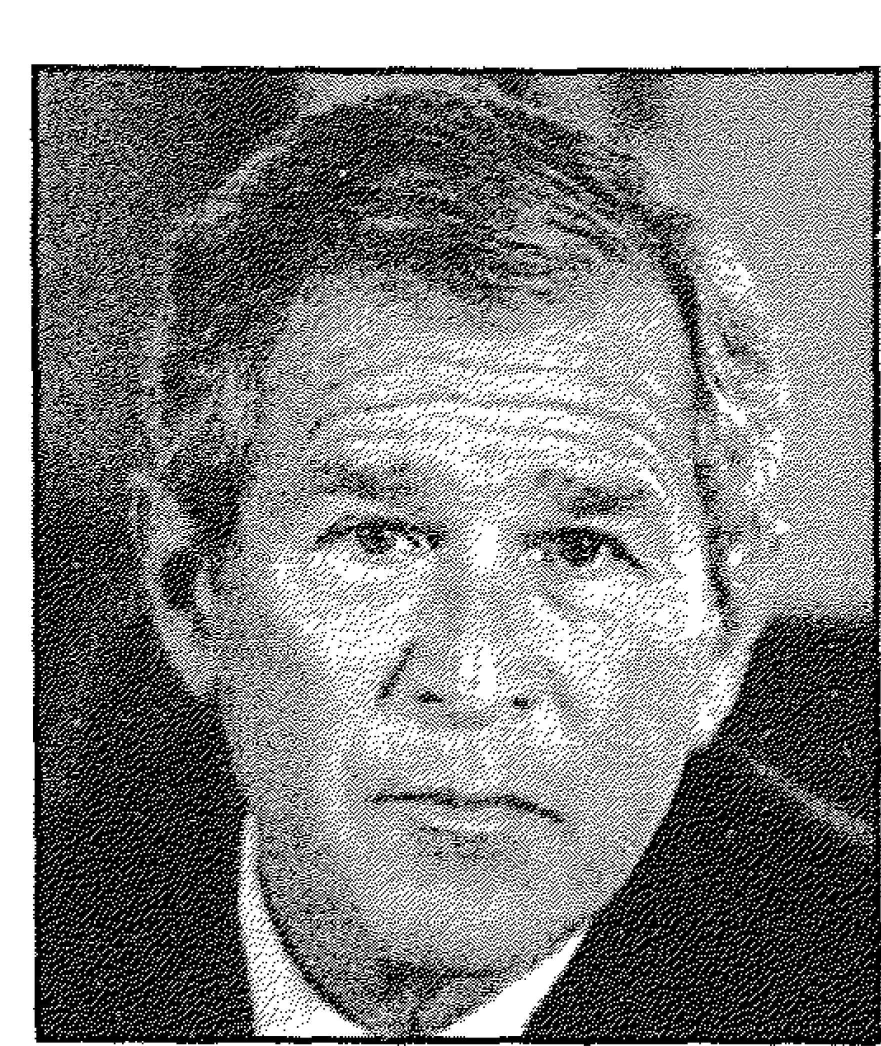
انتهاء صلاحية سياسات بوش فى المنطقة

■ د. مجيد جودرزى ■ كيهان (الدنيا) ٢/٢/٢٠٠٧

على خلفية الفضائح والإخفاقات المتتالية للولايات المتحدة فى العراق وهزيمة الجمهوريين فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس وظهور الأزمات الناجمة عن فشل استراتيجيات إدارة بوش فى العراق تشكل فريق يضم عشرة من أبرز الخبراء السابقين والحاليين الأمريكيين من الحزبين الديمقراطى والجمهورى لتقصى نقاط ضعف استراتيجية واشنطن السابقة فى المنطقة واقتراح أفكار عريضة لاستراتيجية جديدة وقد تم تعيين وزير الخارجية الأمريكى الأسبق جيمس بيكر رئاسة هذه المجموعة من قبل حزب بوش عسى أن يتوصل إلى وسيلة لإنقاذ القوات الأمريكية من المستنقع العراقى كما تولى المشاركة فى رئاسة هذه المجموعة أيضا لى هاميلتون النائب السابق فى الكونجرس. يأتى تشكيل هذا الفريق فى إطار السعى إلى إيجاد التوافق بين الأحزاب الأمريكية الكبرى فيما يتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة فى العراق.

فى ٦ ديسمبر الماضى قدم هذا الفريق تقريرا مفصلا إلى الرئيس الأمريكى ويمثل تقرير بيكر-هاميلتون العمود الفقرى لمشروع بوش الجديد للهروب من المستنقع العراقى والشرق الأوسط. الواقع أن المسئولين الإيرانيين وجميع خبراء شئون الشرق الأوسط الواقعيين يرون الهجوم الأمريكى على العراق جزءا من السياسات الأمريكية الفاشلة ويرون كذلك أن الاستمرار فى هذا الاحتلال إضرار بالحكومة الأمريكية، ولكن بوش وحلفاءه فى الغرب وفى المنطقة يتصورون فيما يبدو أن مجرد طرح أفكار مغايرة لما تراه وتطبقه إدارة بوش هو برنامج محسوب للإساءة إلى الساسة الأمريكيين ولذلك فمن الطبيعى أن يرفضوا مثل هذه الأفكار.

اتساع نطاق معارضة المفكرين فى المجتمع الأمريكى للاحتلال الأمريكى للعراق ووضوح فشل الاستراتيجية الأمريكية فى العراق والشرق الأوسط قد شجع نواب الحزبين الديمقراطى والجمهورى على تقديم تقرير شامل عن الوضع الفعلى للولايات المتحدة فى العراق والأزمة الحالية التى تعانيها الولايات المتحدة وعلى



تقديم مقترحات للحلول المناسبة، والذى يبدو أن إصرار بوش على البقاء فى العراق وزيادة القوات العسكرية فيه سوف يؤدى فى المستقبل القريب إلى تشكيل فريق آخر لتحليل نتائج أعماله والسعى للتوصل إلى سبيل للخروج من هذا الجحيم الذى سقطت فيه القوات الأمريكية بناء على توصية اللوبى الصهيونى ولا شك فى أنه إذا كان هناك فى أمريكا ونظامها الحاكم أشخاص يتحلون بالنظرة الواقعية لتمكنوا بسهولة بعد تقييم الأحداث التى وقعت فى العراق بعد إعلان إرسال قوات أمريكية جديدة من إدراك أن إسقاط المروحيات الأمريكية على فترات زمنية متقاربة وقتل عدد كبير غير مسبوق من جنود الاحتلال وأسر الضابط الأمريكى فى كربلاء هى مقدمة للهزيمة التى سوف يتحملها الجنود الأمريكيون فى المستقبل. ربما ينظر الأمريكيون إلى الهجوم على المستشارية الإيرانية العزلاء على أنه نصر كبير ولكن الأمر الذى لا شك فيه أنهم سيعتبرون اختطاف الضباط الأمريكيين المدججين بالسلاح بمثابة الهزيمة المنكرة فمع زيادة تهديدات السلطة الأمريكية ربما يصل الأمر إلى تخوف كل جندى أمريكى من الوقوع فى أسر المختطفين ولا شك فى أن استمرار وجود الجنود الأمريكيين فى العراق سوف يؤدى على المدى البعيد فضلا عن إلحاق الخسائر الكبيرة بالولايات المتحدة وزيادة سخط الأمريكيين بسبب مقتل جنودهم تحقيقا للمصالح الصهيونية. إلى أن ينظر العراقيين جميعا سواء كانوا سنة أم شيعة تركمان أم عرب أم أكراد إلى الأمريكيين على أنهم أعداء ويتصيدوهم فى أى زمان ومكان وهو ما يمثل كابوسا مرعبا لبوش. وهذه المرحلة ليست بعيدة على أية حال وليست هى هدفنا وإنما الهدف هو دراسة الوقائع التى حدثت فى الماضى وأثبتت فشل العسكريين الأمريكيين فى العراق طبقا لرواية الأمريكيين أنفسهم حتى يعرف الجميع أن الولايات المتحدة اليوم ليست فى موقف يسمح لها بالتعرض لإيران بأدنى درجة على حد قول الرئيس الإيرانى.

وقد أخذت المعلومات الواردة بهذا المقال من تقرير بيكر هاميلتون وهى تثبت الاعتراف بالفشل الأمريكى فى

الشرق الأوسط وخاصة فى العراق رغم وجود ١٤١ ألف جندى أمريكى فى العراق يعملون إلى جانب ١٦٥٠٠ جندى من ٢٥ دولة حليفة يمثل البريطانيون غالبيتهم بتعداد ٧٢٠٠ جندى بينما يعمل فى السفارة الأمريكية فى بغداد حوالى ألف موظف إلى جانب خمسة آلاف حليف غير مدني.

تضمن هذا التقرير إشارات يمكن من خلالها القول بأن تاريخ صلاحية السياسات الأمريكية فى المنطقة قد حل وأن الولايات المتحدة بالرغم من المناورات السياسية والعسكرية التى قامت بها على مستوى المنطقة أو على مستوى العالم وبالرغم من الرحلات المتعددة للمنطقة التى قام بها وزراء الخارجية والدفاع الأمريكيون لإخافة الدول العربية بالمنطقة وتشكيل محور عربى أمريكى وإشعال الخلافات بين الشيعة والسنة والعمل على عزل الشعب الإيرانى العظيم أو ما يزعمونه من عزل الدولة التى جعلت الولايات المتحدة محل نفور وغضب شعوب العالم لسنوات بالرغم من ذلك كله تعجز الولايات المتحدة عن القيام بأدنى تعرض للوطن الإيرانى المبارك.

وسائل الإعلام الغربية بل ووسائل الإعلام الصادرة بالفارسية والتابعة للاستكبار العالمى تروج فى هذه الأيام إلى احتمال قيام الولايات المتحدة بهجوم وشيك على إيران مما حدا بمعارضى الثورة المقيمين بالخارج إلى الخوف والفزع، ولا شك فى أن السفن الحربية الأمريكية سوف تأتى إلى الخليج وأن الولايات المتحدة سوف تزيد من حجم قواتها فى العراق وأفغانستان ومن المحتمل أن تشكل درعا دفاعيا بمساعدة الناتو وبعض الدول العربية ولكن الولايات المتحدة وبشهادة مبعوثيها الخاصين إذا كانت قد فكرت فى كافة التدابير للهجوم على العراق إلا أنها اليوم عاجزة عن إيجاد وسيلة للخروج من الأزمة التى تسببت فيها لنفسها فى المنطقة فكيف يمكن أن تلقى بنفسها فى أزمة أشد حدة يمكن أن تؤدى إلى اجتثاث جذور النظام الصهيونى المغتصب إلى الأبد وتغرق العالم فى نار الحقد والأنانية التى أشعلها غير العقلاء أمثال بوش ومؤيديه؟

ربما تصور الأمريكيون أن ظروف إيران الحالية تشبه ظروف العراق منذ أربع سنوات وهم فى ذلك واهمون.

مبررات إيران لمنع دخول المفتشين

■ اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٧/١/١٨

طالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران بإعادة النظر تجاه قرارها الرامى إلى منع دخول ٣٨ شخص من مفتشى الوكالة إلى إيران. فطبقاً للقرار الذى أعلن من جانب علاء الدين بروجردى رئيس لجنة السياسة الخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى الإسلامى، اتخذت إيران قراراً بمنع ٣٨ مفتشاً من ممارسة أعمال التفتيش المعتادة للمنشآت النووية.

وفى هذا السياق، صرح بروجردى أن قرار طهران هذا ارتكز على إمكانية عمالة هؤلاء المفتشين لصالح دولهم، وأن المسئولين الإيرانيين استبعدوا هؤلاء المفتشين بناءً على انتماءاتهم لدول مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

وتصف إيران هذا القرار بأنه مطابق لقوانين وأعراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية التى قال المتحدث باسمها فى رد فعل الوكالة على قرار إيران أن منع هؤلاء المفتشين لن يتسبب فى خلل بأعمال التفتيش، مطمئناً بأن الرقابة على المنشآت النووية الإيرانية ستتواصل.

يرى المحللون أن إيران أقدمت على هذه الخطوة عندما وضع الاتحاد الأوروبى نهجا جديدا من خلاله يتم تفعيل الضغوط ضد إيران من خلال تبنى عقوبات واسعة النطاق، وقد نقلت وسائل الإعلام عن بعض الدبلوماسيين تقريراً يفيد بأن طهران قبل أن تقدم على هذه الخطوة، طالبت فى رسالة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمنع إيفاد كرستين شارليه البلجيكى الجنسية والمسئول عن عمليات التفتيش على المنشآت النووية الإيرانية، وبناءً على هذا التقرير يبدو أن السلطات الإيرانية كانت تريد استبعاده، وقد ورد تقرير آخر مفاده أن الوكالة استلمت من إيران رسالة لم يتم الإعلان عن تفاصيلها، لكن يقال أن إيران اعترضت من خلالها بشدة على نهج شارليه، وقد أكد هذا الخبر أحد المسئولين المقربين إلى الوكالة الدولية عندما قال أن كبار المسئولين الإيرانيين اتصلوا بالبرادعى وطالبوه باستبعاد شارليه.

جدير بالذكر أن مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجرون أعمال رقابة على المنشآت النووية الإيرانية بصورة منتظمة فى إطار تنفيذ بنود اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وقد أكد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي مراراً على تعاون إيران الجيد فى هذا الشأن. وطبقاً لما هو معتاد كل عام يتم إعلام الدول الأعضاء فى هذه المنظمة

بقائمة المفتشين من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكل دولة لديها إمكانية رفض المفتشين طبقاً للقوانين وطبقاً لجنسيات هؤلاء المفتشين.

وقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة أيضاً عن تفاصيل تعيين هؤلاء المفتشين مؤكدة أنها مسألة يتم حسمها بين الوكالة والدول الخاضعة للتفتيش. وفى هذا الإطار تحدث أحد الدبلوماسيين الإيرانيين فى حوار مع وكالة أنباء إيسنا عن ابتعاد المفتشين عن مهامهم الأساسية والقانونية وقيامهم بإجراءات غير متخصصة، وذلك ليس فقط فيما يتعلق بالمنشآت النووية الإيرانية، وإنما فيما يتعلق بجميع أعضاء الوكالة الدولية وهى قضية مرفوضة جملة وتفصيلاً، قائلاً: "لقد خصصت الوكالة الدولية للطاقة، أكثر من ٢٠٠ مفتش من أجل تفقد المنشآت النووية الإيرانية، وطبقاً لحقوق إيران المكفولة لجميع أعضاء الوكالة الدولية، تستطيع المطالبة بحذف أو استبعاد عدد من هؤلاء المفتشين فى أى وقت وخلال أى مرحلة من مراحل التفتيش"، واعتبر الدبلوماسى أيضاً أن قضية منع دخول المفتشين تمثل مطلب ممثلى مجلس الشورى الإسلامى، وعلى السلطة التنفيذية تنفيذ هذا القانون. وفى إشارة إلى المفتش البلجيكى قال: "قبل أن تعلن إيران منع ٣٨ مفتش، طالبت بحذف هذا المفتش من قائمة المفتشين المكلفين بالرقابة على المنشآت النووية الإيرانية، معللة ذلك بأن هذا المفتش أدلى بمعلومات نووية إيرانية سرية كان من المفترض الحفاظ عليها بين إيران والوكالة الدولية للطاقة وقد منحها لوسائل إعلام دول معادية ثم أكد هذا الدبلوماسى على التزام إيران باتفاقية NPTومواصلة أعمال التفتيش. ألمح هذا الدبلوماسى إلى حق إيران فى الاعتراض على مفتش أو أكثر أثناء مراحل التفتيش، طالما وجدت خروجاً على المهام المكلفين بها كما أن مفتشى الدول التى تبنت إجراءات غير منطقية مثل القرار ١٧٣٧ ضد أنشطة إيران النووية السلمية، لن تكون لهم مكانة فى إيران طالما لم تتتهج دولهم سبل منطقية وقانونية.

مشكلة لا تحل

يرى على أحمدى عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامى، أن عدم دخول ٣٨ مفتش إلى إيران لا يحل المشكلة وأنه منذ توقيع البروتوكول الإضافى من الملاحظ أن مطالب الغرب غير القانونية ليست قيد التنفيذ، وأن تواجد مثل هذا العدد الكبير من المفتشين لا يعكس الصورة المنطقية للتفتيش وأن مجلس الشورى الإسلامى عندما اتخذ قراره بإعادة نظر الحكومة فى علاقاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والإسراع بعملية التخصيب لم ينعكس ذلك ويتمخض عنه منع دخول ٣٨ مفتش من الوكالة الدولية وإنما نتج ذلك عن انتماء بعض المفتشين لدول قد تستغل أعمال التفتيش ضد إيران.

فعدم السماح بدخول هؤلاء المفتشين كان ضرورة تطلبتها المصالح القومية الإيرانية، وهو حق لكل دولة ذات سيادة وتخشى من انتقال معلومات سرية إلى دول معادية.

من ناحية أخرى أكد أحمدى على أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا تريدان البدء فى مسيرة دعائية تصور عدم السماح بدخول مفتشى الوكالة الدولية، على أنها أزمة الملف النووى الإيرانى التى لا تحل.

وفى تحول آخر أعلن مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعى خلال منتدى دافوس الاقتصادى العالمى بسويسرا، أن إيران ربما تتمكن من حيازة سلاح نووى خلال الأربع أعوام القادمة، ويأتى هذا الإعلان بعد تأكيد البرادعى مراراً على أن مفتشى الوكالة لم يحصلوا على أى دليل يفيد بوجود مثل تلك النية لدى إيران. وخلال حديثه أيضاً أكد البرادعى على وجود البعض فى طهران ممن يسعون لإنتاج مثل هذا السلاح، لكنه فى أعقاب ذلك وجه تحذير إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مفاده أن أى هجوم عسكرى على المنشآت النووية الإيرانية سيكون له انعكاسات كارثية ولن يؤدى إلا إلى تقوية الإرادة الإيرانية الرامية إلى الحصول على سلاح نووى وفى شأن البرنامج النووى الإيرانى الخاضع لرقابة الوكالة الدولية، منذ أكثر من أربعة أعوام، قال البرادعى: "إنهم يمتلكون هذا العلم وهو بالتأكيد بحيازتهم فهل تريدون تدمير وقصف هذا العلم؟ "

ثم اقترح البرادعى، إشراك جميع دول المنطقة فى مباحثات خاصة بالملف النووى الإيرانى، منتقداً إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن إجراء مفاوضات مباشرة مع الجانب الإيرانى.

الألغاز والأحاجي والمعَمَّيات عند أهل الفارسية

■ أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

من الموضوعات الطريفة التي إهتم بها العرب والفرس في نشاطهم الفكري والأدبي واللغوي ما يطلقون عليه مصطلحات الألغاز والأحاجي والمعميات . وتطالعنا المعاجم العربية بتعريفات محددة لهذه الأنواع الثلاثة ؛ فتعرف اللغز بأنه : جحر الضب والفأر واليربوع وما يعمى به من الكلام وجمعه ألغاز . ويقال في العربية لغز اليربوع أجحاره لغزاً ، أي : حفرها ملتوية مشكلة على سالكها . ولغز الشئ : مال به عن وجهه . ويقال : لغز في كلامه . وألغز في كلامه وفيه أي : عَمَّى مراده وأضمره على خلاف ما أظهره .

أما المعمى فهو نفسه اللغز وجمعه : مُعَمَّيات . وعمى الأمر : إلتبس . ويقال : عمى عليه طريقه إذا لم يهتد إليه ، فهو أعمى ، وهي عمياء . وعَمَّى عليه الشئ : لَبَّسَه وأخفاه .

أما الأحجية فمعناها : الكلمة يخالف معناها لفظها ، وجمعها : أحاجي . والأحجية لغز يتبارى الناس في حله . وحاجاه محاجاة وحِجاءً بمعنى : جادله وغالبه في مطارحة الأحاجي . والحجا : الستر والعقل وجمعها أحجاء ، والحُجيا هي الأحجية .

ويتضح من هذه التعريفات التي ذكرتها المعاجم العربية أنها تطلق جميعها على نوع واحد من الكلام الغامض أو المبهم أو المستور الذي يتبارى به الناس للتسلية وقضاء الوقت ، مما يشحذ الذهن وينشط العقل والفكر . وهو ما يطلق عليه في الفارسية كلمة "چيستان" (اللغز أو الأغلوطة) ، وهذه الكلمة مركبة من چه : ماذا ، واست : يكون ، وآن : ذلك أو تلك . ويكون معناها معا: ماذا يكون ذلك ؟ .

ومن أمثلة الألغاز في الشعر العربي ما قيل في القلم:

وذي خضوع راكع ساجد
ودمعه من جفنه جاري
مواظب الخمس لأوقاتها
منقطع في خدمة الباري

ومن الممكن أن يكون اللغز في النثر أو النظم ، ويقسم البعض الألغاز بشكل عام إلى مجموعتين :

الأولى : وهي الألغاز المعنوية ؛ وهي التي تشير إلى الموصوف عن طريق ذكر صفاته ، ويسمى هذا النوع بالألغاز البسيطة أو الوصفية . وتضاف الألغاز التي قيلت في العلوم المختلفة كالنحو والحساب والفقه والتي تسمى أيضاً بالألغاز الفنية إلى هذه المجموعة . أما المجموعة الثانية : فهي الألفاظ اللفظية ؛ وهي التي تشير إلى الموصوف عن طريق ذكر كلمات تتضمن إسمه أو بعض حروفه ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التصحيف أو القلب أو الحذف أو التبديل .

وللغز جذور قديمة في الثقافة السامية ، ويوجد نماذج لهذا الفن في التوراة ، ومثال ذلك اللغز الذي ورد في سفر القضاة (الإصحاح ١٤ من الفقرة ١٢ حتى ١٨) : (فقال لهم شمشون لأحاجينكم أحجية فإذا حللتموها لي في سبعة أيام وأصبتموها أعطيكم ثلاثين قميصاً وثلاثين حلة ثياب . وإن لم تقدروا أن تحلوها لي تعطوني أنتم ثلاثين قميصاً وثلاثين حلة ثياب . فقالوا له حاج أحجيتك فنسمعها ، فقال لهم شمشون "من الآكل خرج أكلٌ ، ومن الجافي خرجت حلاوة" . ولما عجز الفلسطينيون حتى اليوم الثالث عن حل الأحجية سلطوا عليه إمرأته حيث تمكنت بمكرها ودهائها من معرفة حل الأحجية من زوجها شمشون وأبلغت الحل إلى بني شعبها .. فقالوا له الحل هو "أي شئ أحلى من العسل وليس هناك من هو أجفى من الأسد" فقال لهم شمشون "لو لم تحرثوا على عجلتي لما وجدتم أحجيتي) .

وهو يعني بهذا : لو لم تلعبوا بعقل زوجتي لما توصلتم إلى حل أحجيتي . وأصل هذه القصة أن شمشون قابل أسداً فقتله ثم وجد بعد ذلك في جثته نحلا فأكل من العسل .

وربما يمكن الربط في الأدب العربي بين اللغز وبين بعض المفاخرات اللغوية ، ذلك لأن الشعراء حاولوا عن طريق الإستفادة من الأساليب المبهمة المختلفة إمتحان أو إختبار ذكاء المخاطب . ولا يمكن إستبعاد دور الكهنة والسحرة أيضاً في هذا المجال . ومن ضمن الشواهد

القـديمة لهـذا الفن فى الأدب العـربى السـؤال الذى يطرحـه رجل على إمرأة إسمـها هند كانت مشـهورة بالفصاحة حتى يختبر ذكاءها . (ابن قتيبة ٢ / ٢٣٣) ، كذلك الأشـعار التى تبادلها امرؤ القيس وعـبيد بن الأبرص ، وهـى تعـد من شـواهد هذا الفن فى العـصـر الجاهلى . ومن الجدير بالذكر أن عبيد قد إستـخدم كلمة "أوابد" بدلاً من "الغاز" فى هذه المحاورات .

ومنذ القـرن الثالث وحتى القـرن الرابع الهـجـريين نجد أيضاً كتباً ورسائل بإسم المعمى بالإضافة إلى ما نصادفه من نماذج متناثرة لكتاب وشعراء من أمثال أبى نواس فى هـذا المجال ، ومثـال ذلك : "المعمى" المنسوب إلى الخليل بن أحـمـد الفـراهيـدى ، و"العويص" تأليف محمد بن خالد بن عبد الرحمن البرقى ، و"كتاب المعانى الكبير" تأليف ابن قتيبة ، و "المعاريض" تأليف يحيى ابن أبى منصور الموصلى ، و"المسكت فى الألغاز" تأليف زبير بن أحـمد الزبيـرى (توفى ٣١٧ هـ) ، و"اللغز" لمحـمـد بن أحمد بن عبد الله المشهور بالمفجع (توفى ٣٢٠ هـ) ، و"الملاحن" تأليف ابن دريد (توفى ٣٢١ هـ) ، وكتاب "فى معرفة المعمى من الشعر" تأليف محمد بن أحمد محمد بن طباطبا (توفى ٣٢٢ هـ) ، وكتاب "الألغاز" تأليف عبد العـزيز بن يحـيى بن أحـمـد الجلودى (توفى ٣٣٢ هـ) ، وكذلك "فتيا فقيه العرب" لإبن فارس ، ومن الجـدير بالذكر أن هذا الكتاب الأخير يعد نوعاً من الألغاز (نشر بتحقيق حسين على محفوظ فى دمشق عام ١٩٨٥م) .

وقـد راجت الألغـاز فـيـمـا بين القـرنين الخـامس والسـادس وإهتم بهـا على وجـه الخـصـوص الأشـراف والعظماء والعلمـاء أكثـر من غيـرهم ، وتنافسـوا مع بعضـهم فى هذا المجـال . وفى ذلك الوقت إهتم بهـذا الفن أيضاً الأدباء والشعراء فى المغرب والأندلس . ومن بعض الأعـمـال المسـتـقلة فى هذه الفـتـرة حـول هذا الموضوع نذكر : "ديوان الألغاز" لأبى العلاء المعرى (توفى ٤٤٩ هـ) ، و"الألغاز" لإبن أسد الفاروقى (توفى ٤٨٧ هـ) و"الإعجاز فى الأحاجى والألغاز" لأبى المعالى سعد بن على الوراق الخطيرى (توفى ٥٦٨ هـ) . وتوجد النسخة الخطيـة من هذا الكتاب فى مكتبـة العـتبـة المقـدسـة (آستان قدس) وهى التى مدحها عبد القادر البغدادى ، و"حليـة الطراز فى حل الألغـاز" لعـبـد الرحـمن بن أبى البركات الأنبارى (توفى ٥٧٧ هـ) .

وقد إشتهرت مقامات الحريرى لما تشتمل عليه من ألغاز نحوية وفـقـهـيـة وغيـر ذلك ، ومنذ ذلك الوقت فصاعداً إنتشر هذا الفن إنتشاراً واسعاً بشكل أكبر بحيث أنه لا يوجد شاعر فى عصر المماليك لا ترى فى أشعاره الألغاز . وكان ابن عنين من الشعراء الذين كانت لهم يد طولى فى هذا الفن ويشكل اللغز الجـزء الأعظم من ديوانه . وقـد نظمت جمـاعـة من شـعـراء العـصـر المملوكى مـثل إبن السـاعـاتى قـصـائد خاصـة فى هذا الباب .

ومنذ القرن السابع الهجرى وما تلاه زادت المؤلفات حـول الألغاز والأحـاجى ، ومن ذلك : "حلل مطرزدر فن معمـا ولغز" تـأليف على بن محـمد اليـزدى (توفى ٨٥٠ هـ) ، و"كنز الأسمـاء فى فن المعمـى" لمحـمـد بن أحـمـد قطب الدين المكى النهـروالى (توفى ٩٨٨ هـ) ، و"جـلاء الدياجى فى المعميـات والأحـاجى" لإبراهيم بن عـيسى الحـورانى (توفى ١٣٣٤هـ) ، و"تسـهـيل المجاز إلى فن المعـمى والألغـاز" لطاهـر بن صـالح الجـزايرى (توفى ١٣٣٨ هـ) .

وفى روايات العرب ، أن واضع المعمى هو الخليل بن أحمد الفراهيدى ، أما بالنسبة للأحجية فقد قالوا أن أول من وضـعهـا وإختـار لهـا هذا الإسم هو الحـريرى ، وقـد نظم فى مـقـالة "الملطيـة" عشـرين أحـجيـة . ومن المؤلفـات الهـامـة التى كـتـبت حـول الأحـاجى "كـتـاب الأحاجى النحوية" (أو المحاجاة بالمسائل النحوية) لجار الله الزمخشرى (توفى ٥٣٨ هـ) الذى طبع عام ١٩٦٩م ، وكتب على بن محـمـد السخاوى (توفى ٦٤٣ هـ) عليـه شـرحـاً بعنوان : تنوير الدياجى فى تفسـيـر الأحـاجى ، والنسـخـة الخطيـة منه موجـودة فى المكتـبـة المركـزية بجامعة طهران (نسخة رقم ١٥٤) (أنظر دائرة المعارف بزرگ اسلامى) .

وقد ذكر بهاء الدين العاملى (٩٥٣ - ١٠٣١ هـ) فى كتابه الكشكول بعض الألغاز فى أشياء مختلفة كالسيف وغيره .

وقد إعتبر الفرس اللغز ضمن فنون البديع المختلفة ، وقـد ذكـره العـرب منذ أقـدم مـؤلفـاتهم ، ومن هؤلاء الجـاحظ فى كـتـابه "الحـيـوان" ، وقـد ذكـر ألغـازاً فى الحيوانات المختلفة كألغاز فى الخفاش والنمل والعقرب وغير ذلك . (الحيوان ج ٣ ص ٥٣٧ ، ج ٤ ص ٣٣ ، ج ٥ ص ٣٥٩) .

وإعتنى صاحب كتاب "نقد النثر" باللغز بعد ذلك ، فخصص له باباً برمته وعرفه تعريفاً لغوياً فقال :

"وأمـا اللغز فإنه من ألغز اليـربوع ، ولغّز إذا حفـر لنفسه مستقيماً ثم أخذ يمنة ويسرة ليعمى بذلك على طالبـه ، وهو قـول إسـتـعـمل فـيه اللفظ المتـشـابه طلبـاً للمعاياة والمحاجاة ، وذلك مثل قول الشاعر :

رُبَّ ثور رأيتُ فى جُحر نمل
ونهار فًى ليلة ظلماء

والثـورُ هنـا : ألقطعـة من الأقط ، والنهـارُ : فـرخ الحُبـارى . فـإذا إستُخـرج هذا صح المعنى ، وإذا حـمل على ظاهره كان محالاً .." (نقد النثر ص ٥٨) .

وفسـره أيضـاً ابن رشيق فى كـتـابه العـمـدة فـقـال : "ومن أخـفـى الإشـارات اللغـز ، وهـو : أن يكون للكلام

ظاهر عجب لا يمكن ، وباطن ممكن غير عجب كقول ذى الرمة يصف عين الإنسان :

وأصغر من تَعْب الوليد ترى به
بيوتاً مبناة وأوديَة قفراً"
(العمدة ج ١ ص ٣٠٧)

وقد أولع الفرس بهذا الفن وذكروه فى كتبهم الخاصة بالبديع ومن هؤلاء الرادويانى الذى ذكره تحت عنوان "الألغاز والمحاجاة" وقال إنه : "من جملة الصناعات ، وهو مستعذب فى إمتحان الفكر وتجربته ، كقول الشاعر فى لغز (ميرك) :

ديدم دو هفته ماه وز ديبا بر او سلب
از دور بنكرستم وماندم در او عجب
كفتم چى نامى اى بت كفتا كريم را
بنكار باشكونه ونامم بكن طلب
(ترجمان البلاغة ص ٩٩)

– رأيت بدراً متشحاً بلباس من الحرير ، فنظرت إليه من بعيد وعجبت لأمره .

– وقلت ما إسمك أيتها الدمية ؟ قالت : كريم ، أكتب هذا الإسم مقلوباً وأطلب إسمى منه .

ويذكر الوطواط مصطلحين هما التعمية واللغز ، والمصطلح الأول ذكره ابن رشيق قبل ذلك وتحدث عنه (العمدة ج ١ ص ٣٠٩) ، وقد عرفه الوطواط بقوله : "وهذه الصنعة تكون بأن يذكر الشاعر إسم معشوق أو إسم شئ آخر مستوراً فى بيت من أبياته ، وذلك إما بالتصحيف أو القلب أو الحساب أو التشبيه أو بطريقة أخرى ، على ألا يكون كذلك بعيداً عن الطبع السليم ، وأن يكون خالياً من الإطالة والألفاظ الرديئة .. ومن الأمثلة العربية معمى فى البرق :

خذ القرب ثم إقلب جميع حروفه
فذاك إسم من أقصى منى القلب قُرْبُهُ

ومثال لشاعر آخر فى كلمتى "درم" أى درهم ، و"مرد" بفتح الأول أى رجل ، وبالضم بمعنى مات :

إنما المرء بمقلوب إسمه
بلسان الفرس فافهم قلبه
فإذا لم يحظ فاضمم ميمه
وقل اللهم فاغفر ذنبه

أما اللغز فهو عنده كالمعمى تماماً إلا أنهم يذكرونه عن طريق السؤال والعجم يسمونه "چيستان" ومثله قول الحريرى فى "المرود" :

وما ناكح أختين جهراً وخفية
وليس عليه فى النكاح سبيلُ
متى يغش هذه يغش فى الحال هذه
وإن مال بعلٌ لم يجده يميلُ
يزيدهما عند المشيب تعهدا
وبرا وهذا فى البعول قليلُ

وله أيضاً فى الشراب :

وما شئٌ إذا فسدا تحوّل غَيُّهُ رَشَدا
وإن هو راق أو صافا أثار الشر حيث بدا
زكى العرْقِ والدهُ ولكن بئس ما ولدا"

(حدائق السحر ص ٧٠)

ومن الأمثلة الفارسية الطريفة ما قاله الشاعر منوچهرى فى لغز الشمع ، وتبدأ القصيدة بالأبيات التالية (تذكرة الشعراء ص ٤١ ، ٤٢) :

اى نهاده برميان فرق جان خويشتن
جسم مازنده بجان وجان تو زنده بتن

كرنه كوكب چرا پيدا نكردى جز بشب

ورنه عاشق چرا كريى همى بر خويشتن
كوكبى آرى وليكن آسمان تست موم
عاشق آرى وليكن هست معشوقت لكن
پيرهن در زيرتن دارى وپوشد هركسى
پيرهن برتن تونن پوشى همى بر پيرهن
كر بميرى آتش اندر تو رسد زنده شوى
چون شوى بيمار خوشتر كردى ازكردن زدن
تاهمى خندى همى كريى واين بس نادرست
هم تو معشوق وهم تو عاشقى برخويشتن
بشكفى بى نو بهار وپژمرى بى مهركان
بكريى بى ديدكان وباز خندى بى دهن

– يا من وضعت روحك فوق رأسك ، إن أجسامنا تحيا بالروح ولكن روحك تحيا بجسدك .

– إذا لم تكونى كوكباً فلم لا تظهرين إلا بالليل ، وإذا لم تكونى عاشقة فلم تديمين البكاء على نفسك .

– نعم إنك كوكب ساطع ولكن سماءك مصنوعة من الشمع الناصع ،

وأنك عاشقة حقاً ولكن معشوقك هو هذا الوعاء الرائع .

– ومن عجب أنك ترتدين قميصك تحت طيات جسمك

وكل إنسان يلبس قميصه فوق جسده ، بينما أنت ترتدين جسدك فوق قميصك .

– ومن عجب أنك إذا مت واتصلت بك شعلة من نار ، دبت فيك الحياة ثانية .

ومن عجب انك إذا مرضت تحسن حالك بقطع رأسك .

– ومن العجب أنك تضحكين وتبكين فى آن واحد ، وهذا نادر

ومن العجب أنك أنت العاشق والمعشوق فى وقت واحد .
- ومن عجب أنك تزدهرين بغير ربيع وتذوبين بغير خريف ،
وتبكين بغير عين وتضحكين بغير ثغر أو فم
(أنظر بقية هذه القصيدة وترجمتها فى كتاب "تاريخ الأدب فى إيران من الفردوسى إلى السعدى ص ١٩١ وما بعدها) .
وجاء فى كتاب "إعجاز خسروى أو رسائل الإعجاز" الذى ألفه الأمير خسرو الدهلوى (متوفى ٧٢٦ هـ = ١٣٢٥م) أن المعمى على ثلاثة أقسام هى :
١- المعمى المترجم (معماى مترجم) : ويكون بذكر كلمة فارسية وترجمتها بالعربية أو العكس ومثال ذلك معمى فى لقب "كبير الدين" :
وى خواجه كبير دين كه بوسّم پايش
بنوشته بكاغذ لقب ً والايش
بر پهلوى آن بزرگ جمعى موصول
يك كنجد بر داشتم از بالايش
- إنه السيد كبير الدين الذى بوسم قدمه
- قد كتب على ورقة لقب رفعته
- فخلف ذلك الكبير اسم جمع الموصول
- وقد حذفت من فوقها النقطة
وتفسير ذلك أن معنى كبير فى الفارسية هو "بزرگ" ، والذين جمع موصول ، وعندما نحذف النقطة العليا منها تصبح "الدين" ويصبح التركيب "كبير الدين" وهو اللقب المطلوب .
٢- المعمى المصور (معماى مصور) : ويكون بذكر السهم والحربة والقلم وكل ما هو مستقيم الشكل ويقصد من ذلك حرف الألف ، ويشبه حروف الهاء والتاء والثاء بالحذاء ، فى حين يشبه النقاط بالمسامير ، ومثال ذلك ما ذكره فى كلمة "ثابت" :
ثابت ديدم كفش سه ميخى بر سر
وز سينه برون آمده تيرى پر
يك ميخى كفش را به بسته بكمر
درپاى يكى كفش دو ميخش ديكر
- رأيت ثابتا كحذاء ثبتت فيه ثلاثة مسامير فى مقدمته (حرف الثاء)
- وخرج من صدره سهم (حرف الألف)
- وقد ثبت مسمار آخر بوسطه (حرف الباء)
- وفى الحذاء مسماران آخران (حرف التاء)
وهو يجعل لكل حرف فى الأبجدية رمزا وصورة تقابله ؛ فالراء يقابلها صولجان والزاى يقابلها صولجان وكرة ، والطاء يُقابلها عين ومرود ، والعين يقابلها نعل وهلال ، والغين يقابلها نعل به مسمار فى مقدمته ، وهكذا بقية الحروف .

٣- المعما الموشح (معماى موشح) : وهو من وضعه أيضاً ويقول إنه شرحه فى مقدمة كتابه "غرة الكمال" ، وهو أحد دواوينه الثلاثة ، ويستعمل فيه الحروف التى يوجد بها غلظة أو يصعب إستعمالها خاصة فى الأسماء العربية ، ومثال ذلك إسم "حسن" :
ساقى برخيز وباده كلكون ده
نوكشت بناى عيش در دل خون ده
بسيار نام حسنم دادى مى
خواهم قدحى باز پسين اكنون ده
ح س ن
- إنهض أيها الساقى وقدم الخمر الحمراء اللون
- فقد تجددت الحياة فى القلب فهات الدم
- وقد أعطيتنى خمرا كثيرة باسم حسن
- وأنا أريد القدح الأخير فأعطنى إياه الآن
وهو فى هذا النوع يستخرج حروف الإسم من بعض الكلمات الموجودة فى الشعر . وقد ذكر أمثلة أخرى فى حروف الغين والعين والصاد والضاد والقاف والألف والطاء والظاء .
(أنظر الرسالة الثالثة من إعجاز خسروى أو رسائل الإعجاز)

المراجـــع:

١- دائرة المعارف بزرگ اسلامى - زير نظر كاظم موسوى بجنوردى - تهران ١٣٨٠ ش .
٢- الحيوان - ابو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ - مصر ١٩٣٨م .
٣- العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده - ابو الحسن بن رشيق القيروانى - مصر ١٩٦٣م .
٤- ترجمان البلاغة - محمد بن عمر الرادويانى - استانبول ١٩٤٩م .
٥- حدائق السحر فى دقائق الشعر - رشيد الدين الوطواط - ترجمة إبراهيم أمين الشواربى - القاهرة ١٩٤٥م .
٦- تذكرة الشعراء - دولتشاه السمرقندى - ليدن ١٩٠٠م .
٧- تاريخ الأدب فى إيران من الفردوسى إلى السعدى - ادوارد براون - ترجمة دكتور إبراهيم أمين الشواربى - مصر ١٩٥٤م .
٨- إعجاز خسروى أو رسائل الإعجاز - أمير خسرو دهلوى - الهند ١٨٢٦م .

العالم العربى بين إيران والولايات المتحدة

■ السفير د. عبد الله الأشعل

تتزايد المؤشرات على أن الولايات المتحدة تفكر فى مهاجمة إيران وتتعمد الولايات المتحدة أن تكشف هذه المؤشرات ولكنها فى نفس الوقت تعلن أنها لا تنوى مهاجمة إيران مما دفع الديمقراطيين فى الكونجرس إلى تحذير الإدارة الأمريكية من مخاطر التحايل للقيام بمغامرة عسكرية ضد إيران تقضى على ما تبقى من هيبة الولايات المتحدة التى لا يدركها الرئيس بوش تمامًا فى العراق .

وبدا المشهد فى واشنطن وكأن هناك سباقًا محمومًا بين الإدارة الأمريكية لكسب الوقت وتمهيد الطريق لهذا الهجوم الذى لم يعد يخفى على كل المراقبين وبين القوى السياسية المعارضة لهذا الهجوم داخل الولايات المتحدة فانضم إلى الديمقراطيين سياسيون سابقون مثل برجينسكى وكلينتون وكارتر وغيرهم .

وتعلم الولايات المتحدة أن مثل هذا الهجوم لا يلقى حماسًا من أوروبا ولا من أصدقاء الولايات المتحدة فى المنطقة لما لهذا الهجوم من آثار مدمرة ولما يراه كثيرون من أنه خطوة جديدة من التورط الأمريكى لإشعال المنطقة .

ولكن أخطر مظاهر الإعداد لهذا الهجوم يكاد يلتهم العالم العربى حتى دون أن يبدأ هذا الهجوم ونعنى به نجاح الولايات المتحدة وإسرائيل فى إشعال الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة . فقد أشاعت الولايات المتحدة فى لبنان ما صدقه الكثيرون من قيادات السنة السياسيين والدينيين وعلى رأسهم مفتى لبنان من أن الاعتصام الذى ينفذه أنصار حزب الله هو احتلال شيعى لمدينة عمرها الزعيم السنى رفيق الحريرى .

ورغم أن الطبقة الحاكمة فى العراق من الشيعة قد أبدت موقفًا غير موال لإيران إلا أن ذلك لم يمنع المراقبين العرب من وضع شيعة العراق وإيران فى سلة واحدة . كذلك يلاحظ المراقبون العرب أن الولايات المتحدة وهى تشعل الفتنة بين المسلمين تلعب دورًا مزدوجًا ,ففى الوقت الذى تبدو فيه الولايات المتحدة معادية لإيران وتعطى الانطباع بأن عدائها لإيران يشتمل على عدائها لشيعة العراق وربما شيعة المنطقة بشكل عام ,فإن الولايات المتحدة أبدت من مظاهر التقارب مع الشيعة ما أربك المراقبين فى فهم السلوك الأمريكى .

ويدرك المراقبون أن قضية الشيعة والسنة هى فتنة أرادتها الولايات المتحدة تقسيماً جديدًا للعالم العربى حتى تمتد هذه الفتنة لكل المسلمين من الشيعة والسنة فى العالم بأسره فتضرب العالمين العربى والإسلامى بضربة واحدة .

ويدرك المراقبون أيضًا أن قضية الشيعة والسنة قضية مفتعلة ورغم ذلك فإن الاستجابة لها بدأت بالمواقف الرسمية العربية عندما بدأت إسرائيل عدوانها على حزب الله ,وكذلك عندما بدأ الجدل يشتد بين حزب الله والحكومة اللبنانية فى لبنان ,وهم يرون الشيعة فى لبنان ضد الولايات المتحدة بينما شيعة العراق يعملون على تنفيذ المخطط الأمريكى ,ولو كان الأمر يتعلق بمسألة أيديولوجية لكان الشيعة بطبيعتهم معادين للولايات المتحدة وكان السنة بطبيعتهم متحالفين مع الولايات المتحدة ,ولو كانت إيران هى مركز الولاء للشيعة فى العالم لاصطف شيعة العالم حول إيران فى حربها ضد الولايات المتحدة ,ولكن هذه التقاطعات تثبت أن افتعال الصراع بين الشيعة والسنة فى المنطقة يهدف إلى تحقيق مرامى المشروع الأمريكى الصهيونى .

فى إطار الصراع الحالى بين إيران والولايات المتحدة وتفاقم مظاهره التى دفعت مراقبين إلى القول بأن احتمالات المواجهة العسكرية باتت عالية فإن العالم العربى قد انقسم هو الآخر بين إيران والولايات المتحدة ,وبدا هذا الانقسام على قاعدتين هما :

القاعدة الأولى : هى أن حلفاء الولايات المتحدة فى العالم العربى قد اتخذوا موقفًا سياسيًا من إيران وهذا الموقف لا علاقة له بالانقسام بين السنة والشيعة . القاعدة الثانية : هى الجدل الدائر بشدة فى العالم العربى حول صعود القوة الإيرانية وانتهاجها سياسة أيديولوجية مندفعة نحو أهداف تصطدم بثوابت المنطقة العربية .

ويمكن أن نقسم المواقف فى العالم العربى إزاء

الصراع الأمريكي - الإيراني إلى فريقين : الفريق الأول، يرى أنه يجب مساندة كل من يعادى الولايات المتحدة لأن الولايات المتحدة أساءت للعرب والمسلمين ومزقت العراق وتعرض لبنان للخطر وتساند إسرائيل مساندة تامة ,كما أنها تهدف إلى السيطرة الكاملة على العالم العربى ضمن مشروعها الإمبراطورى للسيطرة على العالم فتشعر العالم العربى بالإذلال وامتهان القضايا العربية وتقزيم هذه المنطقة واستغلال ثرواتها بشكل فاضح .

هذا الفريق يشترك مع قطاعات كبيرة على امتداد العالم ممن يرون نفس الرأى فى الولايات المتحدة وخاصة اليسار الدولى الجديد الذى يريد أن يوقف عجلة العولمة وتداعياتها الجهنمية على الدول الصغيرة والطبقات الفقيرة والتى تقودها الولايات المتحدة بنفس الشراسة التى تحدثها العولمة .

وفى داخل هذا الفريق أيضًا هناك تيار يساند إيران لأن التحدى الأمريكى لها منذ قيام ثورتها عام ١٩٧٩ هو محاولة لقتل إرادات الدول المناهضة للولايات المتحدة فضلاً عن اعتقاد هذا التيار بأن الولايات المتحدة التى عزلت الثورة الإسلامية منذ قيامها لا يمكن أن تقبل بقيام نظام إسلامى فى إيران ,قادت إليه ثورة اجتماعية اتخذت شكلاً دينيًا على ما وصف بالظلم الاجتماعى والقهر السياسى لحكم الشاه .

وتدرك الولايات المتحدة أن الثورة الإسلامية فى إيران يمكن أن تغذى ثورات إسلامية أخرى فى العالم الإسلامى بل إن بعض الدراسات الأمريكية ترى أن انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر عام ١٩٩٢ بشكل كاسح ومفاجئ وصل لأكثر من ٩٠ ٪ من المقاعد كان من آثار انتصار الثورة الإسلامية ولكن ثبت أن المحاولات السياسية الأمريكية تمكنت من تحييد آثار هذه الثورة بل واستعداء الوسط الإقليمى عليها وتصويرها وربما بمساعدة أخطاء إيرانية كثيرة على أنها سوف تلتهم الاستقرار وتهدد الأنظمة السياسية فى المنطقة .

والغريب أن الإعلام الأمريكى لم يركز عند قيام الثورة الإسلامية فى إيران على الانقسام الشيعى السنى على ضفتى الخليج ,ولكن مراكز الدراسات الأمريكية كانت تؤسس لذلك منذ الستينيات ولم يكن ممكنًا أن يظهر الطابع الطائفى فى الصراع السياسى الذى كان قائمًا بين عبد الناصر والشاه لأن عبد الناصر كان المحرك للقومية العربية التى ادعت أنها تحمى كل أطراف المنطقة العربية ضد أى خطر قومى أو سياسى أو استعمارى خصوصًا فى منطقة الخليج مادام الشاه أحد أهم أعمدة الاستعمار الغربى فى المنطقة . وهذا هو السبب فى أن الذاكرة العربية فى الخليج لا تزال تستعيد صورة عبد الناصر كلما اشتد العداء لإيران على أساس أنه رمز للقومية العربية التى يجب أن تقف فى نظرهم ضد القومية الفارسية التى تلبست برداء الشيعة فى إطار الثورة الإسلامية فى إيران رغم أن المراقب العادى يمكن أن يدرك أن إيران هى نفسها إيران بقطع النظر عن الثوب الذى تلبسه ,لأن العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية لا علاقة لها بالدين ولكن الجديد هو ما ظهر مؤخرًا من تسييس للدين على الجانبين .

الفريق الثاني، فى العالم العربى يرى أن مهاجمة الولايات المتحدة لإيران يجب أن تكون حاسمة حتى تسقط القوة الإيرانية التى صعدت على حساب الفراغ السياسى فى العالم العربى والتى عبرت الخليج إلى الضفة العربية وارتكبت الكثير من الحماقات فى وقت تشعر فيه الدول العربية بالعجز تجاه إيران والهوان تجاه الولايات المتحدة وتشعر فيه النظم العربية بالإفلاس تجاه شعوبها ولا تستطيع أن توفى بما تطالب به هذه الشعوب من بعث للقوة العربية فى مواجهة كل من إيران والولايات المتحدة .

وقد سبق أن ذكرنا فى مناسبات متعددة عددًا من الملاحظات السلبية التى أبداها هذا الفريق على إيران وطالبنا إيران بمراجعة هذه الملاحظات بشكل جدى إذا أرادت أن تضمن مساندة الشعوب العربية لها لأن هذه المساعدة تحتاج إلى أمرين : الأول هو أن تثبت إيران أنها تدافع عن إرادة دولة عادية ضد الجبروت الأمريكى وهذا يسعد المواطن العربى . والثانى أن عليها أن تثبت أنها تدافع عن القيم الإسلامية فى مواجهة طمسها من جانب القوى العظمى فى العالم وهذا يسعد المواطن المسلم .

ولكن الدعاية الأمريكية والصهيونية إضافة إلى بعض السياسات الإيرانية قدمت إيران بشكل جعل هذا الفريق على الأقل ينقسم لقسمين :

القسم الأول: يرى أن الهجوم على إيران هو صراع على المصالح لا ناقة للعالم العربى فيه ولا جمل وأن نتيجته فى كل الأحوال سلبية بالنسبة للعالم العربى ,فإن تمكنت إيران من إلحاق الأذى بالولايات المتحدة فإن أسهمها سترتفع على حساب العالم العربى أو بمعنى أدق على حساب دول الخليج ,وإن هزمت إيران هزيمة ساحقة فإن ذلك سيقضى على كل أمل فى العالم العربى لإضعاف القوة الأمريكية التى سيطرت على مقاليد الحياة والأمور البسيطة فى المنطقة العربية ,يكفى أن نشير إلى أن هذه الهيمنة قد وصلت لحد محاولة تكميم الأفواه وكسر الأقلام فى الصحف العربية التى تنتقد السياسات الأمريكية بل وصل الفجور السياسى إلى درجة أن السفير الأمريكى فى القاهرة كتب مقالاً بصحيفة الأهرام عام ٢٠٠٥ ينتقد فيه ما أسماه بتطرف الكتاب المصريين الذين ينكرون أن القاعدة هى التى شنت هجوم ١١ سبتمبر وفات السفير الأمريكى أن يتهم هؤلاء بأنهم أعضاء فى القاعدة .

القسم الثاني: من هذا الفريق يتمنى هزيمة إيران على عدة مستويات لأنه يعتقد أن صعود القوة الإيرانية سيؤدى

إلى أضرار فادحة فى منطقة الخليج حيث يعتقد أن إيران تسيطر على كل الشيعة فى المنطقة وأنها تستطيع أن تحرك هذه الطائفة وقتما تشاء ضد الأوطان التى ينتمون إليها وعلى أساس أن ولاء الشيعة فى منطقة الخليج بحكم نظرية الإمامة هى للإمام الأكبر فى طهران وليس للحاكم العربى فى دولهم .

وقد لاحظ هذا القسم أن بعض التصرفات فى بعض الدول فى الخليج تتم بفتاوى من المرجعية الشيعية الكبرى فى العراق وإيران وقد حدث ذلك بالنسبة لشيعة البحرين وشيعة لبنان حيث أقر السيستانى أن مشاركة شيعة البحرين فى الانتخابات يتفق مع أصول المذهب . وبصرف النظر عما إذا كانت مشاركتهم قد تمت استجابة لقناعة سياسية أو قناعة مذهبية فإن هذه الفتوى قد عمقت الاعتقاد لدى هذا القسم بما خلص إليه . ويرى هذا القسم داخل الفريق الثانى أن هزيمة إيران يمكن أن تتم على ثلاثة مستويات

المستوى الأول: ضرب المنشئات النووية الإيرانية لأن القدرات النووية الإيرانية هى أهم ورقة سياسية لسطوة إيران فى المنطقة وفقًا لرؤية هذا القسم من أقسام الرأى العام فى العالم العربى والذى يرى أن إيران أخطر من إسرائيل رغم أن هذا التصوير ينطوى على مبالغة كبيرة وعلى تضليل سبق لنا أن فصلناه فى مناسبات أخرى لأن إسرائيل هى رأس المشروع الصهيونى الذى ينفى الوجود العربى تمامًا وأن محطات السلام العربية الإسرائيلية هى محطات فى سبيل استكمال المشروع الصهيونى .

المستوى الثانى: من الهزيمة الإيرانية هو ضرب القدرات العسكرية الإيرانية إلى جانب القدرات النووية لأن إيران بقدراتها العسكرية التقليدية تستطيع أن تمارس هيمنة على دول الخليج ,وأن ضرب هذه القدرات سوف ينهى كل الممارسات السلبية التى تمارسها إيران فى المنطقة .

أما المستوى الثالث: فهو القضاء على النظام السياسى الإيرانى وإحلال نظام مدنى لا يتضمن تلك الرسالة الأيديولوجية الإسلامية عمومًا أو الشيعية بشكل خاص .

والحق أن هذا الفريق الثانى يأخذ على إيران عددًا من المثالب أهمها ما أذاعته الولايات المتحدة فى إطار حملتها الإعلامية على إيران من أن إيران سلحت ميليشيات شيعية لضرب سنة العراق وأن النظام الحاكم فى العراق قد تعاون مع إيران فى هذا الشأن وهم فى نهاية المطاف أبناء لدولة عربية عريقة بصرف النظر عن طائفتهم .

والحق أيضًا أن نشر الولايات المتحدة لوثائق وأدلة فى هذا الشأن ليس حبًا فى سنة العراق ولكن هذه الأدلة أوضحت أن أسلحة إيران قد تسببت فى قتل عدد كبير من الأمريكيين وهو ما يسعد هذا الفريق مرة أخرى .

أما المأخذ الثانى فهو ما يتردد بشدة من إيران تقوم بنشر المذهب الشيعى فى عدد من الدول الإسلامية ومن بينها مصر وجزر القمر . إذا صح ذلك فإن إيران تكون قد أخطأت خطئًا فادحًا فى حق نفسها وفى حق الإسلام والمسلمين كما أخطأت فى حق الدول التى تقوم فيها بنشر هذا المذهب لأن المعلوم أن المذاهب الإسلامية هى اجتهادات فقهية وأن الذى يجب نشره هو عقيدة الإسلام وليس أحد المذاهب فى العالم الإسلامى لأن نشر إيران لهذا المذهب لن يؤدى إلى غلبة هذا المذهب على مذاهب السنة الأخرى بين أكثر من مليار ونصف مسلم فى العالم , وليست إيران قيمًا على المذهب الشيعى ولكن قيامها بهذا العمل لا علاقة له بالدين وإنما هو استخدام للدين وإضرار به لأهداف سياسية ولا يمكن ان يفهم هذا الموقف الإيرانى إلا فى إطار نظيرة الإمامة ,فإذا صح ذلك حقًا وصح أن نظرية الإمامة لا تزال جزءًا حقيقيًا من المذهب الشيعى فإن نشر المذهب الشيعى عن طريق إيران يعنى تحويل المواطن الأجنبى إلى الحكومة الإيرانية وهذا يعد أخطر من التجسس كما يعد عملاً فاضحًا ضد الحكومة الإيرانية .

وقد لوحظ أن الحكومة الإيرانية لم تنف ما تردد فى هذا الشأن بل الأكثر من ذلك فإن الشيخ القرضاوى عندما اتهم إيران بذلك صراحة فى مؤتمر الدوحة لم يتمكن الوفد الإيرانى من أن يعقب تعقيبًا مقنعًا على ما أثير فى هذا الشأن . ونعتقد أن هذه السياسة تلحق أفدح الضرر بالسياسة الإيرانية، كما أنها من أهم عوامل الفتنة بين الشيعة والسنة خصوصًا وأن المسلمين السنة لا يكترثون مطلقًا بمذاهبهم ولا يعلمون إلى أى مذهب تسير دولهم .

وهكذا فإن سلوك إيران فى العراق والملاحظات التى تتردد حول علاقتها بشيعة لبنان وكذلك سياسة التشيع فى العالم الإسلامى تحتاج إلى إيضاح من الحكومة الإيرانية ، صحيح أن العراق كان خطرًا دائمًا فى عصر صدام حسين على الأمن القومى الإيرانى وأن سقوط صدام كان نعمة من السماء ولكن العراق فى نهاية المطاف دولة عربية ولا يمكن أن نقبل القضاء على طابعه العربى من جانب كل من الولايات المتحدة وإيران .

والحق أيضًا أننا لم نجد حرجًا فى مساندة إيران لسوريا وحزب الله وحماس مادامت هذه الأطراف قد تخلى عنها العالم العربى وأنها تحتاج إلى نصير فى مواجهة الهجمة الأمريكية الصهيونية ولم نكن مطلقًا من الفريق الذى كان ينتقد التحالف بين إيران وبين الأطراف العربية لأن هذا النقد كان يغفل هذا التحالف الآثم بين إسرائيل والولايات المتحدة. ولكن لا يمكن أن نجرى تسوية بين أخطاء إيران فى العراق وسياسة التشيع وبين موقفها من الأطراف العربية الثلاثة مما أدى إلى خلط الأوراق ودفع الفريق الثانى إلى إنكار الدعم الإيرانى لهذه الأطراف بل واعتبراه دعمًا انتهازيًا.

وطبيعى أن إيران لا تقدم الدعم لهذه الأطراف لوجه الله تعالى وإنما تقدمه لمساندة أطراف تقف حجرة عثرة فى وجه المشروع الصهيونى الأمريكى وحتى يكون لإيران وزن فى تسوية القضايا التى تتعلق بهذه الأطراف وهذا أمر مشروع فى التحليل السياسى لأن الدول مهما كانت خيرة فإنها تعلى مصالحها الوطنية السياسية على طابعها الدينى أو المثالى وكانت النظرية الواقعية هى السائدة منذ نشأة المجتمعات البشرية وستظل كذلك إلى نهاية الخليقة.

ومن ناحية أخرى فإن موقف العالم العربى من الصراع الإيرانى/ الأمريكى وإن كان متأثرًا بشكل عام على المستوى الرسمى والشعبى ببعض السياسات الإيرانية التى يجب أن تهتم بها القيادة الإيرانية بسبب خطرها الجسيم على المصالح الإيرانية وعلى صورة إيران فى العالم العربى فإن العالم العربى يجب أن يدرك ثلاثة حقائق اساسية فى التحليل بعيد المدى :

الحقيقة الأولى أن إيران كانت هدفًا لكل القوى بما فى ذلك المنطقة العربية وكان العراق رأس الحربة ضد إيران ,كما أن العالم العربى ظل على موقف العداء أو الترقب أو الحذر أو الابتعاد عن إيران تمشيًا مع السياسات الأمريكية المعادية لإيران ,وهذه الحقيقة يجب أن تظل ماثلة فى التحليل حتى نفهم أسباب السلوك الإيرانى تجاه القضايا الشائكة فى العالم العربى ,وبطبيعة الحال فإن هذه الحقيقة ليست مبررًا للسلوك الإيرانى ولكنها دافع على فهم هذا السلوك من الناحية النفسية.

الحقيقة الثانية هى أن عزلة إيران فى المنطقة والصد العربى عنها والتردد من جانب بعض الدول مثل مصر لأسباب قد تكون مشروعة من وجهة النظر المصرية ولكنها ليست مفهومة من وجهة النظر الإيرانية قد أدى بإيران إلى أن تبحث عن مصادر القوة وأهمها التحالف الاقتصادى العميق مع الصين وروسيا والهند ,والتحالف السياسى مع أمريكا اللاتينية وهى لا تثق فى أن العالم العربى فى مرحلة الهيمنة الأمريكية يمكن أن يكون أحد حلفائها وربما كان هذا هو السبب فى أن الدبلوماسية الإيرانية تجاه العالم العربى ليست واضحة ولا تتسم بالحماس والمبادرة رغم أن إيران أحوج ما تكون إلى التقارب مع العالم العربى وتجفيف أسباب النقد لها لأن الشعوب العربية تقبل على إيران ربما نكاية فى الولايات المتحدة .

وقد سجل المراقبون أن نجاح (أحمدى نجاد) الكاسح فى انتخابات الرئاسة الإيرانية وكذلك تصريحاته ضد اليهود والهولوكوست قد أكسبه شعبية طاغية بلغت وفق قياسات الرأى العام فى جريدة الواشنطن بوست أكثر من ٨٠٪ من مسلمى العالم ,ولولا أن الولايات المتحدة والإعلام الدولى قد تصدى لهذه التصريحات بمختلف الوسائل لما أبدت الحكومات العربية تحفظًا عليها وامتعاضًا من آثارها خاصة بعد أن نشط الصهاينة العرب فى محاربة هذه التصريحات التى تدخل فى باب الإثارة الضارة دون أن تقدم حلولا لمشكلة إسرائيل سوى التهديد بإزالتها من خريطة العالم وهو ما يرى المراقبون أنه هو السبب الحقيقى أو الذريعة الأساسية التى اتخذتها الولايات المتحدة كخلفية رئيسية لعدائها لإيران .

ويتفرع عن هذه الحقيقة أن العالم العربى خصوصًا المستيرون فيه يدركون أن الصراع الأمريكى / الإيرانى قد يتحول إلى تحالف إيرانى أمريكى تدخل فيه إسرائيل لأن الصراعات عادة تدور حول مصالح فإذا كانت التسوية هى التى تحقق المصالح فإن الصراع يتحول فورًا إلى موائد المفاوضات وقد رأينا أحدث نموذج فى ذلك فى الملف النووى الكورى يوم ٢٠٠٧/٢/١٣ وإذا تم التفاهم الأمريكى الإيرانى فإن منطقة الخليج سوف يتم اقتسامها بين الطرفين خاصة وأن الصراع بينهما لا يدور على قضايا أساسية بقدر ما يدور حول نصيب كل منهما من القسمة وإذا حدث فقد يتوارى الأمل فى إحياء المنطقة العربية وتتكسر كل الجهود الرامية حتى على المستوى الفكرى إلى إحياء العالم العربى .

الحقيقة الثالثة هى أن إيران جزء من ثقافة المنطقة العربية وأن اللغتين الفارسية والعربية أعضاء فى أسرة لغوية واحدة ولذلك فإن التأثير الإيرانى الثقافى الذى تغنت به أم كلثوم وغيرها لا يقل عن تأثير الثقافة العربية على الثقافة الإيرانية ,واعتزاز الإيرانيين بأنهم جزء من ثقافة العالم العربى رغم اعتزازهم بثقافتهم الفارسية التى يرون أنها أكثر رقيًا وإلهامًا من الثقافة العربية ,وهذه حقيقة تاريخية ولكن تفوق الثقافة العربية على الثقافة الإيرانية سببها الرئيسى هو القرآن الكريم الذى حسم قضية التفاضل بين اللغات والثقافات .كما يدرك الإيرانيون أن العالم العربى هو جسد الإسلام وأنه بغيره يكون الإسلام هائمًا بحاجة إلى قلعة تأويه ولذلك فإننا نأمل أن تزيل إيران ما يحول بين التقارب الإيرانى العربى لأن هذه النتيجة المترتبة على هذه الحقيقة تستند على حقيقة أخرى وهى أن الصراعات بين القوى الإقليمية وبين القوى الدولية هى صراعات مؤقتة وأن بناء المستقبل والاستقرار يجب أن يقوم على بناء ثقافة جديدة بين العالم العربى وبين إيران تتسامى فيه على كل الطموحات السياسية المحدودة التى تؤدى إلى سلوكيات إجرامية فى حق العالم العربى وفى حق المسلمين عمومًا .

ولسنا بحاجة إلى القول بان من أهم مزايا التقارب العربى الإيرانى هو تسوية مشاكل المنطقة فى العراق ولبنان والجزر العربية فى الخليج والعلاقات مع دول الخليج بشكل عام .

رؤى عربية

قراءة فى زخارف السجادة الإيرانية والسجادة العربية

■ عبد الله الماجد
كاتب وناشر سعودى

المرة الأخيرة التى زرت فيها إيران، كانت فى فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوى، ضمن الوفد الصحفى المرافق لجلالة الملك خالد - رحمه الله - فى شهر مايو عام ١٩٧٦، يومها كانت إيران الحالمة الهادئة تعيش الحلم الإمبراطورى، الذى كان الشاه نفسه يضفى عليه هذه المظاهر. وكنت أستطيع أن ألمح التناقض بين هذا الحلم، والمظاهر الباذخة التى كان ينعم بها، بين ما كان يتصف بهذه المظاهر الإمبراطورية الشاهنشاهية، وبين مظاهر الفقر، والضيق التى تعم النصف الآخر من العاصمة طهران.

والحقيقة أن الشاه نفسه، كان يحرص على التأكيد على هذا الحلم الإمبراطورى، حتى فى أحاديثه الصحفية، وعلى ما أذكر أنه حينما كان الصحفى اللبنانى الراحل "سليم اللوزى" يجرى معه حديثاً صحفياً، كان شرط الشاه الأول، ألا يذكر اللوزى فى حديثه معه، وفيما سينشره عبارة "الخليج العربى" وإنما الخليج خليجاً فارسياً، وما يجب تذكره أيضاً، أن الشاه كان ينعم بالدعم اللامحدود من الولايات المتحدة، ولم تكن سياسته التى كانت تسبب استفزازاً لدول الخليج العربية، وكان أبرزها احتلاله للجزر الإماراتية الثلاث فى الخليج عام ١٩٧١، تجد معارضة أو ردعاً من الحكومة الأمريكية، صاحبه المصالح الحيوية فى هذه الدول. وهى صورة أترك للقارئ فرصة مقارنتها بما يجرى الآن. فهل انقلب السحر على الساحر؟!.

والحقيقة الأخرى، أنه بمجئ الثورة الإسلامية، فى فبراير ١٩٧٩، تحولت إيران من إمبراطورية شاهنشاهية إلى جمهورية إسلامية، لم تتبدل الركائز الأساسية فى تلك السياسة، فلا الجزر عادت إلى أصحابها، وظلت تسمية الخليج بالخليج (الفارسي) فى أدبيات الجمهورية الإسلامية، لكن أصحاب الخليج على ضفته الأخرى، وجدوا حلاً يحسم هذا الخلاف الإسمى، بأن أطلقوا على بلدانهم دول الخليج العربية، وفى أدبياتهم الخليج العربى. ولم يكن هذا هو لب الاختلاف، وأصبحت حليف الأمس الكبير (الولايات المتحدة)، هو اليوم العدو الكبير والأول لإيران الجمهورية، ولم يكن دعمه ولا دعم دول الخليج العربية ومعظم الدول العربية، أثناء الحرب العراقية - الإيرانية التى اندلعت فى الشهر التاسع من عام ١٩٨٠، سراً، فعلى مدى ثمانى سنوات، نعم نظلم حكم الرئيس العراقى السابق، بالدعم المادى واللوجستى، مما عزز من احتلال إيران للجزر الإماراتية. وفى الذاكرة التاريخية الشئ الكثير، من هذا التوجس والحذر، فى العلاقات الإيرانية - العربية. وكان يبدو للداعمين الكبار، أنه بتوقف الحرب الإيرانية - العراقية، قد مُنح لصاحب العراق صورة المنتصر، لكنه لن يكون الشاه الجديد، ولن يُسمح لقوته، أن تكون هى القوة الكبرى فى الخليج أو فى المنطقة، فاستجاب للمصيدة التى وضعت له، على نحو ما هو معروف وما انتهى إليه. بينما أصحاب الثقافة المتجذرة فى العقول، على ضفة الخليج الشرقية، يؤسسون لقيام دولتهم من جديد، ممسكين بثوابت التراث، وعصرية هذا العصر التكنولوجى.

ولقد ساد العلاقات الخليجية العربية، والإيرانية، ما يمكن تسميته "بالإضمار النفسى" وهو شبيه بثقافة إيرانية شيعية معروفة هى "التقية" وهذا لم يسمح لعدد من أجندة الخلافات أن يتم حسمها، أو المصارحة بشأنها، والسعى الجاد فى حلها، لمصلحة دواع كثيرة سياسية وأمنية، ودينية وعلمية، تجمع بين الجميع. ويبدو أن إيران أكثر جرأة فى طرح أسبابها وتصوراتها - على الأقل فى ظل الظروف السياسية المهيمنة عليها الآن - وأن مصلحتها فى التوافق مع جيرانها القريبين، ومع أمتها الإسلامية الأشمل، فيما الجانب العربى، لا

يزال أسيراً لارتباطات سياسية وأمنية معقدة، مع القوى الخارجية الأخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، خلقتها الظروف المتلاحقة، التى تمر بها المنطقة.

ويبدو الخلاف الدينى - الذى يُزج به قسراً فى هذه الخلافات - خلافاً وهمياً على الأقل، فى مفهوم أصحاب الديانة الواحدة، الذين يفهمون مصادر تشريعاتها وأوجه الخلاف والاتفاق فيها، فأوجه الاتفاق بين المذهبين السنى والشيعى، أكبر من الاختلاف بينهما، فلا تزال الرابطة الإسلامية الكبرى، هى نفسها التى تربطهما وتجمعهما فى ارتباطهما بأركان الإسلام الرئيسة، ولا يمكن أن يزعم أهل المذهب الشيعى، لأنفسهم أنهم وحدهم، الذين يجلون ويكبرون أهل البيت وينتسب إليهم. فأصل أهل البيت هو نبى هذه الأمة الذى يوحد بين أبناء الديانة الكبرى. ويشهدون أنه محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله. وأهل السنة يجلون ويكبرون آله ويصلون عليهم. وإذا كانت ثقافة التشيع لآل البيت، لا تزال متشحة بالسواد، حزناً على ما لحق بالطالبيين منهم على نحو ما ذكره - مثلاً- واحد من أعلام الثقافة العربية، أبو الفرج الأصفهانى، فى كتاب معروف له بعنوان "مقاتل الطالبيين" فإن أبناء المذهب السنى الحاليين ليسوا ورثة الذنب أو الحقد، كما أن أبناء المذهب الشيعى يجب أن لا يكونوا ورثة لأخذ القصاص ممن لا ذنب لهم - نحن نتحدث عن الكره المذهبى - وليس الاقتصاص بالعدوان أو الحرب - كما تبيت له قوى خارجية لا تفهم أوجه الاختلاف والكره بين مذاهبهم، ومع ذلك لا يألبون بعضهم على بعض، ولا تزال ذاكرتهم حية نابضة، بذكرى تلك الحروب التى قامت بينهم فى زمن ماض، اعتبروها مجرد أحداث تاريخية، وليس مدعاة لتجديد تلك الذكرى، أو محاولة الاقتصاص منها.

وليس لأهل المذهب الشيعى، فى على وآله رضى الله عنه، أكثر من أهل السنة، فهو خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه الذى افتدى نفسه برسول الله، وصاحب المناقب التى لا تحصى ويجلها أهل السنة. أليس هو الذى قال عنه الخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه "اللهم لا تجعلنى فى قوم لست فيهم أبا الحسن" وهو مستشاره وزوج ابنته، وفى هذا الاتجاه ليس فى خطط أهل السنة - كما أنه لا ينبغى وليس ممكناً - أن يطلبوا من أهل المذهب الشيعى أن يتبرأوا من مذهبهم، كما أنه بالمقابل ليس - ولا يجب - لأهل الشيعة أن يكون فى مشروعهم الدعوة إلى التمذهب واستبدال مذهب بمذهب. وعليهما أن يتذكرا موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم، فى صلح الحديبية.

وفيما نحاول قراءة التشكيل على لوحة السجادة الإيرانية والسجادة العربية، بصوت مرتفع، يأتى الحديث عن البرنامج النووى والتكنولوجى الإيرانى، فى ظل تقاطعات الأسهم على لوحة التشكيل عالمياً. وهو الذى استغل بشكل مضن، ومقض لأركان الأمن، فى هذه المنطقة، التى لا تتحمل أى عبث، بالتشكيل الزخرفى فى سجادة "الكاشان" أو السجادة "العربية" ذات الأشكال المتداخلة. ففى أقل من ربع قرن استطاعت إيران، أن تؤسس لمشروعها العلمى والتكنولوجى، وهو زمن قياسى فى حياة الشعوب والأمم. ولا يغيب عن الذهن أن إيران هى وارث شرعى، لأصل عربى إسلامى، حقق إنجازات فى نهضة الأمة العربية والإسلامية استثمرته باقتدار، فهم ورثة ابن سينا وعمر الخيام العالم الرياضى والفلكى وليس الشاعر صاحب الرباعيات الشهيرة فقط، والخوارزمى، والبتانى، وغيرهم، وليس من المفارقة، أن معظم الشعب فى إيران، على وجه التقريب، يتكلمون اللغة العربية ويكتبون بها، فلا تزال اللغة الفارسية تكتب بالحروف العربية، على عكس ما جرى فى تركيا، حيث استبدلت تلك الحروف، بالحروف اللاتينية منذ دعوة "كمال أتاتورك". وانتزع بذلك تراثاً ضخماً، جرى نسبته لإيران وأبرزه مثلاً "مثنوى" جلال الدين الرومى"، الذى لا يزال أصله لغة فارسية. لقد حقق مشروع إيران العلمى، نجاحات فى مناح علمية مختلفة، ليس فى صناعة السلاح المتقدم كالصواريخ وبناء الغواصات وتصنيع الطائرات (كانت إيران فى زمن الشاه قد حققت تقدماً فى صناعة السيارات)، وإنما التقدم بجسارة نحو بناء الطاقة النووية وفى مجالات علمية أخرى مثل العلوم البيولوجية، حيث حققت استنساخ نعجة، محاكية فى ذلك ما تحقق فى الغرب المتقدم علمياً.

ودواعى الاعتراض الغربى - وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، على المشروع النووى الإيرانى - معروفة، وليست فى حاجة إلى تحليل، إذا ما تم فهم الصمت لسنوات، على المشروع الباكستانى الرائد إسلامياً، فى الطاقة النووية وتحقيقه لنجاحات رائدة، ثم الاعتراض عليه فى هذه الظروف الحالية، وتلفيق التهم لرموز هذا المشروع. والغريب فى هذا الأمر، أن المعترضين على هذه المشاريع العلمية الإسلامية، تتم مباركة مثيلها ولكن بحيازة وتخطيط أمريكى مباشر.

والحقيقة أن الدعوة إلى إخلاء هذه المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، ومن ضمنها حيازة القوة النووية المواجهة، لا تتم على قدم المساواة، فلا تزال إسرائيل التى تناصب العرب والدول الإسلامية العداء تمتلك قوة نووية، خارج نطاق المساءلة أو التفتيش عليها.

والحقيقة أننا سوف لن نطرح تلك الأسئلة المبتسرة، مثل أيهما أفضل، بناء قوة نووية إسلامية عربية أم إسرائيلية؟ لكن الحقيقة الثابتة هى أن من لا يمتلك القوة، فى عالم الأقوياء، يصبح تابعاً للأقوياء لحمايته، وللحماية شروطها وثمنها الفادح.

التاريخ والجغرافيا، يصنعان معاً، رؤية مشتركة للتمعن فى رؤية المصالح المشتركة، بين أهل الخليج، على ضفتيه، ولكن يبدو أن مسافة التلاقى الحقيقى بينهما، فى ظل الظروف الحالية، أبعد من المسافة بين ضفتى الخليج. فإيران - كما يمكن قراءة ذلك بسهولة - لا تزال ترى أن خلافاتها مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة، ومعظم دول الاتحاد الأوروبى، بسبب مشروعها النووى والوضع فى العراق، قد أدمجت معها خلافاتها مع دول الخليج العربية. ويستطيع المراقب - أيضاً بسهولة - أن يرى أن ذلك يعقد أى تقارب إيرانى عربى، شمل دولة عربية كبرى كمصر. ومن مفارقات السياسة وتناقضاتها، أن إيران الشاه، كانت تمثل استفزازاً وتهديداً لدول الخليج العربية، أكثر مما تمثله إيران الحالية. فالجزر الإماراتية تم احتلالها زمن الشاه، ومحاولة تهديد البحرين تم زمن الشاه، وعلاقات إيران الشاهنشاهية مع إسرائيل، لا يماثلها إلا علاقة الولايات المتحدة معها، هذه العلاقات التى تعود إلى عام ١٩٤٨ مباشرة بعد إعلان قيام دولة الكيان العنصرى الإسرائيلى، ومع ذلك كانت دول الخليج العربية، ومعها مصر ومعظم الدول العربية تقيم جسور التفاهم السياسى، والمحافظة على قدر معقول من هذه العلاقات. ومن المصادفات الغريبة، أن الشاه رضا بهلوى، والد الشاه محمد، حينما توفى بالمنفى، فى جنوب أفريقيا عام ١٩٤٤، تم دفنه فى القاهرة، ثم نقل عام ١٩٤٩ إلى طهران، وحينما غادر ابنه الشاه محمد رضا بهلوى إيران، للمرة الأخيرة فى فبراير عام ١٩٧٩، توفى فى مصر ودفن فيها، وقد امتنع حلفاؤه الأمريكيون والأوروبيون عن علاجه أو استقباله!

إيران الجمهورية، عليها الآن أن تغير من نمطية تلك المخاوف، التى كانت سائدة أيام الشاه، كما غيرت فى واحدة مهمة منها، ألا وهى علاقاتها بإسرائيل، وألا تكتفى بمجرد الدبلوماسية الناعمة، وأن تفتح ملفات الخلافات الخليجية العربية بجسارة، وأن تبرهن بشكل ودى موثق، على أنها ليست القوة الوحيدة الأهم فى الخليج - بعد زوال النظام السابق فى العراق - وأن أمن الخليج، رهن دول الخليج مجتمعة، فذلك لا يزيل بوادر الشكوك والخوف، وإنما يقطع الطريق على دول خارجية، تتبارى على حمايته من أهله، وأن تسهم - بشكل موضوعى - فى إزالة التوتر والاقتتال بين قطبى أهل العراق السنة والشيعة، حتى لا يبدو ذلك صورة متخيلة لمستقبل المنطقة والعلاقات الإيرانية العربية. كما أن على دول الخليج العربية أن تقدم هذه الملفات بجسارة أيضاً. وفى ظل الأوضاع السياسية - قد يكون معلوماً أن إيران - فى ظل تواجد أمريكى أمنى فى الخليج - لن تتخلى عن الجزر الإماراتية. لكن بالمفهوم البراجماتى السياسى، قد يكون التفاهم على هذه البؤرة من الخلافات بشكل ما. إن ما يمكن الخوف منه، أن تظل أزمة العلاقات الإيرانية الخليجية - التى أصبحت جزءاً من أزمات دولية تعانى منها المنطقة - على ما هى عليه، ثم تتطور إلى ما لا ترضاه شعوب المنطقة - وبالطبع قادتها - فتضع هذه الدول تحت طائلة استنزاف جديد لمواردها، بل وتدمير ما حققته فى مجالات التنمية والانتعاش الاقتصادى. فخلال ثلاث وعشرين سنة، أخضع هذا الخليج، لثلاث حروب، استنزفت الكثير من الموارد البشرية، والموارد المالية. إن على حكماء هذه المنطقة المهمة من العالم، أن يحولوا بحكمتهم، دون وقوع حرب رابعة بل إنهم مدعوون أن يسبغوا عليه دواعى الأمن والاستقرار.

تصاعد الحرب غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران

■ لواء أ. ح متقاعد / حسام سويلم

تتداخل ملفات الأزمات الساخنة فى منطقة الشرق الأوسط، ما بين الحرب شبه الأهلية الدائرة فى العراق والتى تمزق هذا البلد وتحوله إلى أشلاء وجثث بلا رؤوس وأنهار من الدماء، والملف النووى الإيرانى الذى لا يعرف أحد من الأطراف الدولية الممسكة به كيفية حل معضلته وإغلاقه، إلى ملف الأزمة اللبنانية الداخلية التى ما تزال تراوح مكانها بسبب التدخلات الإقليمية والدولية فى شئون هذا البلد الذى قدر عليه أن يكون ساحة لتجاذبات وتصفية حسابات بين أطراف إقليمية ودولية، ناهيك عن الصراع الدائر على الساحة الفلسطينية بين فتح وحماس والذى وصل إلى حد الإضراب المسلح، وهو أفضل ما تطمع فيه إسرائيل. وفى وسط تشابك جميع هذه الملفات تبدو إيران اليوم عاملا مشتركاً فيها، وكأنها محور فى أحداث الشرق الأوسط سواء بالنسبة للأحداث الجارية أو الأحداث المستقبلية. ذلك أنه من غير المعقول ولا المقبول رؤية ما يجرى فى كل هذه البلدان العربية ومناطق أخرى فى آسيا الوسطى وجنوب آسيا بعيداً عن حضور إيران.

ولا يعنى الحضور الإيرانى فى جميع هذه المناطق وما تلعبه من أدوار فى الملفات الساخنة المشار إليها تحقيقاً لأهدافها وحرصاً على مصالحها، أن بلدان هذه المناطق - لاسيما منطقتنا فى الشرق الأوسط - فى منأى عن التدخل الأمريكي أيضاً تحقيقاً لأهداف الولايات المتحدة وحرصاً على مصالحها. ولأن الأهداف والمصالح الإيرانية متضاربة ومتعارضة مع الأهداف والمصالح الأمريكية، أصبحت المواجهة - بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والإعلامية - حتمية بين البلدين، وهو ما نشاهد واقعها فيما يجرى من أحداث تمتد من المواجهة الدبلوماسية فى مجلس الأمن بنيويورك، إلى مناورات بحرية وجوية وبرية متوالية للقوات الأمريكية والإيرانية فى مياه الخليج ومعظم المحافظات الإيرانية، أما الأخطر من ذلك فيتمثل فى الحرب السرية غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران، وتمارسها الأجهزة المخابراتية والأمنية والقوات الخاصة للدولتين على ساحة تمتد من أفغانستان شرقاً إلى لبنان وسوريا وفلسطين غرباً، مروراً بدول الخليج العربية الواقعة بين المطرقة الإيرانية والسندان الأمريكي.

أما وجه الخطورة فى هذه الحرب غير المعلنة، أنها آخذة حالياً فى التصاعد، وتهدد عند وقوع أدنى خطأ من أى طرف فى الحسابات إلى التحول إلى حرب ساخنة مكشوفة لا يستبعد فيها إقحام أسلحة نووية وأخرى ذات دمار شامل، وسيكون تأثيرها قاتلاً ومدمراً على شعوب المنطقة بأكثر من تأثيرها على جيوش الدول المتورطة فيها. ومن هنا تبرز أهمية تبريد هذه الملفات الساخنة بالوسائل الدبلوماسية، وتوقف الجانبين عن توجيه "ضربات تحت الحزام"، لأن العمليات السرية التى يشنها كل طرف ضد الطرف الآخر، يستهدف أساساً نقاط الضعف عنده والمتمثلة فى جبهته الداخلية بسكانها وبنيتها الأساسية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك بنفس الثقل والاهتمام الذى يعطى لضرب الأهداف العسكرية والاستراتيجية، وربما بدرجة ثقل واهتمام أكبر.

بوش يعلن الحرب السرية على فيلق القدس

لم تكن التفجيرات التى شهدتها مدينة زاهدان الإيرانية فى منتصف فبراير الماضى سوى حلقة فى مخطط أمريكى لتفجير الجبهة الداخلية فى إيران، رداً على الهجمات التى تتعرض لها القوات الأمريكية فى العراق من جانب عناصر تابعة لإيران، والتى راح ضحيتها ما يقرب من خمسين جندى أمريكى منذ بداية العام الحالى. الأمر الذى دفع بوش إلى إصدار تعليمات بتعقب عملاء إيران فى العراق، والسماح بتصفيتهم وليس فقط اعتقالهم، بل ومطاردة وتصفية فيلق القدس وعناصر المخابرات الإيرانية فى كل أنحاء العالم، حيث يعتبر فيلق القدس الذى يرأسه الجنرال قاسم سليمان مسئولاً عن العمليات الخارجية للحرس الثورى الإيرانى،

وأقوى أجنحة هذا الجهاز الشبه عسكرى والأقوى نفوذاً فى إيران.

ففى الأسبوع الأخير من عام ٢٠٠٦ عقد فى مقر هيئة المخابرات القومية الأمريكية- التى كان يرأسها نيروبونتى وهى الجهة المسئولة عن تنسيق المهام والخطط بين وكالات المخابرات الأمريكية المختلفة- اجتماعاً ضم ٧٥ خبيراً متخصصاً فى مكافحة الإرهاب الدولى واستمر الاجتماع يومين لتحليل آخر التقارير الأمريكية والأجنبية حول المخاطر الإرهابية ومستجداتها. وقد تركز هذا الاجتماع للبحث فى كيفية مواجهة عودة إيران إلى ساحة الإرهاب الدولى، وولادة تنظيم (قاعدة) جديد تابع لإيران، وهو مما تمثل فى بروز فيلق القدس السابق الإشارة إليه، ودوره فى دعم التنظيمات المتطرفة والإرهابية فى منطقة الشرق الأوسط وخارجها لمحاربة الولايات المتحدة. وقد اعتبر الخبراء الأمريكيون أن هذا الفيلق أخطر من تنظيم القاعدة بالنظر لقوته البشرية والتسليحية وقدراته المخابراتية والمالية نتيجة احتضان إيران له.

لذلك اهتم المجتمعون برسم استراتيجية أمريكية جديدة لمواجهة إيران ترافقت مع تفاصيل حرب سرية أمريكية- إيرانية بدأت معالمها فى الآونة الأخيرة تظهر فى العراق، ومرشحة للانتشار فى عدة دول خليجية وشرق أوسطية على خلفية الاستعدادات والتحضيرات الأمريكية والإيرانية للمواجهة العسكرية الكبرى المرتقبة- لاسيما بعد أن تواكبت استراتيجية الرئيس بوش الجديدة لاستعادة السيطرة على بغداد مع زيادة الحشود البحرية الأمريكية والإيرانية فى منطقة الخليج، وقرار الرئيس بوش بالتصدى لعملاء إيران وسوريا فى العراق ولبنان وخارجهما، وهو ما يعنى فى نظر المحللين تقريب موعد المواجهة والحسم العسكرى مع إيران، ويفرض بالتالى التمهيد له فى رأى الخبراء الأمريكيين- بإدارة حرب سرية ضد الأهداف الإيرانية الحساسة، ليس فقط المتواجدة فى العراق ولكن أيضاً داخل إيران ومناطق نفوذها فى منطقة الشرق الأوسط وحولها. وهو ما ظهرت نتائجه بسرعة فى المواجهات التى جرت فى العراق ثم لبنان، والمحافظات الحدودية بإيران.

وقد بدأت المواجهات الأخيرة بمواجهة القوات الأمريكية بالعراق لمكتب تنسيق الحرس الثورى بمدينة أربيل بشمال العراق، واعتقال خمسة مسئولين إيرانيين بينهم على الأقل ثلاثة من ضباط فيلق القدس يعملون تحت ستار دبلوماسى بهدف تنسيق هجمات الميليشيات الشيعية العراقية الموالية لإيران ضد القوات الأمريكية هناك. وقد كانت هذه العملية بداية لتجدد حرب مخابراتية غير معلنة بين الطرفين الأمريكي والإيرانى، تشترك فيها عناصر من قوات خاصة أمريكية منتشرة فى منطقة الخليج ووسط وجنوب آسيا تنتمى للتشكيلات الأمريكية (سيل) و (دلتا)، بالإضافة لوحدات خاصة تابعة لوكالة المخابرات المركزية ولتنفيذ هذه المخططات تم تجنيد تنظيمات انفصالية داخل المحافظات الحدودية بإيران، أبرزها خوزستان جنوب غربى إيران، بهدف إثارة الاضطرابات ضد نظام الحكم فى هذه المحافظات وفى الجهة المقابلة الأخرى نشط فيلق القدس الإيرانى والميليشيات التابعة له فى العراق فى شن هجمات ضد القوات الأمريكية هناك، وهو ما تمثل فى قيام هذه الميلشيات يوم ٢٠ يناير الماضى بخطف وقتل خمسة جنود أمريكيين كانوا فى اجتماع بأحد المقرات العراقية الرسمية بكربلاء انتقاماً لخطف ضباط الحرس الثورى الخمسة، كما تشير التقارير الراصدة لمجريات الحرب غير المعلنة بين إيران والولايات المتحدة أن فيلق القدس نشر أكثر من ١٠,٠٠٠ عنصر من قواته وقوات العمليات الخارجية الخاصة فى أكثر من سبع دول عربية بمهمة مهاجمة المصالح الأمريكية بعيداً عن الحدود الإيرانية، وفتح حرب غير نظامية ضد الأنظمة الحاكمة فى هذه الدول. وهناك تخوف أمريكى من أن تشن إيران حرباً إستباقية عبر عمليات خطف وقتل وتفجير سفارات واغتيال دبلوماسيين فى عواصم عربية وغربية. وهو ما دفع بوش إلى إعلان المواجهة السرية ضد إيران ومطاردة فيلق القدس.

ولم تكن هذه العمليات المتبادلة بين الطرفين الأمريكي والإيرانى سوى الجزء الظاهر من حرب سرية تدور بين البلدين، يحرصان كلاهما على عدم الإعلان عنها مخافة تحولها إلى حرب مفتوحة قبل موعدها، خصوصاً بعد أن كشفت تقارير أجهزة المخابرات الأمريكية والأوروبية إلى أن المسئولين فى طهران قد أعدو العدة لاستخدام سلاح الإرهاب والعمليات المخابراتية التحتية فى الخارج لمنع إدارة بوش من تنفيذ عملية هجومية كبيرة ضد إيران. الأمر الذى دفع بوش إلى إصدار القرار السابق الإشارة إليه بتعقب عملاء المخابرات الإيرانية وفيلق القدس فى العراق وفى كل الساحة العالمية والسماح بتصفيتهم جسدياً وتدمير منشآتهم ويشمل هذا القرار حزب الله فى لبنان، باعتباره أحد الأجنحة العسكرية لفيلق القدس.

أولاً: الجانب الإيرانى

تجديد مشروع تصدير الثورة الإيرانية

تشير تقارير أجهزة المخابرات الغربية إلى أن المسئولين فى إيران قد اتخذوا منذ شهرين قراراً بإعادة تفعيل مشروع تصدير الثورة والإرهاب، واستخدامه كسلاح فى مواجهة المخططات الأمريكية وأن مرشد

الثورة على خامنئى صدق على المخطط الاستراتيجى التنفيذى لهذا المشروع، ولكنه وضع فى الاعتبار تقارير وضعها مجلس الأمن القومى الإيرانى حذر فيها من بغية تجاوز خطوط حمراء فى المواجهة مع الولايات المتحدة حرصاً على عدم استفزازها لتسريع الضربة العسكرية الكبرى المتوقعة. وهذه الخطوط تشمل: عدم إغلاق مضيق هرمز، عدم تنفيذ عملية إرهابية ضخمة على وزن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يذهب ضحيتها أعداد كبيرة من الأمريكيين عسكريين ومدنيين، هذا بالإضافة لعدم فتح مواجهة جديدة مع إسرائيل فى لبنان بواسطة حزب الله.

وقد وضع مجلس الأمن القومى الإيرانى هذه الخطوط الحمراء الثلاثة لوجود قناعة لديه بأن أى من هذه العمليات ستقطع الطريق على إمكانية التفاوض مع واشنطن وحلفائها بشأن الملف النووى الإيرانى وملفات أمنية أخرى تحرص طهران على فتحها مع الإدارة الأمريكية. إلا أن المتشددين فى أجهزة صنع القرار الإيرانى طرحوا فى المقابل واستذكروا تجارب عمليات إرهابية ناجحة قامت بها عناصر مخابرات إيرانية نشطة أثناء الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، شملت تفجيرات وخطف رهائن وقتل أدت فى محصلتها النهائية إلى فتح باب المفاوضات مع طهران آنذاك، وساعدت على تفجير ما سمى أثناء إدارة ريجان (فضحية إيران - جيت)- وفى آخر المعلومات أن طهران أنجزت ثلاثة استحقاقات الأول، تنظيم القاعدة، والثانى، خاص بتنشيط الاتصالات مع تنظيمات عربية وغربية غير إسلامية تعارض السياسة الأمريكية، أما الاستحقاق الثالث، فهو يتعلق بإنشاء فيلق الخليج أو ما يطلق عليه حزب الله الخليجى.

تفعيل مكتب "حركات التحرر" الإيرانى

فى إطار إعادة تفعيل مشروع تصدير الثورة الإيرانية صدر قرار إيرانى بتنشيط مكتب "حركات التحرر"، وإعداد خطة لمعاودة الاتصال بين مسئولى هذا المكتب والتنظيمات الإسلامية المتطرفة- سواء شيعية أو سنية- التى تدور فى فلك إيران، يدخل فى هذا الإطار حزب الله فى لبنان، وحزب الله الخاص بدول الخليج العربية، والمنظمات الفلسطينية المتشددة والرافضة الاعتراف بإسرائيل- ومنها حركة حماس والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والجهاد، ومعظمها يقيم قادتها فى سوريا-، وأحزاب المعارضة الإسلامية المتواجدة فى الدول العربية مثل الإخوان المسلمين، والجماعات الإسلامية والجهادية وجبهة الإنقاذ فى الجزائر، بالإضافة لاستقطاب تنظيم القاعدة وفروعه التى برزت فى السنوات الأخيرة فى بلدان الشرق الأوسط، لاسيما فى بلدان الخليج وجنوب آسيا وآسيا الوسطى. وقد استفاد فيلق القدس من وجود عناصر قيادية تابعة لتنظيم القاعدة داخل إيران أبرزهم سيف العدل- الرجل الثالث فى القاعدة- وابن أسامة بن لادن فى إيران، وقد أنشئت قيادة سنية خاصة داخل فيلق القدس للتعامل والتنسيق مع التنظيمات والحركات الإسلامية السنية المعارضة فى الدول العربية الإسلامي، وهو ما دفع بعدد من الدول العربية والإسلامية إلى رفع درجة استعداد أجهزتها الأمنية تحسباً لعمليات إرهابية من قبل هذه التنظيمات السنية المعارضة، كان منها اعتقال وإجهاض عمليات إرهابية كان مخططا تنفيذها فى عدد من مدن السعودية وضد منشآتها النفطية، كما اعتقلت السلطات المصرية أحد الفلسطينيين فى سيناء كان مجهزاً بحزام ناسف لتنفيذ عملية إرهابية ضد السياح الأجانب فى شرم الشيخ يوم ٢٠ فبراير الماضى، مما أدى إلى كشف مخازن أسلحة وحوالى طن متفجرات فى منطقة (نجع شبانة) جنوب معبر رفح واعتقال ٢٠ ممن ينتمون لتنظيم الجهاد. كما كشفت السلطات الأمنية فى الجزائر عن ولادة "تنظيم قاعدة الجهاد فى المغرب الإسلامى"، وذلك على يد الجماعة السلفية الجزائرية للدعوة والقتال. هذا إلى جانب إنشاء ١٧ معسكراً للمتطرفين فى الصومال، ودعم قوات طالبان فى أفغانستان من خلال الحزب الإسلامى الذى يقوده قلب الدين حكميتار الذى كان مقيماً فى إيران ثم انتقل من عدة شهور إلى أفغانستان لمقاتلة قوات الناتو هناك.

حزب الله الخليجى

تشير تقارير أجهزة المخابرات الغربية أنه فى إطار الاستراتيجية الإيرانية الجديدة لتصدير الثورة إلى دول الخليج العربية، إعادة تنشيط حزب الله الخليجى - وتطلق عليه بعض التقارير فيلق الخليج - وهو أحد أفرع فيلق القدس، ومتخصص فقط بالعمليات فى بلدان الخليج العربية، وهو يضم أكثر من ١٥٠٠ عنصر من المتطرفين فى هذه البلدان من الشيعة والسنة على السواء، ويتوزعون على كتائب باسم هذه الدول - مثل كتائب البحرين، وكتائب الكويت ... الخ - ويتم تدريب هذه العناصر وتنظيمها وتسليحها فى عدة معسكرات ودول من أجل إبعاد الشبهة عن إيران. ومن هذه المعسكرات تم رصد معسكر الهرمل فى شمال البقاع اللبنانى، ومعسكر الزيدانى فى سوريا، ومعسكر آخر بالقرب من الحدود السورية - العراقية، وثكنة الإمام على قرب طهران، ومعسكر فى منطقة ديالى بالعراق. هذا إلى جانب افتتاح أربعة معسكرات مؤخراً فى العراق لتدريب عناصر حزب الله الخليجى على العمليات الانتحارية وتفخيخ السيارات وحرب العصابات، إضافة إلى استخدام معسكرات جيش

المهدى فى العراق بإشراف ضباط من فيلق القدس.

وتحرض إيران من خلال عناصرها المنتشرة فى دول الخليج على إثارة أبناء هذه الدول ممن لا يحملون جنسيات أوطانهم، ويطلق عليهم فئة (البدون). حيث بدأوا فى وقت متزامن تحركات منسقة للمطالبة بحقهم فى الحصول على جنسيات بلادهم، مما يفتح أمامهم أبواب الكثير من الميزات الاجتماعية - وتستهدف إيران من ذلك تشكيل ضغوط على الدول التى تمنح تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة، بإثارة المشاكل لها حتى تبتعد عن الولايات المتحدة خاصة عندما يحين موعد المنازلة الكبرى - وقد تلاحظ أن البيانات التى تصدر عن جماعات (البدون) صيغت بعبارات قانونية قوية تستند إلى المواثيق الدولية والحقوق الطبيعية للإنسان - وفى إطار تهديد دول الخليج العربية وجهت طهران تحذيرات لعدة دول خليجية محذرة من مغبة لجوئها إلى تنفيذ أى قرار عقوبات ضدها يصدر عن مجلس الأمن، كما عاودت طهران استخدام لغة العصا والجزرة مع بعض الدول الخليجية التى فوجئت بأن التهديدات الإيرانية لها من مغبة التعاون مع الولايات المتحدة فى أية ضربة عسكرية، كانت تترافق مع عروض بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك.

وفى نفس الإطار وجهت طهران تحذيراً شديد اللهجة إلى كل من الكويت والبحرين بسبب مشاركتهما فى مناورات بحرية دولية قادتها الولايات المتحدة فى شهر نوفمبر الماضى وأبلغت طهران الدولتين العربيتين أنها تنظر إلى هذه المشاركة كاستفزاز وعمل عدائى. وقد جاء هذا الإنذار على خلفية مخاوف إيرانية من تدفق الحشود البحرية الأمريكية على مياه الخليج فى الآونة الأخيرة والتى زادت بعشر قطع بحرية على رأسها مجموعة حاملة الطائرات "ستينيس" التى انضمت إلى مجموعة حاملة الطائرات (دوايت آيزنهاور) ثم جاءت التهديدات الإيرانية الأخيرة، أكثر وضوحاً بالنسبة للدول التى بها تسهيلات بحرية وجوية وبرية للقوات الأمريكية.

محاولات إيرانية لاختراق الكويت

وفيما يتعلق بالكويت تخصيصاً، فقد كشفت مصادر أمنية كويتية أن الهجمات الأخيرة التى استهدفت الحدود الكويتية مع العراق، حيث يقام جدار إلكترونى قوى بطول الحدود - كانت هذه الهجمات من قبل ميليشيات شيعية مرتبطة بإيران فى البصرة بجنوب العراق، وأن هذه الهجمات تميزت بقدرات فنية تعزز الاتهام بمسئولية إيران، خصوصاً بعدما تبين أن هذه العمليات تستهدف الجدار الإلكترونى المشار إليه، وتركز على توفير الكاميرات والمعدات الإلكترونية بما يخفى تهديدات بالاختراق ونقل العمليات إلى داخل الإمارة وإثارة الاضطرابات فيها.

وكانت تقارير أجهزة المخابرات والأمن الخليجية قد تحدثت عن عمليات تهريب سلاح كثيفة من إيران ليست قاصرة فقط على العراق لدعم العناصر الشيعية التابعة لها هناك، ولكن تستهدف أيضاً وتخفى مشروع فتنة يمتد إلى الكويت والبحرين بشكل خاص. فقد تبين أن السيطرة الإيرانية على جنوب العراق وتحديداً البصرة قد وقعت كلياً تحت هيمنة الأطراف المؤيدة لإيران - ونعنى بها المخابرات الإيرانية وفيلق القدس الذى يحتضن حزب الله الخليجى - وحيث باتت البصرة مشروعاً لجمهورية إسلامية على الطريقة الإيرانية، وتحولت إلى قاعدة خلفية للتمدد نحو الكويت وإثارة الاضطرابات فيها، خصوصاً بعدما كشفت التقارير أن جزيرة أم الرصاص قد أصبحت من أكبر معاقل استخبارات الحرس الثورى الإيرانى. ولا تقتصر خطة زعزعة استقرار الكويت على تهديد هذه الإمارة عبر الهجمات المتكررة على الحدود مع العراق وعمليات التفجير التى استهدفت الجدار الإلكترونى القائم بين البلدين، بل لقد أشارت التقارير إلى قيام المخابرات الإيرانية ببناء شبكات تهريب أسلحة إلى الكويت، وإلى تسلل عناصر مسلحة تابعة لإيران إلى داخل الكويت بالعشرات، فيما لوحظت أيضاً عملية تعبئة تحريضية لبعض الفئات الشيعية الكويتية المرتبطة بإيران.

توسيع النفوذ الإيرانى فى البحرين:

أما فيما يتعلق بالدور الذى تلعبه إيران لبسط نفوذها على البحرين، فقد أشارت التقارير الاستخباراتية إلى أن المخطط الإيرانى جعل من البحرين أولوية تفوق الأولوية المعطاة للسيطرة على السلطة فى لبنان من خلال حزب الله، حيث يستهدف المخطط الإيرانى خلق أمر واقع جديد عبر دفع الشيعة إلى السيطرة على السلطة فى المملكة من خلال ترسيخ قاعدة الأغلبية فى البرلمان والحكومة ومؤسسات الدولة والمؤسسات والهيئات الأخرى غير الرسمية، وبما يجعل البحرين الجمهورية الإسلامية الثانية فى العالم العربى بعد العراق، وفى أسوأ الحالات العمل لاستغلال ما يجرى فى العراق وفى لبنان لتغيير تركيبة السلطة فى البحرين، وفرض حقوق الطائفة الشيعية التى تمثل ٦٠٪ من السكان.

ومن مظاهر تعزيز اختراق إيران للساحة البحرينية وتوسيع نفوذها هناك، ما ظهر من سلسلة تظاهرات وعمليات شغب وقعت فى النصف الثانى من العام الماضى، وذلك على خلفية اتهام السلطة بتجنيس الآلاف من العمال الأجانب العرب والهنود والباكستانيين لأسباب انتخابية ومذهبية ترفع من نسبة السكان غير

الشيعة فى البحرين، سواء من المسلمين السنة أو غير المسلمين. وعلى الرغم من اعتراف المعارضة الشيعية بأن عدد هؤلاء المجنسين لم يتجاوز عشرة آلاف، وهو رقم لا يغير ما يقال عن الخلل أو الفارق فى التركيبة السكانية، إلا أن مسلسل التحريض الطائفى مازال يتفاعل بما يوحى بوجود مخططات تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار فى البحرين، وذلك بإثارة سلسلة تظاهرات جماهيرية حاشدة تحركها أصابع إيرانية تحت ذريعة الدعوة إلى إصلاحات دستورية وقانون انتخابى جديد ونزع صلاحيات مجلس الشورى الذى يعينه الملك، والإطاحة بمن تعتبرهم المعارضة الشيعية المتطرفة بـ"الحرس القديم" الذى تحمله مسئولية عدم منح الشيعة حقوقهم. كما تشير التقارير إلى أن هذه التظاهرات من المتوقع أن يرافقها عمليات شغب وعنف، إلى جانب تفجيرات تركز فى شكل خاص على مقر الأسطول الخامس الأمريكى ومقره فى المنامة، مع الدعوة إلى طرد الأمريكيين من البحرين. وهو شعار سيواكب شعارات مماثلة ضد الأمريكيين ستطلق من جانب مؤيدى النفوذ الإيرانى فى العراق والكويت، مع فارق أن التظاهرات الإيرانية المعدة للبحرين مرشحة للتطور إلى عملية انقلابية باسم الديمقراطية "خيار الأغلبية" فيما هى عملية تصب فى خانة المواجهة الإيرانية - الأمريكية، ولخدمة خطة إيران لاستخدام شيعة البحرين هذه المرة كسلاح ضد الأمريكيين. وهى محاولة للاستفادة من انتصار حزب الله فى لبنان وفق نظرية "الدومينو" لدى الشيعة فى العالم العربى، بمعنى تسلسل سيطرة الشيعة والتنظيمات الإسلامية الدائرة فى فلك طهران للإطاحة بالأنظمة العربية الحاكمة والاستيلاء على السلطة فى البلدان العربية. وكانت السلطات البحرينية قد أبعدت عميلاً سودانياً لإيران يدعى صلاح بندر، كان يعمل مستشاراً فى شئون مجلس الوزراء، وشكك فى العملية الانتخابية التى جرت فى نهاية العام الماضى عندما فجر ما وصفه بمؤامرة السنة للاحتفاظ بالسلطة، متحدثاً عن تورط مسئولين حكوميين فى خطة سرية لإقصاء الشيعة والتلاعب بنتائج الانتخابات تشرف عليها منظمة سرية يديرها وزير الدولة الشيخ أحمد عطية الله آل خليفة.

ويشمل مخطط إيران أيضاً لتوسيع نفوذها فى البحرين على جانب خطير آخر يتمثل فى شراء الأراضى من سكانها المحتاجين، ولذلك ضخت ملايين الدولارات، وهو ما تنبهت له السلطات البحرينية، حيث أصدر وزير الداخلية البحرينى الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة قراراً بتشكيل لجنة برئاسة محافظ جزيرة المحرق لتقصى الحقائق حول حقيقة مخطط إيران لشراء أراضى وعقارات فى مختلف مناطق البحرين لأهداف سياسية، إضافة لعمليات البيع والشراء لعقارات بالمناطق القديمة بجزيرة المحرق بهدف تغيير التركيبة السكانية وتوزيع حلفاء إيران على جميع المناطق. وكان من نتيجة إدراك السلطات البحرينية لخطورة هذا المخطط الإيرانى أن أصدر محافظ المحرق قراراً يقضى بعدم جواز بيع أو شراء أى عقار فى هذه المدينة إلا بموافقته، وذلك على خلفية قرار صدر من مجلس الوزراء يقضى بتجميد عمليات البيع والشراء للعقارات فى منطقة المحرق، بعد أن كادت العناصر التابعة لإيران الاستيلاء على "حالة أبو ماهر" بمحافظة المحرق من خلال شراء الأراضى والعقارات فيها، ثم الانطلاق منها بعد ذلك إلى باقى أنحاء البحرين، ومن البحرين إلى باقى بلدان الخليج، باعتبار أن البحرين ستكون طبقاً للمخطط الإيرانى مركز القيادة لتنفيذ مخطط بسط النفوذ الإيرانى على كل منطقة الخليج.

وكانت عدة مدن وقرى فى البحرين قد شهدت أحداث عنف صاحبت احتفالات شيعة البحرين بيوم عاشوراء فى العاشر من محرم هذا العام، وقد ألقى ذلك بظلاله على مناحى العمل السياسى سواء فى الشارع العام أو فى مجلس النواب. حيث تستهدف جمعية الوفاق ذات التوجه الشيعى الضغط على الحكومة من خلال التهديد بالانسحاب من البرلمان. ومن المعروف أن شيعة البحرين ينقسموا إلى قسمين: شيعة إخباريين وشيعة أصوليين، والقسم الأول من العرب أما القسم الثانى فمن أصول إيرانية، وتمثلهم "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"، وقد نشطت هذه الجبهة أخيراً حين استغلت المناسبات الدينية الشيعية فى رفع شعارات إيرانية مثل: لا شرقية ولا غربية .. جمهورية إسلامية"، "كفاحاً حسينى .. قائدنا خمينى" .. وغيرها من شعارات الثورة الإيرانية. وقد توسعت هذه الجبهة فى أنشطتها الدينية مثل إنشاء "جمعيات التوعية الإسلامية" و" الصندوق الحسينى الاجتماعى" إلى جانب المدارس والحسينيات التى تشكل قواعد الانطلاق ومعاقل للجبهة، وهو ما دفع السلطات البحرينية إلى شن حملة قومية مضادة لدعم مفهوم المواطنة الدستورية وترسيخها بما يؤدى إلى تجاوز النتائج التقنية الطائفية والتعبئة المذهبية، وذلك من خلال مؤسسات وطنية يعترف بشرعيتها المواطنون جميعاً لعزل الفئة التى تتلقى دعماً من إيران عن المجتمع البحرينى، على العمل على تعريب الورقة الشيعية باعتبار أن ذلك هو السبيل لوحدة الأمة، بمعنى أن يكون هناك تواجد عربى مع الشيعة دون أن ينعزلوا عنهم.

إيران تدعم الحوثيين فى اليمن، وتوطن عراقيين

فرس هناك

لم يكن التحرك الأخير لأنصار الحوثى المعارضين فى اليمن بعيداً عن مخطط إيران لمد نفوذها إلى هذا البلد، وهو المخطط الذى يستهدف العمل على قلب أنظمة الحكم فى البلاد السنية وتشييع المنطقة بأكملها. فقد أثبتت تقارير أجهزة المخابرات اليمنية أن إيران تمد تنظيم الحوثى المعارض بالأسلحة والأموال، وأنها كانت وراء دفعه مرة أخرى لشن عمليات عنف وقتل وتخريب ضد سلطات حكومة اليمن، إنطلاقاً من مدينة صعدة، الأمر الذى أدى إلى دفع القوات اليمنية للقضاء على عناصر تنظيم الحوثى وأنصاره فى هذه المناطق. فقد وزعت فى اليمن خلال الاضطرابات التى وقعت فى بداية عام ٢٠٠٧ منشورات تدعو المواطنين إلى قتال من يعتدى عليهم سواء كانت الحكومة أو المشايخ أو غيرهم. وتستدل المنشورات التى وزعت فى مناطق ضحيان والصفراء ومناطق أخرى شهدت مواجهات حامية مع قوات الحكومة بأحاديث تدعو الناس لقتال من يقاتلهم. وتذكر المنشورات التى ذيلت باسم حسين بدر الدين الحوثى، وعبد الله عيضة الرزامى إلى أن أى نظام يدعو للتعاون مع الولايات المتحدة أو إسرائيل، فهو أسوأ على الأمة من المتآمرين من اليهود. وكان الحوثيون قد تجمعوا فى بداية هذا العام فى منطقة النقعة على بعد ٦٠ كم من محافظة صعد، وتقول مصادر رسمية فى حكومة صنعاء أنهم يشترون الأسلحة والذخائر من الأسواق بأموال جاءتهم من طهران، وأنهم يستهدفون الانقلاب على النظام الجمهورى الذى قام منذ ٤٤ عاماً، واعادة حكم الامامة الزيدية إلى اليمن، بحجة أن النظام القائم حالياً غير شرعى منذ استولى على الحكم عام ١٩٦٢ وأطاح بحكم الإمام.

كما كشفت صحيفة أخبار اليوم اليمنية عن معلومات خطيرة تشير إلى وجود مخططات سياسية منظمة من قبل إيران تعمل على توطين عراقيين من أصل فارسى فى اليمن. وأن هذه المخططات يتم تنفيذها بالتعاون مع شركات وشخصيات عراقية وإيرانية تجارية ودبلوماسية، تحاول من خلالها توظيف أكبر عدد ممكن من الإيرانيين فى اليمن. وتبدأ تلك المخططات من نقطة استخدام أشخاص عراقيين وإيجاد عمل لهم فى البلاد بفتح محلات وورش مختلفة لهم، ثم الحصول لهم بعد ذلك على حق الإقامة واللجوء من وزارة الخارجية اليمنية. وهؤلاء الأشخاص يحملون جنسية عراقية فعلاً ولكنهم من أصول فارسية إيرانية ويتبعون المذهب الشيعى، مستغلين ظرف الاحتلال الذى يعانى منه العراق وحملات التهجير التى تنفذها ميليشيات وفرق الموت الشيعية التابعة لإيران ضد المواطنين العرب السنة، ثم ينتهى الأمر بتزويجهم بنساء يمنيات ومن أسر فقيرة محدودة الدخل، وتزويج عراقيات من رجال يمنيين، وبذلك يمكن أن يحصلوا على الجنسية اليمنية. وقد سبق أن جرى تنفيذ هذه المخططات الإيرانية فى السودان ومصر والجزائر، وهو ما حذر منه مؤتمر الدوحة للتقريب بين السنة والشيعة.

دور حزب الله اللبنانى فى المخطط الإيرانى

تسعى المخابرات الإيرانية بالتعاون مع سوريا وحزب الله وحركة حماس والجهاد الفلسطينى إلى بناء شبكة علاقات مع تنظيمات عربية وقومية ناصرية ويسارية واستمالتها، أو إنشاء حركات بمسميات جديدة غير إسلامية وتكون مصنفة عقائدياً فى المذهب السنى، حتى تساهم فى إبعاد الشبهات المذهبية عن المشروع الإيرانى. ومن هذه التنظيمات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتى تحصل قيادتها على مساعدات مالية من إيران تقدر بـ ١٠٠,٠٠٠ دولار شهريا، وتتولى حركة حماس نقل هذه المعونات إلى الداخل الفلسطينى، فيما أوكلت لحزب الله اللبنانى مهمة توفير الدعم المالى لكوادر الجبهة فى لبنان واستقطاب تنظيمات فلسطينية أخرى وصل عددها فى لبنان إلى أكثر من ١٢ تنظيماً فلسطينياً يتلقى مساعدات شهرية من حزب الله لحساب إيران.

ومنذ بداية العام الحالى توسعت مهمة حزب الله هذه لتشمل إستقطاب تنظيمات وأحزاب لبنانية يسارية وقومية وعلمانية لحساب المشروع الإيرانى. ويكشف تقرير استخباراتى عربى أن اجتماعاً عقد فى الأسبوع الثانى من يناير الماضى فى مقر حزب الله بالضاحية الجنوبية لبيروت ضم ممثلين عن هذه الأحزاب والتنظيمات الإسلامية والفلسطينية واليسارية، بالإضافة لممثلين عن أحزاب يسارية ويمنية متطرفة جاءوا من بعض البلدان الأوروبية وأمريكا اللاتينية ودخلوا لبنان كسياح، وقد ترأس هذه الاجتماع مسئول كبير فى فيلق القدس بالإضافة لعماد مغنية مسئول المخابرات والعمليات الخارجية فى حزب الله، وتعتبره أجهزة المخابرات الغربية أحد أبرز مسئولى مكتب حركات التحرر وفيلق القدس ومن كبار المشرفين على تنفيذ مهمة تصدير الثورة والتنسيق مع حركات التحرر. وتعتبره المخابرات الأمريكية مسئولاً عن العمليات الإرهابية التى تعرض لها الأمريكيون والقوات الأمريكية فى لبنان وعدة دول عربية فى الثمانينيات والتسعينيات بما فيها عملية تفجير مقر المارينز فى بيروت ١٩٨٣ وخطف بعض الطائرات، كما يرد إسمه فى جميع التقارير التى تتحدث عن إعادة تحريك وبناء الشبكات الإيرانية فى الخارج والتنسيق مع القاعدة إلى جانب دوره فى إستقطاب الحركات الإسلامية المتطرفة فى

المغرب العربى وصولاً إلى تشاد وإريتريا والصومال مرورا بالسودان، حيث زار الخرطوم أخيراً مع فريق من فيلق القدس وشارك فى التخطيط لاعادة فتح معسكرات على البحر الأحمر ، هذا الى جانب تقارير أشارت الى مسئوليته عن نشر خلايا حزب الله فى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، ونقل الشبكات المتعاونة مع إيران من المثلث الحدودى بين باراجواى والأرجنتين والبرازيل الى فنزويلا.

وقد أفادت تقارير مخابراتية غربية تابعة لدول مشاركة فى القوات الدولية فى لبنان- يونوفيل- بأن عماد مغنية قد كلفته المخابرات الايرانية بمهمة قيادة العمليات الارهابية التى سينفذها فيلق القدس بالتعاون مع التنظيمات المحلية والاقليمية والدولية الموالية لإيران وسوريا، بالإضافة لمسئوليته عن فتح وتشكيل وتشغيل معسكرات تدريب الانتحاريين بالتعاون مع فيلق القدس. وفى هذا الاطار قام فى نهاية عام ٢٠٠٦ بافتتاح معسكر تدريب بمنطقة الهرمل بين بعلبك والحدود السورية لتأهيل العناصر الجديدة المنضوية والعاملة لحساب فيلق القدس، وهى التى يطلق عليها (الكتيبة الدولية)، إذ تتجاوز عناصر حزب الله لتضم جماعات فلسطينية ومئات العناصر من ميلشيات المحاكم الإسلامية الصومالية وجيش المهدى والعراق، وعشرات العناصر من حزب الله الخليجى.

وقد انتقل عماد مغنية أخيرا الى العراق بصحبة المجموعة الخليجية التى كانت فى بلبنان، وانضم إليهم عشرات الخليجيين الذين كانوا يتلقون تدريبات فى معسكر الزيدانى فى سوريا غير البعيد عن الحدود اللبنانية.

النفوذ الايرانى على حركة حماس:

لم تكن أيدى إيران بعيدة عن الفتنة التى اشتعلت بين حركتى حماس وفتح الفلسطينيتين فى يناير الماضى. فعندما اقتحمت قوات الحرس الرئاسى الفلسطينى وعناصر الأجهزة الأمنية التى تسيطر عليها فتح الجامعة الإسلامية فى غزة وسيطرت عليها، اكتشفت وجود عشرين إيرانيا و١٥٠٠ قطعة سلاح مختلفة فى أحد مبانى الجامعة.

ومما لاشك فيه أن لايران نفوذا كبيرا على خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحركة حماس لأنه هو المتحكم فى المعونات المالية التى تتلقاها الحركة من إيران، كما أنه يعيش فى دمشق حيث أجواء سياسية وثقافية مغايرة للاجواء التى يعيشها الفلسطينيون فى الاراضى المحتلة. لذلك لم يكن غريبا أن تعرقل ايران من خلال مشعل الجهود المصرية لتسوية مشكلة الجندى الاسرائيلى الأسير (جلعاد شاليط) الذى أسرته حماس فى يونيو الماضى، كما تعرقل الجهود العربية لتسوية المشاكل القائمة بين حماس من جهة واسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، حيث تتعارض هذه الجهود مع سعى ايران لدعم نفوذها الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط ، وفرض دورها ورؤيتها لحل المشكلة الفلسطينية المحورية فى الصراع العربى- الاسرائيلى، وهى رؤية قائمة على رفض الاعتراف باسرائيل والتفاوض معها على أساس خريطة الطريق وقيام دولة فلسطينية الى جانب إسرائيل، واتخاذ المقاومة المسلحة بديلا لتحرير الأراضى الفلسطينية.

أما عن الشق العسكرى واللوجستى فقد طلب قادة حماس من الجنرال رحيم صفوى قائد الحرس الثورى معدات عسكرية متقدمة تشمل صواريخ مضادة للدبابات وأخرى مضادة للطائرات، لمواجهة احتمالات قيام اسرائيل بشن هجوم كبير على قطاع غزة والضفة الغربية بهدف القضاء على أى قوة مبقية لحماس تمهيدا لعزلها تماما سياسيا، وأن السبيل الوحيد لافشال ذلك هو صمود ومقاومة الحركة ومعها بعض فصائل المقاومة الأمر الذى سيعجل بانهاء تلك العملية مثلما حدث مع حزب الله فى لبنان وقد عهد الجنرال صفوى باجابة طلبات حماس وارسالها عن طريق سوريا ومن هناك الى لبنان. كما أبدت ايران استعدادها لارسال خبراء لتدريب عناصر الحركة فى معسكرات خاصة يتولى حزب الله اللبنانى توفيرها. كما اتفق مشعل مع وزير الداخلية الايرانى على ارسال طلاب فلسطينيين تابعين لحماس للالتحاق بكلية الشرطة فى طهران، والقيام بعمليات تدريب واسعة لعناصر من حماس والشرطة التابعة لها فى طهران، وقد وافقت طهران على ذلك.

ويلاحظ فى هذا التعاون الاستراتيجى أن أى من حماس وإيران لاتلقى بالا للاختلافات الايديولوجية بينهما - حيث تنتمى حماس للمذهب السنى فى حين تتبنى ايران التنظيمات الشيعية- ولكن يجمعهما مصلحة موحدة تتمثل فى العداء لكل من اسرائيل والولايات المتحدة، ومصلحة إيران فى إشعال بؤر توتر بعيدة عنها تستفيد منها فى تخفيف الضغوط الأمريكية عليها خاصة بشأن الملف النووى. كما أن سوريا التى تدعم العلاقات بين حماس وإيران وتنسيق بينهما لها أيضا مصلحة كبيرة فى دعم حماس لتخفيف الضغوط الأمريكية عليها، لذلك فهى لا تألو جهدا فى دعم حماس فى مواجهة الرئيس الفلسطينى محمود عباس واشعال الأوضاع فى الاراضى الفلسطينية بكل الطرق.

الخطر الايرانى على سوريا:

رغم الشراكة الاستراتيجية الموثقة التى تربط سوريا بايران ، والتى تمثلت بشكل رئيسى فى الدعم السياسى

والاقتصادى والعسكرى المعروف الذى تقدمه طهران لدمشق، ويشمل بجانب المساعدات المالية التى تقدم لسوريا ويبلغ متوسطها ٥٠٠ مليون دولار سنويا، واستثمارات إيرانية ضخمة فى ايران، وتمويل صفقات الأسلحة التى تعقدها سوريا فى روسيا، والتوافق السياسى حيال القضايا والأزمات التى تقصف بالمنطقة، وأبرزها المشكلة العراقية والملف النووى الإيرانى والأزمة السياسية الطاحنة فى لبنان، وموضوع المحكمة الدولية لمحاكمة قتلة الزعيم اللبنانى الراحل رفيق الحريرى .. وغيرها من القضايا إلا أن هناك مخاوفاً داخل وخارج سوريا من تصاعد النفوذ الإيرانى داخل سوريا، والذى تحول إلى شبه سيطرة إيرانية على مراكز صنع القرار السورى، خصوصاً بعد كشف تقرير مخابراتى غربى عن وجود وحدة من الحرس الثورى الإيرانى يقدر حجمها بحوالى ٣٠٠٠ عنصر داخل دمشق لحماية النظام السورى فى مواجهة احتمالات قيام الجيش السورى بانقلاب عسكرى ضد نظام الرئيس الأسد، كما يشرف الحرس الثورى الإيرانى على تدريب وإعداد وتسليح وحدة عسكرية سورية مؤلفة من عناصر تعتنق المذهب العلوى الذى ينتمى إليه الرئيس الأسد، بحيث تكون معدة لمواجهة أية انتفاضة داخل الجيش أو عصيان لأوامر القيادة السورية. خصوصاً بعد أن نجحت طهران بأساليب مختلفة فى تسريب قيادات سورية تابعة لإيران إلى مراكز القيادة الحساسة العسكرية والسياسية فى سوريا، منها رئاسة الأركان وجهازى المخابرات العامة والعسكرية، وقيادة منطقة دمشق العسكرية إلى جانب مواقع حساسة فى حزب البعث السورى ووزارات الداخلية والإعلام والخارجية. وقد وضعت تقارير أجهزة المخابرات الغربية المستوى الذى وصل إليه النفوذ الإيرانى فى المجالات المختلفة فى سوريا، بأنه هيمنة إيرانية كاملة على سوريا، حيث تحول الدعم الإيرانى المتعدد الأوجه لدمشق إلى نوع من الوصاية والنفوذ اللذين يجعلان نظام الرئيس بشار الأسد رهينة فى يد نظام الملالى وسوريا دولة تابعة لإيران، وهو ما يثير التذمر داخل المجتمع السورى.

ولا يرجع التذمر الشيعى السورى فقط من تزايد النفوذ الإيرانى فى معظم مناحى الحياة السورية، والتى لا تقتصر فقط على التعاون الدفاعى والاقتصادى والمالى والصناعى والسياحى والثقافى، ولكن وهو الأهم الجهود الإيرانية للتبشير بالمذهب الشيعى فى مختلف المحافظات السورية، وهو أمر أصبح معروفاً ويستنكره الكثير من العلماء السوريين الذين اكتشفوا تعرض المجتمع السورى إلى عملية تشييع مقصودة ومنظمة خصصت لها إيران ميزانية ضخمة بملايين الدولارات.

فبجانب دخول عشرات ألوف الإيرانيين إلى سوريا فى شكل دورى "أكثر من مليون سائح سنوياً"، حيث يتوزع هؤلاء على المراكز السياحية الشيعية - مثل السيدة زينب والسيدة سكينة وسائر الأضرحة التى تعتبر عتبات مقدسة شيعية يؤمها آلاف الإيرانيين، فقد ازداد أيضاً عدد الحوزات الشيعية بشكل كبير بدعم إيرانى واضح، كما فتحت حسينيات ومراكز دينية وثقافية ومراكز تدريس ومكتبات تحوى كتب شيعية فى غالبية المناطق ووصلت إلى حلب وضواحيها وخمص وحماة والحلة والفامشلى والرقة واللاذقية ودير الزور .. وغيرها. هذا بالإضافة لنشاط ملحوظ فى المجال الاجتماعى شمل بناء المستشفيات الخيرية والمساجد وجمعيات خيرية لمساعدة المحتاجين بتوفير مساعدات مالية شهرية لهم، إضافة لتوزيع مساعدات غذائية عليهم. أما فى المجال الثقافى فقد شمل إعداد برامج تعاون ثقافى يتضمن زيارات منظمة ودعوات لأساتذة الجامعات ورجال الأدب والثقافة لزيارة إيران، وتخصيص منح دراسية للطلبة السوريين فى الجامعات الإيرانية، بل وإدخال اللغة الفارسية مؤخراً إلى عدد من الجامعات السورية.

وقد أدت ظاهرة الدعوة إلى التشيع والعمل على إقناع الشباب السورى باعتناق المذهب الشيعى، إلى تحول عدة آلاف من السوريين السنة إلى المذهب الشيعى، خصوصاً وأن هؤلاء تم إغراءهم بمساعدات مالية شهرية من إيران، وتوفير فرص عمل لهم فى المراكز الثقافية والشركات والمؤسسات الصناعية الإيرانية التى نشطت فى سوريا، ويعتبر المركز الثقافى الإيرانى فى دمشق والذى تمت توسعته مؤخراً من أكثر المراكز الثقافية نشاطاً فى سوريا.

وقد أثار صمت النظام الحاكم فى سوريا تجاه هذه الأنشطة الإيرانية تساؤلات كثيرة فى أوساط الشعب السورى، خصوصاً الطبقة المثقفة منه، وصلت إلى حد الاستنتاج بأن النظام الحكم يشجع ظاهرة التشيع لضرب العلمانيين والمتديني من السنة خصوصاً أتباع جماعة الإخوان المسلمين التى يرأسها على البيانونى المعارض لنظام الرئيس بشار الأسد، والذى صرح مؤخراً بأن الخطر الإيرانى لا يقتصر فقط على سوريا بل يشمل المنطقة كلها.

فيلق القدس يصعد الهجوم ضد الأمريكيين فى العراق:

يلعب فيلق القدس دوراً رئيسياً فى تنفيذ استراتيجية إيران لبسط سيطرتها على العراق، بدءاً بجنوب العراق، وجعله امتداداً لإيران، خصوصاً وأنه يحوى أكثر من ٣٠٪ من إجمالى المخزون النفطى فى العراق، وفى وقت تشير جميع التقديرات الدولية إلى

قـرب نضوب النفط الإيرانى بحلول عام ٢٠١٥، الأمـر الذى يجعل من سيطرة إيران على جنوب العراق، والذى يحـوى أكبـر حقل نفطى من الخليج وهـو حقل مـجنون الذى لم يـبـدأ إنتـاجـه على نطاق واسع بعـد، هدفـاً اسـتـراتيـجـيـاً واقـتـصـاديـاً مهـمـاً فى الرؤية الإيرانيـة، ناهيك عن البـعـد الأيديولوجى لجنوب العـراق حـيث تتواجد بمدن (النجف، وكربلاء، والكوفة) الأماكن التى يقدسها الشيعة، كما تتواجد بالنجف المرجعية الدينية الكبرى للشيعة فى العالم، والتى تسعى إيران إلى نقلها إلى مدينة قم الإيرانية.

ولـقـد تعـاونـت أجـهـزة المخـابرات الإيرانيـة وفـيـلق القـدس مع كل التنظيمات والأحزاب والقوى المعارضة للوجـود الأمـريكي فـى العـراق من أجل إنهـائه. فـمن المعروف أن جيش المهدى التابع لمقتدى الصدر، وكذلك فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذى يشكل نواة الائتلاف الحاكم فى العراق، جميعهم قد تم إنشاءهم وتدريبهم وتسليحهم وتمويلهم فى إيران إبان فتـرة حكم صدام حسين للعراق، وبعودتهم للعراق بعد زوال حكمـه أصـبـحـوا يشكلون القـوى الـسـيـاسـيـة والعسكرية النافذة فى العـراق. وإن كان فـيلق بدر قـد التزم المهادنة مع القوات الأمريكية هناك، إلا أن جيش المهدى بقيادة مقتدى الصدر والذى يحصل على دعم مالى سنوى من إيران يقدر بخمسين مليون دولار يناوئ الوجـود الأمـريكي فى العـراق، ويضع انسـحـاب القـوات الأمريكية من هناك فى قمة أولوياته، خصوصـاً بعد أن دخل مـعـهـا فـى عـدة مواجـهـات عـسكرية خاسـرة وهو متهم بقتل المرجع الشيعى عبد المجيد الخوئى، ومحمد باقـر الحكيم لينفـرد بالنفـوذ الدينى والسـيـاسـى فى العـراق، وكان قد حاول طرد المرجع الدينى السيستانى والاستيـلاء على النجف ولكنه فشل فى ذلك. وعندما بدأت القوات الأمريكية والعراقية حملتها الأخيرة مع بداية هذا العـام لاستعادة السيطرة على بغداد، غادر مـقـتـدى الصـدر العـراق إلى إيران وطلب من رجـالـه النزول تحت الأرض مؤقتاً حتى تهدأ الحملة الأمريكية، والتى تستهدف ضمن مخططها استعادة السيطرة على مـدينة الصـدر (٢ مليـون نسـمـة) التى تعـتـبـر المعـقل الرئيـسـى لمقـتـدى الصـدر، ويحـصل جيش المهـدى من إيران على نوعيات متقدمة من الأسلحة الصاروخية المضادة للدبابات والمضادة للطائرات، بالإضافة لعبوات متفجرة ذات شحنات مزدوجة لمقاتلة القوات الأمريكية فى المدن العراقية. وتفيد التقارير أن "فرق الموت" التى تهـاجم الأفـراد والمنشـآت والمساجـد التـابعـة لطائفـة السنة، تنتمى كلهـا إلى جيش المهدى المتهم بإحـراق وتدميـر أكثر من ٢٠٠ مسجداً سنياً وقتل أكثر من ٢٦٠ إماماً وعاملاً فى هذه المساجد.

وتشـيـر تقـاريـر المخابرات الأمـريكيـة إلى أن أجـهـزة المخابرات التابعة لفيلق القدس والحرس الثورى تقومان بالدور الأخطر على صـعـيـد أجهزة الاستخبارات داخل العـراق، حـيث تشـيـر المعلومـات إلى وجـود أكـثـر من عشرين مكتبـاً للاستخبارات الإيرانية تحت مسميات مختلفة أبرزها الجمعيات الخيرية لمساعدة الفقراء، وتوزيع الأموال والأدوية والمواد الغذائية، وترتيب انتقال الإيرانيين إلى العـتـبـات المقـدسـة فى النجف وكـربلاء والكوفة، وذلك ضمن ميزانية سنوية تتجاوز ١٠٠ مليون دولار. كـمـا تقـول التـقـارير أن إيران أنفقت حـوالى ٣ مليارات دولار منذ عام ٢٠٠٣ لدعم نفوذها فى العراق، ورصدت الكثـيـر من الموارد الإيرانيـة لتحقيق أهدافها هناك، وأبرزها حـاليـاً تأمين قـيـام فـيلق القـدس ببناء وتمويل وتدريب تسليح أكـثـر شـبكة إرهابيـة فى العـراق تتولى مناهضة الوجود العسكرى هناك، وتجبر واشنطن على سـحـب قـواتهـا من هناك، توطئة لقـيـام جـمـهـورية إسلامية شيعية فى العراق.

ولقد تعاون فيلق القدس مع كل التنظيمات الإرهابية والمقاومة الشيعيـة والسنية وتنظيم القاعدة والضبـاط السابقين فى جيش صدام حسين الذين شكلوا الجيش الإسلامي وكتائب ثورة العشرين، وذلك رغم الاختلافات العـقـائدية والسـيـاسـيـة بين كل هؤلاء الفـرقـاء، إلا أن الهـدف الرئيـسـى الذى جـمـعـهـم مع فـيلق القـدس هو مقاومـة الـوجـود الأمـريكي فى العراق والدفع فى اتجاه إنهائه. مع إفـشـال جـهـود أى حكومـة عـراقـيـة مـواليـة للولايات المتـحـدة على بسط الأمن والاسـتـقـرار فى العـراق، وذلك باسـتـغـلال الموقف السيـاسـى السئ الذى تتـعـرض له إدارة بوش حـاليـاً داخليـاً وخـارجيـاً، وتزايد مطالبـة الأمـريكيـين بسحب قـواتهم من العـراق. لذلك يأتى التـصـعـيـد الجـارى فى الـعـمليـات التى تقـوم بهـا الميليشيات المختلفة فى العراق فى إطار المبدأ القـائل بـ "طرق الحـديد وهـو سـاخن"، خـاصـة بعـد أن اخـتـرقت إيران معظم الأحزاب والمؤسسات السياسية وأجـهـزة الأمن والمخـابرات والجـيش والشـرطة فى العـراق، بل أيضـاً المؤسسـات الدينيـة والاقـتـصـادية والاجـتـمـاعـيـة والإعـــلامـــيـــة، ممـا أدى إلى طرد الآلاف منهـم بعـــد انكشاف تبعيتهم لإيران.

ويـتـولى قـيـادة فـيلق القـدس فى العـراق الجنرال أبطحى، وكـان أحد قادة الحرس الثـورى فى إيران، وله منظمـات تعـمل بمثـابة واجـهـات له. منهـا (مـركـز بين الثـقـافى) وهو بمثـابة مـركـز قـيـادة وسـيطرة يحـافظ أبطحى من خلاله على الاتصال بالعناصر العراقية. أما مركز القيادة الرئيسى لهذه الشبكة فيتواجد فى قاعدة "فجر" بمدينة الأهواز جنوب إيران، وتعتبر هذه القاعدة بمثابة مـركـز قـيـادة مـتـقـدم لعمليات فيلق القدس فى

محافظات جنوب ووسط العراق، وتنطلق منها جميع الاتصالات المتعلقة بأنشطة الشبكات الإرهابية والأحزاب التابعة لإيران فى العراق.

ويساعد الجنرال أبطحى عدد من الضباط الإيرانيين الذين يعملون بمثابة نواب عنه. أبرزهم (على أكبر طبطبائى، وهو مسئول عن منظمة واجهة تسمى "مركز حزام بيات"، وتستخدم هذه المنظمة فى نقل الناشطين فى الشبكات الإرهابية وقادة قوات القدس إلى داخل العراق. ومن الضباط الإيرانيين نواب أبطحى: معينى مسئول نقل قوات القدس إلى داخل العراق، وداوودى مسئول تنسيق العمليات فى قاعدة فجر، وناعيتى مسئول الإعلام والثقافة، وعماد كالانتار أحد القادة الرئيسيين لقوات فيلق القدس، ومسئول الاتصالات بالمنظمات الشيعية فى العراق، وحاج عباس أحد قادة القدس ويعمل تحت غطاء منظمة الرابطة العالمية (بيت الرسول) فى النجف، ويعتبر مسئول المخابرات لفيلق القدس فى العراق ودعم المجموعات المسلحة العاملة فى العراق، وخونييها وهو أحد القياديين فى فيلق القدس ويدير الاتصالات مع الشبكات الإرهابية من مقر قيادة قوات القدس فى ثكنة كاظمى فى طهران.

أما القاعدة الرئيسية لهذه الشبكة فى العراق فتقع فى مدينة النجف وتعمل تحت اسم "المؤسسة الثقافية للنجف الأشرف"، ويترأسها حميد حسينى وهو أحد قادة فيلق القدس القدامى. أما قائد الشبكة الإيرانية المقيم فى العراق فهو جمال جعفر محمد على إبراهيم ويعرف أيضاً بـ (مهدى المهندس)، وهو من خبراء الحرس الثورى فى تنظيم وتسليح وتدريب الخلايا الإرهابية، وسبق إرساله إلى الكويت، فى الثمانينات لتفجير السفارتين الأمريكية والبريطانية، لذلك فهو مطلوب على لائحة الإنتربول منذ عام ١٩٨٤. ويعتبر مهدى المهندس من الخبراء الكبار والمتمرسين فى قوات القدس، وبعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ حضر إلى العراق سراً لقيادة قوات القدس هناك تحت اسم منظمة تدعى" تجمع إسلامى" ووضعت قيادة فيلق القدس تحت إمرته آنذاك ٩٥٠ من أبرز الموثوق بهم والمدنيين من فيلق القدس، ولهذه المنظمة اليوم مكاتب فى جميع محافظات العراق، وتلعب دوراً رئيسياً فى تنظيم وتخطيط عمليات الميليشيات الشيعية الموالية لإيران. ويعتبر مهدى المهندس الآن عضواً فى الجمعية الوطنية العراقية فى محافظة بابل، وتتركز أنشطته اليوم فى إنشاء حزب الله العراقى ومركزه البصرة، ومنها تخطط العمليات الإرهابية لباقى محافظات العراق. أما الأسلحة الإيرانية فيتم تهريبها عبر معبر "شالامانش الحدودى"، ويقوم المهندس بإرسال المتطوعين إلى إيران للتدريب هناك عسكرياً ومخابراتياً تحت إشراف قيادة فيلق القدس، وذلك فى مجموعات من ٢٠-٥٠ فرد، ولمدة شهر ثم يعودون إلى العراق.

ومن المؤسسات الواجهة التابعة لفيلق القدس فى العراق:

١- مؤسسة (دار القرآن) وهى نشطة فى المدن العراقية بالجنوب ومركزها فى البصرة، والمسئول عنها أبو على البصرى - واسمه الإيرانى عدنان محسنى - وترتبط قيادياً بمركز مبين الثقافى، وتعمل على تجنيد متطوعين تحت شعار التثقيف الدينى.

٢- مؤسسة (الإمام الهادى) ويديرها أبو تماضر - واسمه الإيرانى محسن المحسن - وهو مسئول عن تجنيد المتطوعين وتثقيفهم عقائدياً وسياسياً.

٣- مؤسسة (المدينة المنورة) ومركزها البصرة وتتوزع مكاتبها فى المحافظات الشيعية، وتعتبر معبراً لتحويل الأموال الإيرانية من الأهواز إلى داخل العراق فى شكل دولارات ودينارات عراقية من خلال مؤسسات الواجهة مثل (القوارى). وتنتقل الأموال شهرياً فى شاحنات إيرانية وتحت حراسة من قوات القدس إلى داخل العراق عبر معبر (شالامانش) الحدودى حيث يتم دفع رواتب شهرية لرجال الجمارك العراقيين لتسهيل عبور الشاحنات المحملة بالأموال والأسلحة والذخائر.

٤- منظمة - MQالمقر العام، وهى مسئولة عن نقل الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية من إيران إلى العراق، وذلك تحت غطاء إعادة بناء العتبات المقدسة فى مدن الجنوب، وقد توصلت هذه المنظمة إلى اتفاق مع القيادات المحلية فى المحافظات على عدم تفتيش الشاحنات القادمة من إيران وتحوى بضائع إيرانية يختفى أسفلها الأسلحة والذخائر. ويقود هذه المنظمة ضابط إيرانى يدعى (خو سرادى) ويقوم أيضاً بمهام الاتصال مع السلطات العراقية ولهذه المنظمة فروع فى مدن البصرة والعمارة والناصرية والديوانية والنجف وكربلاء والكوت وبغداد. وتوضع أموال هذه النظمة تحت حساب "جمع التبرعات الخيرية لإعادة بناء العتبات المقدسة فى العراق".

هذا إلى جانب رصد شبكات إرهابية إيرانية أخرى متفرعة من فيلق القدس، تشن هجمات مسلحة ضد القوات الأمريكية والبريطانية فى جنوب العراق وبغداد، وتم تزويدها مؤخراً بصواريخ مضادة للطائرات قصيرة المدى (سام ٧، ٩) أمكن بها إسقاط ثمانية مروحيات أمريكية خلال شهرى يناير وفبراير الماضيين، وأبرز هذه الشبكات:

١- شبكة أبو مصطفى شيبانى: وتتكون من ٣٠٠ عنصر قوات خاصة، تقوم بزرع متفجرات على أجناب الطرق، كما تشن هجمات على مراكز تواجد القوات

الأمريكية والبريطانية، ويعتبر قائدها من الضباط البارزين فى فيلق القدس، وبرتبة جنرال اسمه الإيرانى عبد الحميد حسين الآياتى، وهو فى المرتبة ٢٤، من لائحة الـ ٤١ المطلوبين من قبل القوات الأمريكية، ولتجنب القبض عليه عاد إلى إيران.

٢- شبكة أبو ضياء البصيرى واسمه الإيرانى حبيب عبد الهادى النميمى ويقيم حالياً فى بغداد وتضم شبكته حوالى ٢٠٠ عنصر يقومون بزرع عبوات تفجيرية وإطلاق نيران هاون على المنطقة الخضراء ببغداد حيث الأهداف الأمريكية الرئيسية، إلى جانب أعمال قناصة.

إيران تنشط الخلايا النائمة فى أمريكا وأوروبا:

تشير تقارير أجهزة المخابرات الأمريكية إلى أن مكتب حركات التحرر الذى يعمل فى إطار فيلق القدس وبإشراف المخابرات الإيرانية، قام بتنشيط اتصالاته مع حزب الله اللبنانى فى دعم الحركات اليسارية المتطرفة فى أمريكا اللاتينية وأوروبا، بل وداخل الولايات المتحدة نفسها استناداً إلى محور التحالف القائم بين كوبا (كاسترو) وفنزويلا (شافيز)، وإقامة خلايا لفيلق القدس توجد قاعدتها فى جزيرة مارجريتا فى فنزويلا وتشمل أيضاً بوليفيا ونيكاراجوا، وعدة دول أخرى فى أمريكا اللاتينية، هذا إلى جانب إعادة إحياء الخلايا الإيرانية فى أوروبا وتنسيق عملياتها مع التنظيمات اليسارية واليمينية المتطرفة المناهضة للأنظمة الحاكمة فى أوروبا. ومن هذه التنظيمات منظمة (إيتا) لتحرير الباسك فى أسبانيا، وكان من ثمار هذا التنسيق والتعاون عملية تفجير قطارات مدريد، وقد ثبت وجود علاقة بين (إيتا) ومكتب حركات التحرر فى إيران. كذلك حركة (١٧ نوفمبر) اليسارية فى اليونان، وكان من ثمار تعاون مكتب حركات التحرير الإيرانية مع هذه المنظمة قصف مقر السفارة الأمريكية فى أثينا بعد يوم واحد من عملية اعتقال الإيرانيين الخمسة فى أربيل. وكانت هذه الحركة قد شاركت فى التسعينيات فى عدة اجتماعات لمكتب حركات التحرير عقدت فى طهران.

وكان النائب الأول لمنسق مكتب شئون مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية فرانك أوربانتشيك قد أكد أن حزب الله فى لبنان له شبكة أخطبوطية لا تقتصر فروعها على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، بل تمتد أيضاً إلى بلدان أمريكا اللاتينية. ففى شهادته أمام لجنة استماع مشتركة للجنتين فرعيتين للإرهاب والشرق الأوسط تابعتين للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، أفاد بأن حزب الله لديه أصول وممتلكات حول العالم يستطيع أن يحشدها فى لحظة، وأنه قدم دعماً مالياً وتدريبياً ولوجستياً لمؤيدين ومتعاطفين معه فى المجتمعات الإسلامية العربية فى دول أمريكا اللاتينية، وأن كثيراً منهم منغمسون فى عدد من النشاطات غير المشروعة. وأضاف أوبانتشيك بأنه لهذا السبب فإن الولايات المتحدة قلقة جداً من إمكانية وجود صلة بين حزب الله وجماعة (F.A.R.C) الأرهابية التى تتاجر بالمخدرات وتتكون من رجال عصابات كولومبيين فى أمريكا الجنوبية، ويمكنها أن توفر التمويل اللازم للقيام بعمليات فى الولايات المتحدة والشرق الأوسط، خصوصاً وأن نشاطها متزايد مع عناصر تابعة لإيران فى منطقة المثلث المؤلف من باراجواى والأرجنتين والبرازيل.

وكان تقرير قد صدر فى وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب فى شهر أكتوبر الماضى أكد أن حزب الله لديه خلايا فى أوروبا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية، تنتشر فى حوالى ٤٠ دولة منهم دول مثلث أمريكا اللاتينية السابق الإشارة إليه، إلى جانب التجارة بالماس فى بلدان غرب أفريقيا، بالإضافة لنشاط مهم داخل الولايات المتحدة، حيث يحقق مكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI فى أكثر من ٢٠٠ قضية متورط فيها أعضاء يشتبه بانتمائهم إلى حزب الله). ومعظم هذه النشاطات مرتبطة بالتبرع بأموال وجمعها والغش عبر استخدام بطاقات الاعتماد، إلى جانب نشاطات تجارية أخرى غير مشروعة ذات علاقة بشبكات المافيا الدولية وعمليات غسيل أموال قبل نقلها إلى الشرق الأوسط. وكان الـ FBIقد وجه اتهامات عام ٢٠٠٤ إلى المدعو محمود كورانى لكونه عضواً فى حزب الله ومقاتلاً ومجنداً وجامعاً لتبرعات الحزب، وسبق له أن تدرب فى إيران ودفع ٣٠٠٠ دولار لتهريبه إلى المكسيك، ثم مبلغاً مماثلاً من المال لتهريبه من المكسيك فى صندوق سيارة ليعبر الحدود المكسيكية إلى ولاية كاليفورنيا، ومنها إلى ديربورن فى ميتشجان حيث مارس أنشطته فى جمع الأموال لحزب الله وإرسالها إلى لبنان، وله شقيق عسكرى كبير فى حزب الله بلبنان. كما قام لبنانى مكسيكى يعمل فى تيوانا بالمكسيك - يدعى سليم بوغادر- بتهريب ٢٠٠ فرد من أتباع حزب الله إلى الولايات المتحدة. وخطورة هذه الأنشطة أن هؤلاء التابعين لحزب الله وإيران بإمكانهم الحصول داخل الولايات المتحدة على الأسلحة التى يريدونها لتنفيذ عمليات إرهابية لا تقل فى خطورتها عن أحداث ١١ سبتمبر بما فى ذلك إسقاط طائرات مدنية بصواريخ أرض/جو. ومن أنشطة حزب الله فى داخل الولايات المتحدة إدانة لبنانيين تابعين لهذا الحزب عام ٢٠٠٢ بتهمة تمويل الحزب بـ ٢ مليون دولار عبر بيع سجائر بطرق غير مشروعة، وهو الأمر الذى دفع

برئيس المخابرات المركزية الأسبق جورج تينت إلى التصريح بأن "خطورة حزب الله لا تقتصر فقط على مثل هذه الأنشطة غير المشروعة، بل يجب أن نتذكر بأن إيران تقف وراءه وتزوده بالسلاح والأموال والأيديولوجيا.. وهو كمنظمة لها وجود عالمي تساوي (القاعدة) إن لم تكن أقوى منها لتلقيها الدعم من إيران". أما جون كافنو من مكتب FBI فقد أعلن أن المكتب أجرى تحقيقات مع ١٠٧ شخص وجهت إليهم اتهامات بالتخطيط لأعمال إرهابية، وتم القبض على ٥٨ من أتباع حزب الله في الولايات المتحدة، ومصادرة ممتلكات قيمتها ٥ ملايين دولار، وذلك لتورطهم في العديد من خروقات للقانون الفيدرالي بما فيها تزويد منظمات إرهابية بالدعم المادي. وكان السيناتور الجمهوري مايكل ماكول قد صرح بأن الرئيس الفنزويلي شافيز يرحب بالجهاديين الإسلاميين، حتى أن جزيرة مارجريتا أصبحت تعرف بـ "جنة حزب الله"، وكذلك المثلث المعروف في أمريكا اللاتينية. وقد لفت السيناتور إيلان بيرمان النظر إلى أن حزب الله ليس في حاجة لتبرعات المسلمين في الولايات المتحدة، حيث يتلقى دعماً مالياً سنوياً من إيران يقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار، لذلك فإن عناصره التي يرسلها إلى الولايات المتحدة هي في الأساس لتنفيذ عمليات إرهابية ضد الأمريكيين والأهداف الاستراتيجية الأمريكية عندما تطلب منه إيران ذلك.

وقد شهد الأسبوع الأخير من شهر أغسطس الماضي انطلاقة خطة أمريكية لمطاردة إمبراطورية حزب الله المالية في العالم، كانت بدايتها بمجموعة أمريكية كلفت بهذه المهمة في منطقة مثلث باراجواي - البرازيل - الأرجنتين تتكون من حوالي ١٠٠ عنصر من القوات الخاصة، حيث تتواجد قاعدة عسكرية أقامها البنتاجون في باراجواي، فيما انتشرت وحدات خاصة أخرى متخصصة في مكافحة غسيل الأموال والمخدرات في مدينتي (سيوداد ديه إيست) و(خوز دي أجوامو) اللتين تعتبران معقلاً للشبكات التجارية التي تتولى تمويل حزب الله من عمليات بيع مواد مهربة أو مزورة من الإلكترونيات وغسيل الأموال وتجارة المخدرات على مستوى المنطقة، وهذه ليست المرة الأولى التي تهتم بها أجهزة المخابرات الأمريكية بتحول المثلث إلى قاعدة لحزب الله وفيلق القدس، فقد سبق أن حققت في وجود انتشار عناصر إرهابية تابعة لهما وذات دعم لوجستي، حيث تعتقد هذه الأجهزة المخابراتية أن عائدات شبكات حزب الله في مثلث أمريكا اللاتينية تتجاوز المليار دولار سنوياً. كما أعادت واشنطن تكثيف الاتصالات والضغوط تجاه العديد من الدول الأوروبية لوضع حزب الله على لائحة الإرهاب بما يسهل عملية مراقبة عناصره والجمعيات الخيرية والاجتماعية التي تسهم في تمويله. ولذلك فإن العشرات من هذه الجمعيات تخضع حالياً لعمليات مراقبة مشددة لحساباتها وتحويلاتها المالية، بالإضافة لتحقيقات أخرى سرية تجري بشكل خاص في مدينة (أنفرس) البلجيكية التي تعتبر عاصمة تجارة الماس بحثاً عن خلايات حزب الله المالية.

ثانياً: الجانب الأمريكي:

١- واشنطن تنقل الحرب السرية إلى داخل إيران

لم تكن التفجيرات والاشتباكات المسلحة التي جرت في مدينة زاهدان بجنوب شرق إيران ووقع ضحيتها ١١ قتيلاً و ٣١ مصاباً من الحرس الثوري الإيراني كانوا يستقلون شاحنة في النصف الأول من فبراير الماضي، واعترفت جماعة (جند الله) بمسئوليتها عنها، لم تكن هي العمليات التخريبية الأولى التي تقع في المحافظات الحدودية الإيرانية والتي تسكنها أقليات كبيرة غير فارسية العرق. فقد سبقتها عمليات مشابهة كبيرة شملت قتل مسئولين إيرانيين وتخريب منشآت وخطوط نفط بواسطة عناصر انفصالية تتلقى دعماً من جهات خارجية تشير أصابع المخابرات الإيرانية إلى اتهام الولايات المتحدة بالوقوف وراءها، وذلك في إطار حربها السرية غير المعلنة ضد إيران، والتي تستهدف إسقاط نظام إيران.

فقد أسفرت التحقيقات التي أجرتها أجهزة الأمن الإيرانية عن اعتراف المعتقلين في أحداث زاهدان بتورط جهات أجنبية في هذه العمليات. حيث اعتقلت السلطات الإيرانية ٣ منفذين و ٦٥ مشتبهاً من مجموعة (جند الله) التي أطلقت النار على عناصر أمنية إيرانية وفجروا سيارة مفخخة عند مرور شاحنة الحرس الثوري، واعترفوا بأنهم جاءوا من باكستان وعلى علاقة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأجهزة المخابرات البريطانية، مما أدى بالخارجية الإيرانية إلى استدعاء سفير باكستان للاحتجاج على تورط باكستان في هذه العمليات الإرهابية. وفي ١٥ فبراير الماضي أعلنت إيران عن إعدام رجلي دين ثبت تورطهما في أحداث زهدان. وكانت محافظة سيستان - بلوشستان المحاذية لباكستان وأفغانستان قد شهدت أعمال عنف عديدة خلال الأشهر الأخيرة، كما كانت مسرحاً لعدد من الهجمات وعمليات الخطف التي نشبت بين الأغلبية السنية في هذه المحافظة - وتنتمي إليها جماعة جند الله - وبين السلطات الإيرانية وأجهزة الأمن هناك كما شهدت زهدان أيضاً عملية سطو على أحد البنوك في نفس الفترة، اعترف فيها المتهم بأنه ذهب إلى باكستان تحت غطاء مجموعة للإرشاد الديني، حيث التحق هناك بجماعة تسمى (جماعة عبد المالك ريجي) لقاء

راتب شهرى قدره ٢٠ ألف روبية، وأن مجموعته كانت بصدد اغتيال علماء دين سنة وزعماء طوائف بغية إشعال فتنة طائفية فى محافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية وفى اعترافاته أيضاً أنه تلقى دورة تدريبية على أيدى عناصر تابعة للمخابرات المركزية الأمريكية لمدة شهرين فى باكستان لتنفيذ أعمال إرهابية داخل إيران.

وتشير التقارير الصحفية إن وزارة الخارجية الأمريكية خصصت مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لاختلاق أزمة طائفية فى إقليم خوزستان الواقع جنوب غرب إيران، وتحويله إلى ما يشبه ما يحدث فى إقليم دارفور بالسودان، وذلك من خلال دفع سكانه المكونين من غالبية عرب سنة للتمرد على الحكومة المركزية فى طهران، والمطالبة بالاستقلالية فى إدارة شئون منطقتهم فى إطار نظام فيدرالى. وتضيف هذه التقارير أن الخطة التى وضعها مركز الدراسات الاستراتيجية فى البنتاجون، وكلفت وكالة المخابرات المركزية بتنفيذها، أفادت بوجود ثلاث منظمات سياسية رئيسية فى إقليم خوزستان تتحدث اللغة العربية التى يتعامل بها سكان هذا الإقليم ستستفيد بصورة مباشرة من هذه الأموال، بدءاً من المجلس الوطنى الأهوازى، مروراً بالمجلس الأعلى لأمر الأهواز، وانتهاءاً بمجلس قيادة الثورة فى الأهواز. وأضافت أيضاً أن قيادات هذه المنظمات ستعمد إلى إعادة تفعيل إعلانها السابق بتشكيل حكومة مؤقتة، على أن يرافق ذلك تحديد برنامج عمل واضح يأتى فى سلم أولوية تنفيذ انتخابات حرة ونزيهة تفسح المجال أمام إنشاء دولة فى الأهواز يتم الاعتراف الدولى بشرعيتها فور إعلانها.

وكانت مجلة (نيويوركر) الأمريكية قد كشفت النقاب عن أن وزارة الدفاع الأمريكية قد شكلت لجنة خاصة للتخطيط لشن هجوم على إيران خلال ٢٤ ساعة من تلقى الأوامر بذلك من الرئيس بوش، وأن مجموعة التخطيط التى شُكلت داخل مكتب رئاسة هيئة الأركان المشتركة، وكانت تركز فى البداية على تدمير المنشآت النووية فقط، ثم إعادة توجيهها فى الآونة الأخيرة لتحديد الأهداف داخل إيران، خصوصاً من يقومون بتقديم الدعم والمساندة للمتمردين فى العراق ليكونوا ضمن الأهداف التى سيتم قصفها عندما يتقرر ذلك، بهدف نهائى هو إسقاط نظام حكم الملالى فى طهران، وهو ما يتطلب فى المخطط الأمريكى إثارة الحركات والمنظمات الانفصالية ضد هذا النظام، ودعمها مالياً وتسليحياً.

وفى لندن كشفت تقارير مخابراتية النقاب عن معلومات تشير إلى قيام واشنطن بتحويل عمليات لنشر الفوضى ودعم الجماعات المسلحة المعارضة لنظام الحكم فى إيران بهدف الضغط على هذا النظام لوقف ما تراه واشنطن طموحات نووية غير مشروعة، وقد أكد هذه المعلومات ضابط سابق فى المخابرات المركزية الأمريكية عندما قال: "إنه لم يعد سراً كبيراً أن CIA تمول الجماعات الانفصالية العرقية المسلحة المنتشرة فى مناطق الحدود الإيرانية" وقد أشارت صحيفة صانداى تايمز اللندنية فى ٢٠٠٧/٢/٢٥ إلى أن جماعات الأكراد فى غرب إيران، والأذربيين فى الشمال الغربى، والأهواز العرب فى الجنوب الغربى، والبلوش فى الجنوب الشرقى نفذوا عدة عمليات تخريبية ضد نظام الحكم فى إيران بتحريض وتخطيط وتمويل من قبل أجهزة المخابرات الأمريكية. ونقلت الصحيفة عن فريد برتون مسئول مكافحة الإرهاب السابق بوزارة الخارجية الأمريكية قوله: "إن الهجمات الأخيرة فى إيران تتناغم مع الجهود الأمريكية لإمداد وتدريب الأقليات العرقية فى إيران لزعزعة استقرار النظام الإيرانى".

وكان إقليم خوزستان الحدودى قد شهد أيضاً يوم ١١ يناير الماضى ثلاث انفجارات قوية فى منطقة خورام شهر دون أن ترد أنباء بشأن سقوط قتلى أو جرحى، فسرتها المصادر الرسمية الإيرانية فى الإقليم أنها بسبب أنشطة لإزالة الألغام - وهو ما لم يصدقه المراقبون - حيث سبق أن وقعت انفجارات مشابهة فى سبتمبر ٢٠٠٥ بسبب قنابل وعبوات متفجرة زرعت فى ١٥ خط أنابيب وفى بئر نفطية تسببت فى أضرار بالغة، وذلك بفعل العناصر المتمردة فى هذا الإقليم الذى يعد قلب صناعة البترول الإيرانية، والذى يشهد إضطرابات بين الغالبية العربية من السكان منذ أكثر من عام.

ولقد كان من نتائج هذه المخططات الأمريكية، قيام مجموعة كردية متمردة داخل إيران فى ٢٠٠٧/٢/٢٥ بإسقاط طائرة مروحية عسكرية إيرانية وقتل ٧ من طاقمها وأسر آخر وقد أعلنت المجموعة عن نفسها فى أربيل ومرتبطة بحزب العمال الكردستانى. وأوضح بيان صادر عن حزب (الحياة الحرة) أن الجيش الإيرانى قام فى نفس اليوم بحملة تمشيطية عسكرية فى ناحية (كوتول) التابعة لمدينة (مرباباد) بإقليم كردستان الإيرانى والقريبة من الحدود التركية، حيث وقعت اشتباكات عنيفة بين الجيش الإيرانى وقوات شرق كردستان التابعة لحزب الحياة الحرة الكردستانى الإيرانى استمرت عدة ساعات، وأضاف البيان أن هذه الاشتباكات أسفرت عن قتل قائد الجيش الثالث الإيرانى سعيد قهاوى وكذلك مقتل أكثر من عشرين جندياً إيرانياً، وهو ما ردت عليه إيران بأن حرسها

الثورى قتل ١٧ متمرداً فى شمال غرب البلاد على الحدود مع تركيا يوم ٢٤ فبراير الماضى.

ورداً على هذه المخططات الأمريكية، وفى الجهة الإيرانية المقابلة، رصدت الحكومة الإيرانية موازنة خاصة - قيل أنها أكثر من ٢٠٠ مليون دولار خصصتها واشنطن لإدارة الحرب السرية ضد إيران- وذلك بهدف كشف وإحباط التدخلات والمؤامرات الأمريكية ضد الجمهورية الإسلامية، وأن هذه الموازنة الخاصة ستدرج فى إطار الموازنة العامة للسنة الإيرانية المقبلة (من مارس ٢٠٠٧ إلى مارس ٢٠٠٨)، وستستخدم أيضاً لمباشرة مساع قضائية ضد الولايات المتحدة أمام المحاكم الدولية والتوعية ضد الغزو الثقافى الأمريكي" وكان مجلس الشورى الإيرانى قد أقر فى عام ٢٠٠٥ قانوناً مماثلاً ينص على رصد ١,٥ مليار دولار لإحباط المؤامرات الأمريكية"، وتستخدم هذه الأموال خصوصاً لتنظيم تظاهرات ضخمة مؤيدة للنظام ومنددة بالولايات المتحدة، كما جندت إيران مليون فرد من متطوعى (الباسيج) لمواجهة الاضطرابات الداخلية.

ولم تكن الأحداث التخريبية التى وقعت داخل إيران فى الشهور الأخيرة وليدة مخططات أمريكية جديدة رداً على الخسائر الأمريكية الجسيمة التى وقعت مؤخراً فى العراق، بل امتداداً لخطة سابقة وضعتها إدارة بوش فى بداية عام ٢٠٠٥، بدأت ملامحها تظهر فى أبريل من ذلك العام عندما اندلعت ما أطلق عليه "انتفاضة عرب الأهواز"، وهو ما أثار الذعر فى الدوائر الحاكمة فى طهران بعدما فوجئوا بها لأن أنظارهم وهواجسهم كانت تركز على مخطط غزو عسكرى أمريكى أو إسرائيلى أو الإثنين معاً عبر الجو والبحر والبر مع العراق، فكانت المفاجأة أن الضربات جاءتهم من الداخل عندما نقلت واشنطن المعركة إلى قلب الأراضى الإيرانية، وقررت أن تدعم حركات المعارضة الداخلية والمطالبة بالانفصال عن إيران باسم الدفع نحو تعزيز الديمقراطية، وبهدف رئيسى هو الإطاحة بنظام الحكم فى إيران، وذلك وفق استراتيجية الثورات الشعبية التى وقعت فى جورجيا وأوكرانيا وقرغيزيا وأطاحت بالأنظمة الحاكمة فيها.

ب- إشعال ثورة الأقليات داخل إيران:

وتستند الخطة الأمريكية فى شكلها الأساسى إلى استغلال الاختلافات العرقية والمذهبية المتواجدة فى المحافظات الإيرانية الحدودية، وما آلت إليه من سوء أحوال سكان هذه المحافظات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فى إثارة الاضطرابات ضد السلطات الإيرانية فى هذه المحافظات وبما يؤدى بها إلى التورط فى صراعات داخلية (إيرانية - إيرانية) يُجبر حكومة طهران على الانكفاء على ذاتها لإخماد هذه الاضطرابات، وبذلك تبتعد عن التدخل فى العراق ومناطق أخرى من الشرق الأوسط، من ذلك أن البلوش فى الجنوب الشرقى يتذمرون من الحرمان وعمليات التهجير القسرى والبطالة وعدم الاهتمام بالمساجد السنية ويريدون الانفصال عن إيران وتكوين دولة مستقلة لهم مع البلوش فى باكستان وأفغانستان. أما الأكراد فى الشمال الغربى من إيران فإنهم يتذمرون أيضاً من الاضطهاد، وما فتؤا يطالبون بالانفصال عن إيران والانضمام إلى ذويهم الأكراد فى تركيا والعراق وإقامة دولة كردستان. ويشكل تحالفهم مع الأمريكيين فى العراق ومع إسرائيل هاجساً قوياً لحكام طهران، الذين اتهموهم بالعمالة وأنهم يساعدون جواسيس الموساد والمخابرات المركزية الأمريكية على التسلل إلى داخل إيران، وأن فصائل كردية فى العراق تتحالف مع الأمريكيين تتولى تهريب السلاح إلى حركات انفصالية كردية فى إيران، وأن هؤلاء أقاموا معسكرات تدريب فى مناطقهم وبدأوا فى تنظيم أنفسهم لمواجهة مسلحة مع النظام الإيرانى على خلفية مطالب بالاستقلال الذاتى وبحقوق وامتيازات على غرار ما حصل عليه أكراد العراق. وفى شمال إيران تخشى طهران من الانتفاضة الأخطر على أيدى الآذربيين فى المنطقة المتاخمة لأذربيجان، والذين يتذمرون ليس فقط من الحرمان والبطالة وسوء الأحوال المعيشية، ولكن أيضاً من حرمانهم من البث بلغتهم التركية. حيث عادت نشاط الحركات الآذربية، السرية تنادى بدورها بإقامة "أذربيجان الكبرى"، ووضعها على خط علاقات التعاون بين واشنطن وباكو ومنح الأمريكيين قاعدة عسكرية هناك.

لذلك لم تكن الأحداث الدموية التى وقعت فى السنوات الماضية فى محافظة خوزستان - يطلق أبناؤها عليها عربستان لوجود أغلبية عربية وسنية فيها - وشملت أعمال قتل وتخريب خطوط نفط ومهاجمة مراكز الشرطة وغيرها من منشآت النظام سوى حلقة فى مسلسل الحرب السرية الأمريكية لإثارة حرب أهلية داخل إيران، تدرك القيادة الإيرانية وتعى جيداً خطورتها، لأنها تمس أخطر نقاط الضعف فى نظام الحكم فى إيران، وهم الأقليات التى تعانى كلها مما تعتبره تمييزاً فارسياً عنصرياً ومذهبياً تجاهها، فمن المعروف أن نصف تعداد سكان إيران الذى بلغ ٦٩ مليون نسمة من الفرس، بينما بقية السكان (٥٠٪) أقليات تشمل الأذربيين والأكراد والعرب والتركمان والبلوش، وثلاثة فى المائة من سكان إيران من العرب، وتشعر السلطات الإيرانية بحساسية إزاء الاحتجاجات ومشاعر الاستياء.

جـ- تنشيط منظمة مجاهدى خلق

ولا يقتصر المخطط الأمريكي لإثارة الاضطرابات داخل إيران على ذلك، بل إن هناك جانباً مهماً فى هذا المخطط يختص بجماعة "مجاهدى خلق" المعارضة (١٥ ألف عنصر مقاتل) والتى تقيم حالياً فى معسكر أشرف بالعراق تحت السيطرة الأمريكية. فقد بدأت تنشط قيادة هذه الجماعة التى ترأسها مريم رجوى فى توجيه خطابات مباشرة من باريس إلى الشعب الإيرانى تدعوه إلى الثورة على نظام الحكم فى إيران. كما ظهر لوبى داخل الولايات المتحدة يطالب برفع مجاهدى خلق من لائحة الإرهاب الأمريكية، بل والتعاون معها على طريقة تعاون واشنطن مع التحالف الشمالى فى أفغانستان الذى ساعد فى الإطاحة بنظام حكم طالبان، وكان بمثابة رأس الحربة فى الغزو الأمريكي لأفغانستان. وقد بدأ التعاون سرياً على الساحة العراقية عندما أطلقت القوات الأمريكية الحرية لجماعات من "مجاهدى خلق"، واعتبرتهم مصدراً رئيسياً للمعلومات عن الأوضاع داخل إيران، كما أشارت التقارير إلى أن وحدات من مجاهدى خلق تقوم منذ عام ٢٠٠٥ باختراق الحدود الإيرانية بمساعدة وحدات خاصة أمريكية، لرصد وتصوير المنشآت النووية والأهداف الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة، هذا إلى جانب الاتصال بالمعارضة فى الداخل وتأليب الرأى العام، مع الاستعداد فى مرحلة لاحقة لتنفيذ عمليات اغتيال وخطف وتخريب داخل إيران.

د- الدور الإعلامى فى الخطة الأمريكية:

كما تستند الخطة الأمريكية أيضاً وفى شكل أساسى، ومعلن على الأقل، على تعبئة الرأى العام الإيرانى فى الداخل، والاعتماد على الطلاب والشباب والقوى الإصلاحية فى الثورة ضد النظام الحاكم. فبينما خصص الكونجرس ٧٥ مليون دولار لدعم الديمقراطية فى إيران، فقد تم أيضاً إنشاء مكتب داخل القنصلية الأمريكية فى دبى يضم ١٠ دبلوماسيين أمريكيين لإجراء حوارات مع معارضين إيرانيين فى المنفى. كما سبق للكونجرس أن وافق على مشروع "دعم حرية إيران" والذى خصص ٥٠ مليون دولار لإنشاء قناة تلفزيونية (آزاد - حرة) موجهة إلى إيران باللغة الفارسية تحت إشراف (ليز تشينى) مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية، والمكلفة بملف نشر الديمقراطية فى بلدان الشرق الأوسط. وكان الكونجرس الأمريكي قد وافق فى السابق على صرف ميزانية إضافية لدعم المعارضة الإيرانية بمبلغ ثلاثة ملايين دولار، كما طلب من هيئة الإعلام الأمريكي البحث فى وسائل إضافية لدعم البث الإذاعى والتليفزيونى، وتطعيم إذاعة (فاردا - الحرية) التى تبث على مدارس الساعة بالفارسية بوسائل جديدة تضاف بدورها إلى عمليات دعم الفضائيات الإيرانية التى تبث من الولايات المتحدة وتستهدف الجاليات الإيرانية فى العالم. والمعروف أن واشنطن كانت قد رصدت فى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ أكثر من ٢٠ مليون دولار للبث فى اتجاه إيران، وأكثر من ١٠٠ مليون دولار لاستخدامها خلال تلك الفترة لتأليب المعارضة الإيرانية وتفخيخ النظام من الداخل، وإقامة مؤتمرات وطنية للمعارضة تضم معظم التنظيمات الإيرانية المعارضة، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، ومؤسسات غير حكومية، وكانت واشنطن قد شهدت فى منتصف عام ٢٠٠٥ مؤتمرا من هذا النوع.

وفى موازاة فتح خطوط الاتصال والدعم والتأليب للمعارضة الداخلية، تشمل الخطة الأمريكية حملة إعلامية دولية لتشويه صورة إيران وفضح ممارسات نظامها فى قضايا حقوق الإنسان والإرهاب وتهديد الأمن الإقليمى والعالمى، سواء عبر الاستمرار فى البرنامج النووى أو دعم منظمات تتهمها واشنطن بالإرهاب مثل: فيلق القدس وحزب الله وحماس والجهاد، إلى جانب إيواء رموز من القاعدة وعناصر لها يقدر عددها بحوالى ٣٠٠ مسلح، وأنهم يرسلون بأوامر من هناك لتنفيذ عمليات إرهابية فى عدة دول عربية وإسلامية وأوروبية.

الخاتمة

مما لا شك فيه أن الحرب السرية غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران لها مخاطرها على الأمن والاستقرار الإقليمى والدولى على حد سواء حيث يصعب فى ضوء الفعل ورد الفعل من جانب الطرفين السيطرة على تصاعد الأحداث، ربما يمكن أن يحولها إلى حرب مفتوحة ومعلنة ليس من المستبعد أن تبدأ أو تنتهى باستخدام أسلحة دمار شامل يكون تأثيرها المدمر والقاتل على الشعوب أكثر من الجيوش والمنشآت النووية والصاروخية والعسكرية والقواعد والسفن الحربية. هذا فضلاً عن مخاطر تحول الحرب السرية التى تشنها الولايات المتحدة ضد إيران مستغلة الاختلافات العرقية والمذهبية المتواجدة بين جماهير الشعب الإيرانى على النحو السابق إيضاحه، إلى حروب أهلية بين الطوائف والفئات المختلفة ليس فقط داخل إيران، بل وخارجها أيضاً فى الدول المجاورة لها، والتى يوجد بها امتدادات قبلية وعرقية ومذهبية للأقليات الكبيرة المتواجدة فى المحافظات الحدودية الإيرانية، حيث توجد امتدادات لأكراد إيران فى العراق وتركيا، ولعرب إقليم خوزستان فى العراق ودول الخليج العربية، ولبلوش إيران فى أفغانستان وباكستان، كما أن للآذريين فى إيران امتدادات فى تركيا وأذربيجان، وكلها بلدان

تخشى أن تمتد إليها نيران الصراعات العرقية والمذهبية التى تشعلها الحرب السرية الدائرة فى إيران اليوم، وهو ما يستدعى ويتطلب بالضرورة سرعة إيقاف هذه الحرب السرية، لأن تصاعدها لن يهدد فقط بلدان المنطقة بل أيضاً المصالح الأمريكية والغربية فيها.

وإذا كنا نطالب الولايات المتحدة بإيقاف تدخلها فى الشئون الإيرانية والامتناع عن تحريض الأقليات العرقية والمذهبية ضد النظام الحاكم فى طهران، وجدولة انسحابها من العراق وتسليم هذا البلد لأهله ليتولوا شئونه، فإننا نطالب إيران فى ذات الوقت بالامتناع عن التدخل فى الشئون العراقية وعن تسليح تنظيمات وميليشيات وأحزاب تابعة لها لمواجهة أحزاب وتنظيمات أخرى وأن توقف مخططها الذى يستهدف ضم جنوب العراق إليها، والذى تعتبره إيران امتداداً لها لكى تستفيد من موارده النفطية فى استعواض ما تتعرض له حقول النفط الإيرانية من تآكل، حيث تشير التوقعات المحايدة إلى نضوب النفط الإيرانى بحلول عام ٢٠١٥. كما نطالب إيران أيضاً بالتوقف عن دعم تنظيمات سياسية شيعية وسنية فى الدول العربية والإسلامية، تحرضها طهران على العمل ضد الأنظمة الحاكمة فيها، كما يتعين على إيران كذلك أن تتوقف عن تحريك تنظيماتها شبه العسكرية- وأخطرها فيلق القدس- فى الدول العربية لإقامة شبكة تنشر المذهب الشيعى فى هذه الدول وتخلق ركائز للنفوذ الإيرانى فيها، لأن مثل هذا التوجه فى الاستراتيجية الإيرانية يؤدى إلى إشعال الفتن الداخلية والحروب الأهلية، والتى قد تتسع لتطول الأراضى الإيرانية ذاتها، خصوصاً فى ضوء ما يتردد عن تنسيق وتعاون بين إيران ومنظمات إرهابية تقف القاعدة على رأسها، وهو ما يفرض بالتالى على حكام طهران أن يسعوا إلى إعادة بناء الثقة مع الدول العربية، خاصة الخليجية وإثبات حسن نوايا إيران تجاهها انطلاقاً من مبدأ عدم التدخل فى شئون الآخرين، واحترام عقائدهم ومذاهبهم وإن تعارضت مع الأيديولوجية الإيرانية.

ومع التسليم بتداخل الملفات فى أزمة العلاقات الأمريكية - الإيرانية- الملف النووى مع العراقى مع اللبنانى والفلسطينى - فإنه ينبغى على واشنطن أن تدرك حقيقة هامة وهى تعالج كل هذه الملفات، تتمثل الحقيقة فى أولوية مطلقة تعطيها طهران تسبق كل هذه الملفات بل وتحكمها وهى أمن وسلامة النظام السياسى الدينى الحاكم فى إيران، والحصول من واشنطن على ضمانة بأنها لن تتعرض لهذا النظام بالتخريب من الداخل وهذا إلى جانب الاعتراف بدور إيرانى متميز فى الأمن الإقليمى بمنطقة الشرق الأوسط، وأمن منطقة الخليج على وجه الخصوص، وهو ما لا ينبغى على الولايات المتحدة تجاهله لأنه سيكون فى هذه الحالة أمراً غير واقعياً.

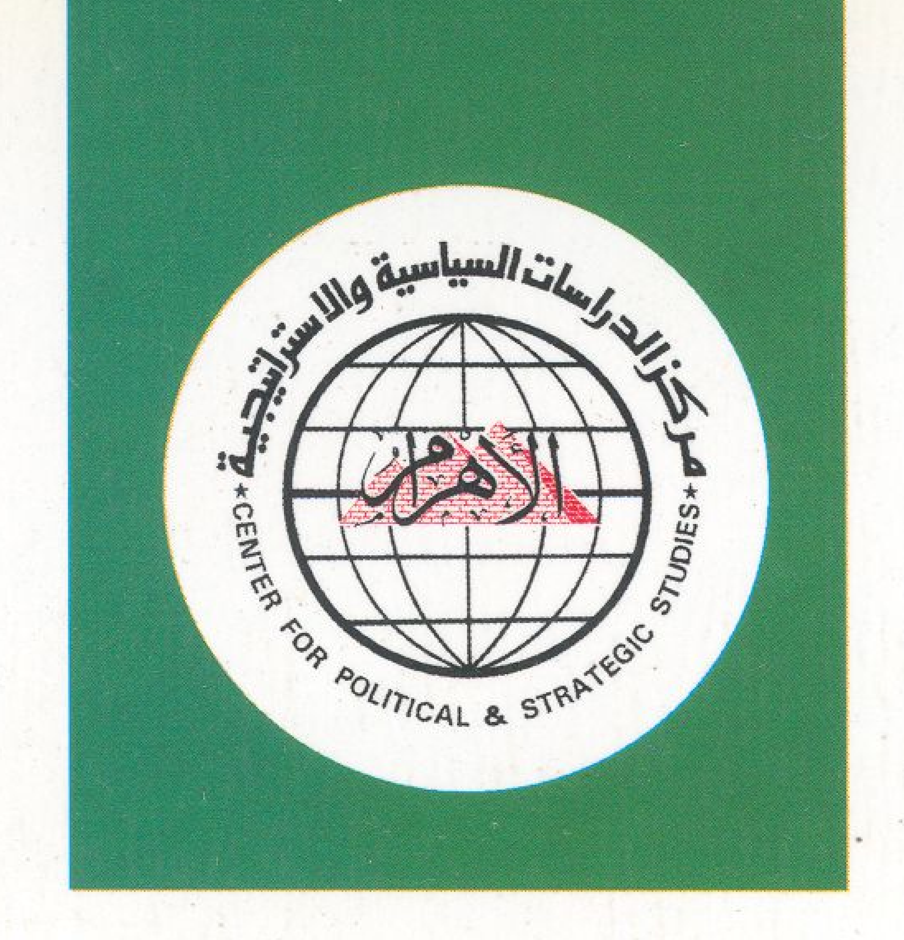
وإذا رجعنا إلى الملف النووى الإيرانى والمحورى فى الأزمة القائمة بين الدول الغربية وإيران، والمرتبط والمؤثر فى باقى الملفات، ومع الإدراك التام لحق إيران فى امتلاك برنامج نووى للأغراض السلمية، والمخاوف الشديدة التى تنتاب العالم من لجوء واشنطن إلى خيار الحل العسكرى فى نهاية المطاف لحل هذه الأزمة، فإن على واشنطن أن تدرك جيداً أن لجوءها إلى هذا الخيار سيكون بجميع المقاييس عملاً كارثياً على الولايات المتحدة ومصالحها، ليس فقط فى المنطقة بل وعلى كل الساحة العالمية، بالنظر لما سيترتب عليه من فعل وردود أفعال من الطرفين لن يستطيع أى منهما أن يضبط السيطرة على مسار تصعيدها.

وفى هذا الصدد ينبغى أن يوضع فى الاعتبار تصريح الرئيس الفرنسى جاك شيراك والذى قال فيه أن إيران حتى فى حالة امتلاكها سلاح نووى فإنها لن تستخدمه ولا أن تردع به. فهذا التصريح من جانب الرئيس الفرنسى لم يكن ذلة لسان، ولكنه كان تعبيراً صادقاً عن قناعة دولية بأن إيران ستحصل فى النهاية على سلاح نووى، فلماذا إذن لا يتعامل معها المجتمع الدولى من الآن فى ضوء هذه الحقيقة، ويضع لها الضوابط اللازمة التى تمنع انحراف إيران أو استغلالها لقدراتها النووية فى تعزيز نفوذها الإقليمى والدولى على حساب الآخرين، خاصة وأن طهران تدرك حقيقة الموازين العسكرية والنووية فى المنطقة، بالنظر للقدرات النووية التى تمتلكها الولايات المتحدة فى منطقة الخليج، وأيضاً لقدرات إسرائيل النووية المماثلة، وأن الميزان النووى والعسكرى بهذه الصورة ليس فى صالح إيران، ومن ثم فهى لن تستطيع أن تستخدم ما يمكن أن تملكه مستقبلاً من سلاح نووى، ولا حتى أن تهدد أو تردع به وخطورة الأمر فى هذا الشأن أن بوش سيفعلها فى النهاية بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران قبل انتهاء ولايته فى عام ٢٠٠٨، وهو ما أكده الكاتب الصحفى سيمور هيرش فى محاضرته التى ألقاها بالجامعة الأمريكية بالقاهرة فى ٢٤ فبراير الماضى، إذا لم يتم تسوية هذه الأزمة سياسياً- خصوصاً وأن مثل هذه التسوية قبلتها كوريا الشمالية- وهى أشد خطراً من الناحية النووية من إيران- فلماذا لا تقبل إيران بمثل هذه التسوية تجنباً لمزيد من العقوبات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية المضرة بالشعب الإيرانى فى المقام الأول قبل النظام الإيرانى الحاكم؟ وتجنباً فى المستقبل لمواجهة عسكرية لا يعلم سوى الله نتائجها الوخيمة على إيران وكل المنطقة.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧

الترقيم الدولي : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3

مطابع التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالى

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩- ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر